فهرس التقرير السنوي لإنجازات وزارة الصناعة والتجارة لعام 2011

التسلسل	اسم الإدارة
1	قطاع الصناعة
2	إدارة المشروعات الصناعية
3	إدارة التنمية الصناعية
4	إدارة المناطق الصناعية
5	إدارة الصناعات الصغيرة والحرفية
6	هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات
7	قطاع التجارة
8	قطاع التجارة المحلية
9	إدارة حماية المستهلك
10	إدارة المواصفات والمقاييس
11	إدارة الملكية الصناعية
12	إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة
13	إدارة التجارة الخارجية
14	إدارة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات
15	إدارة العلاقات العامة والاعلام

مقدمة

التقرير السنوي لوزارة الصناعة والتجارة لعام 2011

ضمن استراتيجية وزارة الصناعة والتجارة الهادفة إلى تعزيز جهود التنمية الإقتصادية في مملكة البحرين ، وتحقيقا للرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 التي تضع القطاعين الصناعي والتجاري وقطاع المعارض والمؤتمرات في صدر أولوياتها ، تعمل وزارة الصناعة والتجارة وعبر إستراتيجيتها العامة والإستراتيجيات القطاعية التي تعتمدها في الوقت الحاضر على تعزيز هذه القطاعات بكل ما من شانه الإسهام في تطويرها سواء من النواحي التشريعية أو القانونية أو التنفيذية ، واضعة بعين الإعتبار المتطلبات المحلية والإقليمية والعالمية التي تعضد من هذا السعي وتحقق الطموح المنظور على المديين القريب والبعيد .

وفيما يلي تفاصيل التقرير السنوي الذي يضم إنجازات وزارة الصناعة والتجارة خلال العام المنصرم 2011 :

قطاع الصناعة

إدارة المشروعات الصناعية

أولاً : التراخيص الصناعية :

أصدرت خلال الفترة مـــن 1يناير 2011 إلي 31 ديسمبر 2011 ما مجموعه 209 موافقة مبدئية (أي التراخيص للمشاريع التي يجب أن تستوفي متطلبات الترخيص كالبيئة، الصحة، البلديات ... الخ) في العديد من القطاعات الصناعية وتبلـغ قيمة الاستثمـارات في هذه المشاريـع 967,610,927 ديناراً بحرينياً أي ما يعادل 1,616,211,552 دولار أمريكي ، ويمكن أن توفر حوالي 8,012 فرصة عمل جديدة في حال التنفيذ وستكون البحرنة منها 2,012 وظيفة من مجموع هذه الوظائف متى تمت حسب التوقعات .

كما قامت وزارة الصناعة والتجارة خلال نفس الفترة بإصدار ما مجموعه 120 ترخيصاً صناعياً (والتي استوفت جميع متطلبات الموافقة المبدئية) لمشروعات صناعية في العديد من القطاعات الصناعية ، تبلغ الاستثمارات فيها 243,455,255 ديناراً بحرينياً أي ما يعادل 644,061,521 دولار أمريكي ، وستوفر هذه المشاريع حوالي 4,310 فرصة عمل جديدة في حـال التنفيذ ، وستكون البحرنة منها 866 وظيفة من مجموع هذه الوظائف متى تمت حسب التوقعات.

كما انه من خلال متابعة وزارة الصناعة والتجارة للتراخيص الصادرة للمشاريع الصناعية خلال عامي 2010 و2011، تبين ان ما مجموعه 87 مشروعاً صناعياً أي ما يعادل 62% من التراخيص الصادرة خلال عام 2010 هي في مرحلة الإنتاج في العديد من القطاعات الصناعية وتبلغ قيمة الاستثمارات فيها 153,414,800 ديناراً بحرينياً أي ما يعادل 405,859,259 دولار أمريكي ، ويمكن أن توفر حوالي 4,153 فرصة عمل جديدة ، وقد تكون البحرنة فيها 884 وظيفة من مجموع هذه الوظائف وذلك عند استكمال عملية التوظيف ، وكذلك تبين ان ما مجموعه 80 مشروعاً صناعياً أي ما يعادل 67% من التراخيص الصادرة لعام 2011 هي في مرحلة الإنتاج في العديد من القطاعات الصناعية وتبلغ قيمة الاستثمارات فيها 95,225,255 ديناراً بحرينياً أي ما يعادل 215,918,664 دولار أمريكي ، ويمكن أن توفر حوالي 2,298 فرصة عمل جديدة ، وقد تكون البحرنة فيها 506 وظيفة من مجموع هذه الوظائف وذلك عند إستكمال عملية التوظيف .

كذلك تبين من خلال متابعة التراخيص الصادرة للمشاريع الصناعية خلال عامي 2010 و2011 بان ما مجموعه 26 مشروعاً صناعياً أي ما يعادل 19% من التراخيص الصادرة لعام 2010 هي في مرحلة التشييد والبناء في العديد من القطاعات الصناعية وتبلغ قيمة الاستثمارات فيها 557,265,800 ديناراً بحرينياً أي ما يعادل 1,474,248,148 دولار أمريكي ، ويمكن أن توفر هذه المشاريع حوالي 993 فرصة عمل جديدة ، وقد تكون البحرنة منها 470 وظيفة من مجموع هذه الوظائف إذا ما بدأت في الانتاج، وكذلك تبين ان ما مجموعه 33 مشروعاً صناعياً أي ما يعادل 27% من التراخيص الصادرة لعام 2011 هي في مرحلة التشييد والبناء في العديد من القطاعات الصناعية وتبلغ قيمة الاستثمارات فيها 143,820,000 ديناراً بحرينياً أي ما يعادل 380,476,190 دولار أمريكي ، ويمكن أن توفر حوالي 1875 فرصة عمل جديدة ، وقد تكون البحرنة فيها 324 وظيفة من مجموع هذه الوظائف إذا ما بدأت في الانتاج.

ويبين الجدول التالي عدد الموافقات المبدئية والتراخيص الصناعية الصادرة خلال عامي 2010 و 2011 موزعة حسب القطاعات الصناعية بالمملكة :

القطاع	موافقات مبدئية 2010	موافقات مبدئية 2011	تراخيص صناعية 2010	تراخيص صناعية 2011
البتروكيماويات والبلاستيك	59	45	25	25
الألمنيوم	95	75	53	48
الأثاث الخشبي	16	6	6	8
الأغذية والأدوية	25	24	17	13
الملابس الجاهزة	7	6	4	-
الهندسية	51	53	35	26
المجموع	253	209	140	120

كما يبين الجدول التالي مقارنة للموافقات المبدئية والتراخيص للمشاريع الصناعية الصادرة بين عام و2007و2008و2009و2010و2011 لنفس الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر:

البيان	من 1 يناير – 31 ديسمبر 2007	من 1 يناير – 31 ديسمبر 2008	من 1 يناير – 31 ديسمبر 2009	من 1 يناير – 31 ديسمبر 2010	من 1 يناير – 31 ديسمبر 2011	القيمة التراكمية خلال خمس سنوات	معدل القيمة السنوية التراكمية خلال خمس سنوات
عدد الموافقات المبدئية	304	295	242	253	209	1,303	261
حجم الاستثمار (د.ب)	373,335,544	844,821,001	495,088,992	637,243,900	610,927,967	2,961,417,404	592,283,481
(دولار أمريكي)	987,660,169	2,234,976,193	1,309,759,238	1,685,830,423	1,616,211,552	7,834,437,575	1,566,887,515
توقعات إجمالي العمالة	13,536	12,629	9,315	13,053	8,012	56,545	11,309
توقعات الفرص للبحرينيين	4,313	4,106	2,934	3,710	2,012	17,075	3,415
عدد التراخيص للمشاريع الصناعية	138	144	127	140	120	669	134
حجم الاستثمار (د.ب)	183,480,069	242,157,170	83,906,580	747,009,279	243,455,255	1,500,008,353	300,001,671
(دولار أمريكي)	485,397,007	640,627,434	221,975,079	1,976,215,024	644,061,521	3,968,276,065	793,655,213
توقعات إجمالي العمالة	7,348	4,649	3,987	7,033	4,310	27,327	5,465
توقعات الفرص للبحرينيين	2,220	1,692	1,395	2,370	866	8,543	1,709

ملحوظة: - في الوقت الذي تراجع فيه الإحصائيات والأرقام في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 إلاّ أن هذه الإحصائيات تبقى جيدة وتشير أن استمرار التطوّر الصناعي وهي بمكانة جيدة مع وضع الخمس سنوات الأخيرة ، وخصوصاً في ظروف شح الأراضي الصناعية التي أصبحت معضلة حيث يفوق الطلب على العرض بعشرة أضعاف.

كما يبين الجدول التالي المشاريع الصناعية التي في مرحلة الانتاج للتراخيص الصادرة خلال عامي 2010 و 2011

البيان	2010	2011
عدد المشاريع الصناعية	87	80
حجم الاستثمـار (د.ب)	153,414,800	95،225،255
(دولار أمريكي)	405,859,259	251,918,664
إجمالـي العمالة	4153	2298
الفرص للبحرينيين	884	506

من الملاحظ من الجدول أعلاه انخفاض في عدد المشاريع الصناعية وحجم الإستثمار وعدد العمالة في المشاريع التي في مرحلة الإنتاج لعام 2011 بنسبة 8% و40% و45% على التوالي مقارنة بعام 2010

كما يبين الجدول التالي المشاريع الصناعية التي في مرحلة التشييد والبناء للتراخيص الصادرة خلال عامي 2010 و 2011

البيان	2010	2011
عدد المشاريع الصناعية	26	33
حجم الاستثمـار (د.ب)	557,265,800	143,820,000
(دولار أمريكي)	1,474,248,148	380,476,190
إجمالـي العمالة	993	1875
الفرص للبحرينيين	470	324

من الملاحظ من الجدول أعلاه زيادة في عدد المشاريع وعدد العمالة في المشاريع الصناعية التي في مرحلة التشييد والبناء لعام 2011 بنسبة 27% و89% على التوالي مقارنة بعام 2010

كما يبين الجدول التالي مقارنة للتراخيص الصناعية من حيث التنفيذ خلال عامي 2010 و2011:

من

البيان	2010	%	2011	%
عدد التراخيص النهائية للمشاريع الصناعية	140		120	
المشاريع التي في مرحلة الانتاج	87	62	80	67
المشاريع التي في مرحلة التشييد والبناء	26	19	33	27
التراخيص التي لم تنفذ	27	19	7	6

الملاحظ من الجدول اعلاه بأن نسبة التراخيص التي لم تنفذ حتى تاريخ هذه المذكرة لا تزيد عن 19% و 6% لعامي 2010 و 2011 على التوالي .

خلاصة مختصرة :

أصدرت وزارة الصناعة والتجارة خلال عام 2011 عدد 209 موافقة مبدئية في العديد من القطاعات الصناعية بنسبة انخفاض وقدرها " 17% " مقارنة بعام 2010.

أصدرت وزارة الصناعة والتجارة خلال عام 2011 عدد 120 ترخيصاً صناعياً نهائياً في العديد من القطاعات الصناعية بنسبة انخفاض وقدرها "14% " مقارنة بعام 2010.

بلغ اجمالي حجم الاستثمارات للموافقات المبدئية الصادرة خلال عام 2011 مبلغ وقدره 610,927,967 ديناراً بحرينياً بنسبة انخفاض وقدرها "4% " مقارنة بعام 2010.

بلغ اجمالي حجم الاستثمارات للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام 2011 مبلغ وقدره 243,455,255 ديناراً بحرينياً بنسبة انخفاض وقدرها " 67% " مقارنة بعام 2010.

بلغ الاجمالي المتوقع لحجم العمالة للموافقات المبدئية الصادرة خلال عام 2011 عدد وقدره 8,012 بنسبة انخفاض وقدرها " 39% " مقارنة بعام 2010.

بلغ الاجمالي المتوقع لحجم العمالة للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام 2011 عدد وقدره

4,310 بنسبة انخفاض وقدرها " 39% " مقارنـة بعام 2010 .

بلغ اجمالي حجم الاستثمارات للمشاريع الصناعية التي في مرحلة الانتاج للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام 2011 مبلغ وقدره 95,225,255 ديناراً بحرينياً بنسبة انخفاض وقدرها " 38% " مقارنة بعام 2010.

بلغ اجمالي حجم الاستثمارات للمشاريع الصناعية التي في مرحلة التشييد والبناء للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام 2011 مبلغ وقدره 143,820,000 ديناراً بحرينياً بنسبة انخفاض وقدرها "74% " مقارنة بعام 2010.

بلغ اجمالي حجم العمالة للمشاريع الصناعية التي في مرحلة الانتاج للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام 2011 عدد وقدره 2,298 بنسبة انخفاض وقدرها "45% " مقارنة بعام 2010.

بلغ اجمالي حجم العمالة للمشاريع الصناعية التي في مرحلة التشييد والبناء للتراخيص الصناعية النهائية الصادرة خلال عام 2011 عدد وقدره 1875 بنسبة زيادة وقدرها "89% " مقارنة بعام 2010.

بلغ عدد المشاريع التي في مرحلة التشييد والبناء 33 مشروعاً صناعياً خلال عام 2011 بنسبة زيادة وقدرها " 27% " مقارنة بعام 2010.

بلغت نسبة المشاريع الصناعية التي تم تنفيذها والتي في طور التشييد والبناء 86،9 % من اجمالي التراخيص الصناعية النهائية لعامي 2010 و 2011.

خلاصة القول: في الوقت الذي تراجع فيه الإحصائيات والأرقام في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 إلاّ أن هذه الإحصائيات تبقى جيدة وتشير أن استمرار التطوّر الصناعي وهي بمكانة جيدة مع وضع الخمس سنوات الأخيرة ، وخصوصاً في ظروف شح الأراضي الصناعية التي أصبحت معضلة حيث يفوق الطلب على العرض بعشرة أضعاف.

ان المؤشرات المذكورة اعلاه تعتبر جيدة بكل المعايير الاقتصادية وخاصة في ظل التباطؤ الاقتصادي الذي يشهده مختلف القطاعات الاقتصادية في كثير من الدول، وهذا يدل على البيئة الملائمة للإستثمار الصناعي التي أوجدتها مملكة البحرين سواءً من ناحية التشريعات الصناعية وتهيئة البنية التحتية، وكذلك توفير الحوافز للقطاع الصناعي الذي أثر إيجاباً على تنفيذ المشاريع الصناعية في البلاد، وان وزارة الصناعة والتجارة تأمل على ضوء دوام استقرار الأوضاع في البلاد وقيام حملات ترويجية لجعل البحرين مركزاً صناعياً بما يؤدي إلى زيادة استقطاب الاستثمارات الصناعية إلى البلاد.

إدارة التنمية الصناعية :

الإعداد والتنظيم للفعاليات الهادفة لتنمية الصناعة في مملكة البحرين:

نظمت إدارة التنمية الصناعية عدد من الفعاليات والزيارات والتي هدفت في مجملها لتنمية القطاع الصناعي في مملكة البحرين والترويج للاستثمار فيها ونذكر منها:
تنظيم "منتدى استثمر في البحرين 2011":
حظي منتدى "استثمر في البحرين 2011" برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة الموقر وتمّت الفعالية بمشاركة عدة أطراف يوم الأربعاء الموافق 19 أكتوبر 2011 في قاعة النخلة بمركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات.
وقامت إدارة التنمية الصناعية بمهام التنظيم خطوة بخطوة بدءا من عقد الاجتماع التحضيري الأول والذي أقيم بتاريخ 12 يوليو 2011 وتحديث قوائم المدعوين ومتابعة إعداد الكتيبات وإرسال الدعوات للمستثمرين من داخل وخارج البحرين.
ولقد تميّز منتدى هذا العام في كونه قد أسس لتعاون بحريني خليجي في تنظيم هذه الفعالية حيث تعاونت وزارة الصناعة والتجارة مع مجلس التنمية الاقتصادية وغرفة تجارة وصناعة البحرين وصندوق العمل "تمكين" واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي مع مشاركة مؤسسات مالية مثل البنك الإسلامي للتنمية واتحاد المصارف العربية. وقد حضر المنتدى أكثر من 1000 مشارك من الفعاليات الاقتصادية البارزة ورجال وسيدات أعمال ومستثمرون من الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من الدول العربية الشقيقة والصديقة من جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اللبنانية ومستثمرون غربيون من الولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، ومجموعة من المستثمرين من الهند والشرق الأدنى، وأذربيجان، وجنوب أفريقيا.

2- متابعة تنفيذ مقترح مركز تنمية الصادرات:

تبّنت وزارة الصناعة والتجارة مشروع تأسيس مركز تنمية الصادرات منذ أن تبلورت فكرة تأسيسه، وأصبح أحد توابث إستراتيجية الوزارة في رؤية 2030 ويدخل المشروع ضمن برامج عمل الإدارة التي تقوم بالتنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة ومنها: غرفة تجارة وصناعة البحرين التي أشرفت على الدراسة المعدة حول المشروع بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة وجهات أخرى ذات علاقة بالمركز.
ويهدف المركز المنشود إلى الترويج للصادرات الوطنية وسيعمل على تيسير وتسهيل التمويل في هذا الجانب وسيوفر آليات الدعم الأخرى وبمفهوم المحطة الواحدة على أن تكون له الشخصية الاعتبارية تحت مظلة الوزارة والذمة المالية المستقلة.

3- مشروع تأسيس قاعدة بيانات لإدارة التنمية الصناعية:

تم إنشاء نظام معلومات مبدئي خاص بشئون الصناعة بعد تحديد كافة المتطلبات والجوانب الفنية لهذا المشروع الذي نفذته إدارة التجارة الالكترونية وستقوم الإدارة بدورها وبالتعاون مع إدارة التجارة الالكترونية والتقنية لاحقاً بعمل نظام الكتروني متقدم وربطه مع الجهات ذات العلاقة (إدارة السجل التجاري، وإدارة المشروعات الصناعية، وهيئة تنظيم سوق العمل، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وشئون الجمارك، والجهاز المركزي للمعلومات) لتحديث بياناته باستمرار، كما تم في هذا الإطار تدريب موظفي الإدارة لاستخدام هذا البرنامج بالتعاون مع إدارة التجارة الالكترونية والتقنية ويقوم الموظفين حالياً بإدخال البيانات للمرحلة التجريبية لهذا النظام.

باشرت إدارة التنمية الصناعية عملية بناء نظام الكتروني للبيانات والمعلومات الصناعية بالتعاون مع إدارتي التقنية المتقدمة والمعلوماتية والسجل التجاري بوزارة الصناعة والتجارة. وفي إطار استكمال وتحديث البيانات والمعلومات الصناعية ستقوم الإدارة بتنفيذ آلية محددة لتحديث قواعد المعلومات والمتضمنة الخطوات التالية:

البدء بمخاطبة أصحاب المصانع للحصول على البيانات والمعلومات من خلال الاستبيان وإعطائهم مهلة 60 يوماً لتوفير البيانات المطلوبة.
في حال عدم استجابة أصحاب المصانع للبند الأول، تقوم وزارة الصناعة والتجارة بإيقاف السجل التجاري عن طريق استحداث مخالفة مُعنونة "بعدم توفير المعلومات التي تطلبها وزارة الصناعة والتجارة" كون قانون السجل التجاري وقانون الشركات التجارية في مملكة البحرين يضمنا للوزارة الحصول على أية معلومات إضافية من المصانع باعتبارها شركات أو مؤسسات تخضع لإشراف وزارة الصناعة والتجارة وقد وافق سعادة وزير الصناعة والتجارة على تنفيذ الآلية المذكورة ووجّه إلى التنسيق بين قطاعي شئون الصناعة والتجارة المحلية في ذلك.
وسيتم التنسيق مع إدارة الموارد البشرية والمالية لتنفيذ هذه الآلية وبالتعاون مع بريد البحرين لضمان استلام الاستبيانات المذكورة من قبل المنشآت الصناعية. وفور الانتهاء من جمع كافة المعلومات وغربلتها ستعمل الإدارة على طباعة الدليل الصناعي ودليل الصادرات بأسلوب جديد ومطور ومبتكر وبصورة متقنة وعلمية من أجل مجاراته بالتصنيفات الدولية.

4- إعداد دراسة متخصصة حول قطاع صناعة المنتجات المعدنية في مملكة البحرين:

بدعوة من وزارة الصناعة والتجارة زار مملكة البحرين خلال الفترة من 21 إلى 24 نوفمبر 2011 السيد "شامبوا برساد" كبير الخبراء في الصناعات الهندسية والمعدنية بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية بالدوحة.

جاءت هذه الزيارة بناءً على تكليف من وزارة الصناعة والتجارة بانتداب خبير صناعي لإعداد دراسة متخصصة حول قطاع صناعة المنتجات المعدنية في مملكة البحرين وفي إطار برامج عمل ومشاريع إدارة التنمية الصناعية للأعوام 2011-2012.

وعلى ضوء ذلك قام الخبير بإجراء مسح قطاعي للصناعات المعدنية في مملكة البحرين رصد من خلاله الحالات الانتاجية عند هذه الصناعات وقدراتها التصديرية إلى دول الجوار ومشاريع وأعمال الصيانة التي تقوم بها للقطاع الصناعي عامةً، وتكوين ورسم خارطة قطاعية للصناعات المعدنية ودراسة العلاقات التشابكية والتعاقدية مع المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والتعرف على المشاكل والمعوقات التي تحد من تطورها وزيادة أنشطتها وصولاً عند ترشيح فرص صناعية جديدة مبتكرة في هذا القطاع ليتم طرحها ضمن البرامج الترويجية التي تقوم بها الوزارة.

وقد عقدت إدارة التنمية الصناعية خلال الفترة المذكورة العديد من اللقاءات والاجتماعات مع جهات حكومية وشركات صناعية تعمل في صناعة المنتجات المعدنية كشركة "سكراب مولد" وشركة "قلف ستنلستيل" و"مركز سيمنز للمعادن" و"الجسر للخدمات الصناعية" وغيرهم، وناقشت معها الأوضاع الراهنة في هذا القطاع كمقدمة تهدف لإنجاز الدراسة الأشمل والمتمثلة في تحليل الفرص الاستثمارية التي يمكن ان ترشح من خلال هذه الدراسة القطاعية المصنّفة ضمن سلسة الدراسات التي أعدتها وزارة الصناعة والتجارة وفي قطاعات استراتيجية اخرى مثل الألمنيوم والصناعات الكهربائية والإلكترونيات، وفي سياق برامج شئون الصناعة الموجهة إلى جذب الاستثمارات الجديدة وطرح فرص استثمارية في قطاع الصناعات التحويلية.

وقد بيّن القائمون على هذه المنشآت العوائق والمشاكل التي تواجههم ومنها على سبيل المثال لا الحصر عدم توفر المواد الخام بالصورة الكافية وضعف الطاقة الكهربائية التي تحول دون رفع سقف الانتاج وصغر حجم الأراضي الصناعية القائمة عليها المنشآت وغيرها، واجابوا على استبيانات محددة أعدّت لغرض هذه المرحلة من الدراسة والمصنّفة كمرحلة أوليّة تمهيداً وباتجاه إعداد الدراسة النهائية والتي ستتضمن تشخيص واقع هذه الصناعة وتقديم التوصيات المرتبطة بتنشيطها ونجاحها وعرض المشاريع الجديدة في هذا الجانب.

5- مشروع إنشاء "مركز تدريب لصناعة الذهب":

بناء على توجيهات سعادة وزير الصناعة والتجارة لتطوير صناعة الذهب البحريني المعروف بجودته والمشهور بسمعته العالمية وانطلاقاً من الأهداف المشتركة لوزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين في دعم وتشجيع هذه الصناعة فلقد بادرت الوزارة بتشكيل فريق عمل مشترك بين الجهتين لدراسة تطوير وبلورة فكرة مشروع "إنشاء مركز تدريب لصناعة الذهب" وإعداد تصور أولّي حوله ومتابعة تنفيذه.
عقدت اللجنة المشتركة لتطوير صناعة الذهب والممثلة بوزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة و صناعة البحرين والممثلين عن القطاع اجتماعين بتاريخ 10 أغسطس 2011 وبتاريخ 2 نوفمبر 2011 بمبنى شئون الصناعة بضاحية السيف وقد بحث الاجتماعين في الوضع الراهن لصناعة الذهب في مملكة البحرين وآفاق تطويرها كما استعرضا بعض المعوقات والمشاكل التي تواجه هذه الصناعة وفي ضوء توجيهات وزير الصناعة والتجارة الدكتور حسن عبدالله فخرو لبحث ما يتصل بتنظيم هذا القطاع المهم وتشجيع تدريب العمالة الوطنية وانخراطها فيه.

كما تناول الاجتماع الاخير أهمية تكوين بيئة نموذجية للنهوض بصناعة الذهب بمملكة البحرين وظروف المنافسة الاقليمية في هذه الصناعة وأوصى بتشخيص المشاكل التي تعيق تطور هذه الصناعة وازدهارها على أن يبحث الاجتماع القادم مرئيات وتصورات الجهات المعنية والممثلة في هذا الاجتماع وعرضها على وزير الصناعة والتجارة.

6- أعمال الإدارة المرتبطة بمشاريع الوزارة:

قامت الإدارة بتشكيل فريق لمتابعة المتطلبات المتعلقة بالمشاريع التي تنفذها الوزارة، حيث يقوم الفريق بتمثيل الإدارة في الاجتماعات الدورية وتلبية كافة متطلبات هذه المشاريع ونذكر منها:

7- التقارير:
أعدت إدارة التنمية الصناعية عدد من التقارير وذلك حسب التوجيهات الواردة اليها من المسئولين في وزارة الصناعة والتجارة ونذكر منها:

8- الردود الصحفية المعدة من قبل الإدارة:

قامت الإدارة بالرد على ما جاء في الصحافة المحلية وذلك بإعداد 7 ردود صحفية ونشرها في مختلف الصحف المحلية بالإضافة إلى نشر إعلانات مختلفة حول الفعاليات التي تنظمها الإدارة.
9- توفير المعلومات والبيانات لرجال الصناعة والمستثمرين والمهتمين بالقطاع الصناعي:

تلقت إدارة التنمية الصناعية هذا العام حوالي 20 طلب لتوفير معلومات وبيانات صناعية من جهات عديدة ومستثمرين، حيث قامت الإدارة بتسجيل تلك الطلبات ومن ثم دراستها وتوفير كافة المعلومات المطلوبة.

10- المشاركة في أعمال واجتماعات اللجان المشتركة:

قامت إدارة التنمية الصناعية بالمشاركة في أعمال واجتماعات اللجان المشتركة سواء الوطنية أو الدولية ممثلة لقطاع شئون الصناعة بالوازرة، والتي قدمت من خلالها مقترحات وزارة الصناعة والتجارة بشان تطوير مجالات التعاون المتعلقة بالقطاع الصناعي في مملكة البحرين إضافة للأمور الأخرى ذات العلاقة بأعمال هذه اللجان المتخصصة والجدول أدناه يبين اسماء اللجان التي شاركت الإدارة في اعمالها للعام 2011.

11- المشاريع المشتركة:

تحديد الفجوات الاقتصادية في مملكة البحرين
تعاونت وزارة الصناعة والتجارة مع صندوق العمل "تمكين" في منتدى استثمر في البحرين 2011 باختيار وعرض عدد من الفرص الاستثمارية في المجالات الخدماتية والتصنيعية والتي جاءت ضمن دراسة موسعة أعدتها تمكين وشملت جميع قطاعات الاقتصاد في مملكة البحرين.
فقد تم عرض فرص استثمارية متنوعة في منتدى "استثمر في البحرين 2011"، ففي المجال الصناعي تم عرض 23 فرصة استثمارية موزعة بحسب القطاع كالتالي: 7 فرص استثمارية في قطاع الألمنيوم، وفرصتين استثماريتين في قطاع صناعة الأنسجة والملابس والجلود، و5 فرص استثمارية في قطاع بناء السفن والقوارب أما قطاع صناعة السيارات وقطع الغيار والمعدات الكهربائية عرضت الوزارة 3 فرص استثمارية، بالإضافة إلى 6 فرص استثمارية في قطاعات صناعية مختلفة. وفي قطاع الخدمات عرضت الوزارة 16 فرصة استثمارية موزعة كالتالي: فرصتين استثماريتين في مجال تجارة الجملة والتجزئة، بالإضافة إلى 6 فرص استثمارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و8 فرص استثمارية في مجال النقل والخدمات المكملة.

12- المشاركات التدريبية والمهام الرسمية:

وفي إطار تطوير الكفاءات في إدارة التنمية الصناعية من أجل تقديم الخدمات المميزة ذات القيمة المضافة فقد حضر موظفو الإدارة عدد من المنتديات والندوات وورش العمل منها المنتدى العالمي العاشر لريادة الأعمال 2011، وندوة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان "الاهتمام بجودة المنتج الصناعي المحلي"، وورشة عمل حول تطبيق نظام الجودة بالإضافة الى عدد من الدورات التدريبية المتخصصة مما أعطى نتائج طيبة ساهمت في رفع مستوى أدائهم الوظيفي.

إدارة المناطق الصناعية لعام 2011

أولا: المدينة الصناعية الاقتصادية الكبرى :

بناء على توجيهات جلالة الملك المعظم ، قامت وزارة الصناعة والتجارة بتكليف الشركة الاستشارية العالمية آرثر د. ليتل "ADL" القيام بالدراسة الأولية "المرحلة الأولى" لإنشاء مدينة اقتصادية صناعية اقتصادية جديدة كبرى ، والذي يتماشى مع رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030 حيث انتهت هذه الشركة من تلك الدراسة . وتهدف المدينة في المقام الأول إلى تنمية مملكة البحرين اقتصاديا وتمكينها من المنافسة دولياً في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات عن طريق تهيئة البنية التحتية ذات المستوى العالي وتطوير الانظمة بما يتماشى مع التوجهات العالمية ، وتوفير الأراضي للأنشطة الصناعية والذي سينتج عنه توفير العديد من فرص العمل الجيدة المباشرة وغير المباشرة والمشاريع الاقتصادية المختلفة ذات القيمة المضافة العالية ، وكذلك زيادة تنافسية مملكة البحرين بالنسبة لدول الجوار . ومن المتوقع أن تكون هذه المدينة اقتصادية حضرية متكاملة ومستدامة وحديثة تشتمل على مناطق صناعية ، وتجارية وسكنية وترفيهية. وأن رؤية هذه المدينة أن تكون مدينة اقتصادية ذات طابع حديث، عالمي فريد، متوازن ومستدام ، مع بنية تحتية عالمية المستوى، بيئتها متجاوبة ومشجعة للاستثمار، وتوفر مستوى معيشي راقي، الأمر الذي يسهم بشكل كبير في الازدهار الاقتصادي لمملكة البحرين . ومن خلال المؤشرات الأولية للدراسة فمن المتوقع أن يصل إجمالي الناتج المحلي للمدينة في حدود 5 مليارات دينار بحريني سنوياً والذي من المتوقع أن يمثل 30,5% من إجمالي الناتج المحلي لمملكة البحرين ، وتوفير أكثر من 243 ألف وظيفة دائمة عند انتهاء المشروع بحلول عام 2040، بالإضافة إلى الوظائف الأخرى التي سوف يخلقها الاقتصاد البحريني في المشاريع الأخرى.

ثانيا : احتفالات افتتاح وتدشين مصانع:

تفضل الدكتور حسن بن عبدالله فخرو وزير الصناعة والتجارة بافتتاح وتدشين عدد من المصانع والشركات الصناعية بحضور عدد من مسئولي وزارة الصناعة والتجارة وكذلك ممثلين من الهيئات والوزارات الحكومية الأخرى ممن كانت لهم اسهامات في تسهيل اجراءات قيام هذا المشروع الهام، بالإضافة إلى كبار مسئولي الشركة ، وذلك على النحو التالي :

تدشين مصنع BASF:

تم تدشين بدء أعمال البناء بمصنع شركة "BASF" الألمانية بمنطقة البحرين العالمية للاستثمار في مدينة سلمان الصناعية بتاريخ 13 سبتمبر 2011، لنشاط إنتاج مركبات مضادات الاكسدة الخاصة ، ويبلغ حجم الاستثمار المرصود للمشروع 22,3 مليون دينار بحريني ، وسيوفر 57 وظيفة .

تدشين توسعة شركة العليان- كمبرلي كلارك:

تم تدشين توسعة مشروع شركة العليان- كمبرلي كلارك بمنطقة جنوب ألبا الصناعية بتاريخ 28 سبتمبر 2011 ، لنشاط تصنيع المحارم الورقية، ومن المتوقع أن تسهم الشركة في زيادة الطاقة الإنتاجية ثلاث أضعاف من 14 ألف إلى 45 ألف طن سنوياً، وتحسين جودة منتجاتها الورقية ، وقد بلغ الاستثمار الإضافي 25 مليون دينار بحريني .

افتتاح مصنع الزياني للبوليمر:

تم افتتاح مصنع شركة "الزياني للبوليمر" في منطقة البحرين العالمية للاستثمار بمدينة سلمان الصناعية بتاريخ 29 سبتمبر 2011 ، لنشاط إنتاج الاكياس المنسوجة من خيوط البوليمر ، وبلغ حجم الاستثمار الكلي في المشروع 2,8 مليون دينار بحريني تقريباً ، وسيوفر 100 وظيفة .

افتتاح مصنع سيمنز:

تم افتتاح مصنع شركة "سيمنز ذ.م.م." الألمانية في الوحدات الصناعية الجاهزة التابعة لمشروع واحة بيتك الصناعية بمنطقة البحرين العالمية للاستثمار بمدينة سلمان الصناعية بتاريخ 17 اكتوبر 2011 بمساحة 3,000 متر مربع ، ، لنشاط إعادة تصنيع قطع غيار وأجزاء وحدات الدرفلة وأفران القوس الكهربائي المستخدمة في عمليات تصنيع الحديد ، وبلغ حجم الاستثمار في المرحلة الأولى 2 مليون دينار بحريني تقريباً، وسيوفر 40 وظيفة .

تدشين مصنع RMA:

تم تدشين بدء أعمال البناء بمصنع شركة "RMA" الألمانية في منطقة البحرين العالمية للاستثمار بمدينة سلمان الصناعية بتاريخ 3 نوفمبر 2011 ، لتصنيع الصمامات الخاصة وخطوط انابيب النفط ، ويبلغ حجم الاستثمار الكلي المرصود للمشروع 4,335 مليون دينار بحريني تقريباً ، وسيوفر 100 وظيفة .

ثالثا : قسم منطقة البحرين العالمية للاستثمار:

1) الجانب الهندسي :

تصاريح البناء : تم الموافقة على 11 خارطة للبناء في المنطقة .

المخالصة الهندسية "Wayleave" : تم دراسة والانتهاء من 43 معاملة .

إكمال المشاريع : تم منح 11 شركات في المنطقة لشهادة الانتهاء من تشييد البناء حسب المواصفات المطلوبة للمنطقة .

2) إدارة المشاريع :

1- إدارة منطقة البحرين العالمية للاستثمار: تم انجاز 26% من عقد إدارة منطقة البحرين العالمية للاستثمار من قبل هيئة التطوير الأيرلندية IDI والذي مدته خمس سنوات.

2- الكاميرات الأمنية : تم انجاز 99% من مشروع تركيب وتوفير الكاميرات الأمنية للمنطقة، وحالياً في مرحلة انتظار توصيل الكهرباء للانتهاء منه وتشغيله 100%.

3- الشركة الأمنية : تم انجاز 66% من فترة المشروع الذي مدته 3 سنوات بحلول 21 نوفمبر 2011.

4 - بناء محطات كهرباء فرعية : تم انجاز 99%من محطة الكهرباء الفرعية باسم "منطقة البحرين العالمية للاستثمار -1" ذات جهد 48 ميجاوات ، إذ المتبقي تشغيلها وادماجها في الشبكة ، كذلك تم البدء في تشييد محطة الكهرباء الفرعية الثالثة والأخيرة بالمنطقة باسم "الاستثمار الصناعي" وجهد 36 ميجاوات ، ومن المقرر الانتهاء منها وتشغيلها في الربع الثالث من 2012.

5- رفع ضغط ضخ المياه بشبكة المنطقة: تم الانتهاء من أعمال التصميم والدراسة، وحالياً يمر المشروع في عملية اختيار المقاول المناسب لتنفيذ المشروع ، نسبة الانجاز الكلية للمشروع هي 25%.

7- تنظيف منطقة البحرين العالمية للاستثمار: طُرحت مناقصة لتنظيف منطقة البحرين العالمية للاستثمار ، وتم اختيار المقاول لتنفيذ المشروع على مدى 3 سنوات، نسبة الانجاز هي 58% من فترة العقد.

8- خط الغاز: مواصلة العمل على مد خط الغاز الدائم (قطر 10 بوصة) إلى المصانع بالمنطقة ، نسبة الانجاز من المشروع هي 70%.

3) النافذة الواحدة لتخليص المعاملات :

تم مساعدة 70 شركة لإنشاء المشروع في المنطقة والانتهاء من المعاملات المتعلقة بالكهرباء والماء والتصاميم والبلدية وأخرى، وكذلك مساعدة 6 شركات لتوقيع عقود الإيجار ، وهناك تواصل في عملية التنسيق مع الجهات والهيئات الحكومية المختلفة مثل هيئة تنظيم سوق العمل ومركز الشامل التابع لوزارة شئون البلديات والزراعة ومركز المستثمرين والهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية وإدارة توزيع الكهرباء بهيئة الكهرباء والماء، وتمكين، وبنك البحرين للتنمية ، ووزارة الأشغال ، وشئون الجمارك بوزارة الداخلية، وذلك لتسهيل إجراءات الشركات العاملة بمنطقة البحرين العالمية للاستثمار، كما تم التنسيق مع جهات حكومية وخاصة في مجال التدريب والتأهيل مثل بوليتكنك البحرين، واليونيدو، ومعهد البحرين للتدريب ، والمعهد الوطني للتدريب الصناعي ، وجامعة البحرين ، وذلك لتحفيز الشركات على توظيف الطاقات البحرينية وتوفير فرص عمل للبحرينيين.

4) طلبات الأراضي :

تم دراسة 28 طلب من خلال لجنة منطقة البحرين العالمية للاستثمار، وتم الموافقة على 12 طلب منها 5 طلبات لشركات أجنبية مقابل 7 طلبات لشركات محلية، بتكلفة 158.6 مليون دينار بحريني وتوفير 1597 وظيفة، وخصصت لهذه الطلبات مساحة كلية بمقدار 207 ألف متر مربع بمنطقة البحرين العالمية للاستثمار.

5) التسويق :

تمت مخاطبة 934 شركة عالمية بهدف الترويج للمنطقة ، كما تم تنفيذ 9 برامج تسويقية تضمنت دولة الامارات العربية المتحدة ، والمشاركة في البرنامج الترويجي مع مجلس التنمية الاقتصادية إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا وألمانيا ، كما تم إحصاء 70 زيارة لمنطقة البحرين العالمية للاستثمار من قبل ممثلين لدول وشركات خليجية وعالمية.

رابعا : قسم الخدمات الهندسية:

1- مشروع تطوير منطقة شمال أسري الصناعية :

تم الانتهاء من دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع ، ويتم حاليا إعداد المستندات المطلوبة للمناقصة ، وكذلك طريقة توفير الميزانية المستقبلية للمرحلة الثالثة .

2- تطوير محطة المياه المعالجة – جنوب ألبا الصناعية

تم إرساء المناقصة الجديدة للاستشارات الهندسية للمشروع على مكتب الاستشاري واطسون خنجي ، و من المتوقع توقيع العقد للمقاول الجديد في نوفمبر 2012 و البدء لعمليات الانشاء في ديسمبر 2012. علما بأن نسبة الإنجاز 35% من المشروع قبل إقصاء المقاول.

3- مشروع شبكة الصرف الصحي و محطة المعالجة – منطقة المعامير والمصفاة الشمالية

تم المواصلة في تشييد شبكة المجاري والتي بدأت في نوفمبر 2007 ، حيث تم إنجاز ما نسبته 62% ، والذي من المتوقع أن ينتهي في ديسمبر 2012.

أما بالنسبة لمحطة المعالجة فقد تم البدء في فبراير 2010 ، وتم إنجاز ما نسبته 50% ، ومن المتوقع أن ينتهي المشروع في أغسطس 2012 .

4- مشروع توسعة منطقة جنوب ألبا – المرحلة الثالثة بناء جسر فوق أنابيب شركة نفط البحرين "بابكو" :

تم الموافقة المبدئية من قبل إدارة مشاريع الطرق والصيانة على التصاميم الأولية للمشروع والتي أعدها كوي للاستشارات الهندسية، و كذلك تمت موافقة وزارة المالية على المشروع.

5- إصدار وتجديد شهادات مسح القسائم الصناعية :

تم إصدار 80 شهادات مسح .

6- رخص التخطيط و العمل :

تم الانتهاء من 11 مخالصات هندسية "WAYLEAVE"

تم الانتهاء من 9 تصاريح التخطيط "PLANNING PERMISSION"

خامسا : قسم الشؤون الفنية:

طلبات الأراضي:

بناء على الدراسة الفنية التي قامت بها اللجنة الفنية والتي شكلت بقرار وزير الصناعة والتجارة رقم 183 لسنة 2010 في 21 فبراير 2010 لدراسة طلبات الأراضي الصناعية على قائمة الانتظار منذ عام 2005 وكذلك المرفوضة من منطقة البحرين العالمية للاستثمار والتي وصلت في حدود 400 طلب ، وكذلك بناء على اجتماعات لجنة شؤون المناطق الصناعية ، تم الموافقة على تخصيص 32 قسيمة صناعية لمستثمرين صناعيين بمساحة إجمالية تبلغ 147,262 متر مربع في المناطق الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة .

مواضيع لجنة شئون المناطق الصناعية

الرقم	المعاملة	العدد
1	تخصيص أراضي صناعية	32
1	تجديد عقود الإيجار	13
2	تحويل عقود الإيجار	9
3	سحب قسائم صناعية " إلغاء عقود إيجار"	6
4	معاملات مختلفة "تشتمل على تغيير النشاط الصناعي والالتزام بشروط الإدارة والأمور القانونية وأخرى"	29
	إجمالي المواضيع التي تم مناقشتها في اللجنة	89

معاملات الادارة :

الرقم	المعاملة	العدد
1	المستثمرين والمراجعين	6689
2	المراسلات الواردة	1365
3	المراسلات الصادرة	678
4	طلبات الأراضي	21
5	معاملات شهادة المسح	166
6	معاملات خرائط البناء	127
7	المصانع التي تم التفتيش عليها	740
8	تجهيز عقود الإيجار	168
9	توقيع عقود الإيجار	55
10	أخرى	2294
	إجمالي المعاملات المختلفة	12,303

4) المتابعة والتفتيش :

تم التفتيش على وزيارة ما يقارب 740 شركة صناعية في المناطق الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة وذلك حسب الأهداف التي وضعت في دليل التفتيش في عام 2010 ، وذلك من النواحي الفنية والبيئية والقانونية وأنواع المخالفات ، وتم إعداد تقارير عنها حسب التقرير النموذجي المعتمد في هذا الشأن ، حيث تم حصر تلك المخالفات وتوجيه خطابات إنذار للشركات المخالفة ، وتم تطبيق الإجراء القانوني على بعض الشركات التي تم إنذارها في السابق سواء عن طريق رفع الموضوع إلى القضاء أو إلغاء عقودها .

سادسا : مشروع نظام المعلومات الإلكتروني لإدارة المناطق الصناعية

تم الانتهاء من المرحلة الأولى من البرنامج الإلكتروني لاستقبال طلبات القسائم الصناعية إلكترونياً وبيان حالة الطلبات بمراحلها المختلفة والذي تم إعداده من قبل إدارة التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات ، وتم تدريب الموظفين على استخدام هذا البرنامج ، ويتم حاليا استكمال المتطلبات التكميلية الأخرى لهذا البرنامج ، وكذلك نظام الأرشفة ونظام المعلومات الجغرافية "GIS".

سابعا : برنامج مركز البحرين للتميز

ساهمت الإدارة في الإعداد لمتطلبات قصص النجاح الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة والتي عرضت في الملتقى الأول لقصص النجاح والذي نظمه مركز البحرين للتميز في 3 أكتوبر 2011 . ولدى إدارة المناطق الصناعية استشاريين اثنين في المركز ، حيث تم اختيار أحدهما للمشاركة في هذا الملتقى كمحكم . كما تم المشاركة في المختبرات وبعض الملتقيات والورش والندوات في هذا الاختصاص .

ثامنا : إدارة نظام الجودة ISO:

ساهمت الإدارة في الإعداد لمتطلبات إدارة نظام الجودة "ISO" للحصول على شهادة الجودة لوزارة الصناعة والتجارة ، وتم اعتماد عدد اثنين من موظفي الإدارة كمدققين داخليين في الوزارة ، كما قام رؤساء أقسام وبعض موظفي الإدارة بالمشاركة في تطبيق متطلبات نظام الجودة بالإدارة وذلك عن طريق إعادة تنظيم الملفات والاستمارات الخاصة بها ، وإعداد مخطط منهجية وإجراءات العمل في الإدارة .

إدارة الصناعات الصغيرة والحرفية

مشاريع الإدارة:

مشروع تطوير قدرات المقاولات الفرعية في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة:

تعمل وزارة الصناعة والتجارة على"مشروع تطوير قدرات المقاولات الفرعية في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة" حيث يهدف المشروع على تسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بالأعمال الصناعية، ومساعدة الآمرين بالأعمال في التعرف على الموردين الأجانب والمحليين بالإضافة إلى التعرف على المتعاقدين أو منفذي الأعمال وتسهيل إقامة الصلات بين منفذي الأعمال والآمرين بها.

وقد تم في الوقت الراهن تنظيم ورشة عمل متخصصة للمسئولين والمعنيين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين تضمنت عرض مرئي من قبل شركة جفكون للاستشارات لشرح أهمية التواصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والشركات الكبرى من جهة أخرى ، لتحقيق متطلبات الأخيرة وتجسيد الصورة الإيجابية من الشراكة المطلوبة بين الجانبين .

وقد بلغت نسبة انجاز المشروع حوالي 60% من المشروع الكلي حيث تم في الوقت الحالي الانتهاء من المرحلة الخامسة من المشروع حيث تعتبر من أهم المراحل ويرجع ذلك إلى مرحلة إختيار المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لتلبية احتياجات المؤسسات الستة الكبيرة في مملكة البحرين، وعليه تم استلام التقرير الأولي للمراحل المنفذة من قبل شركة جفكون للاستشارات.

اللجنة الرئيسية التنسيقية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شكلت وزارة الصناعة والتجارة لجنة عليا رئيسية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين برئاسة وزير الصناعة والتجارة الدكتور حسن عبدالله فخرو، بمبادرة منها لتعزيز ودعم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير المنشآت المندرجة تحت هذا القطاع الهام والذي يشكل رافداً مهماً في الصناعة بالذات وفي الإقتصاد بشكل عام.
وتهدف اللجنة إلى تقوية البيئة المشجعة للقيام بالأعمال إضافة إلى تذليل الصعوبات التي قد تبرز في هذا القطاع بما يضمن تطور ونمو هذه الصناعات وتحقيق الأهداف المرجوة منها على الصعيد الوطني.
تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الجهات المعنية بتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال ممثليهم في اللجنة وتقوية الروابط بينهم للخروج بمبادئ وآليات مشتركة تصب في مصلحة تطوير هذه المؤسسات في مملكة البحرين ، بالإضافة إلى تعزيز القوى التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد التحديات والصعوبات التي تعوق تطوير هذه الصناعات وإيجاد الحلول الملائمة من خلال البرامج المشتركة والمبادئ الداعمة وتحفيز ثقافة ريادة الأعمال في مملكة البحرين كما تهدف اللجنة إلى توفير الدعم والتطوير المتواصل والبنية التحتية لرواد الأعمال وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ويشارك في هذه اللجنة ممثلين عن الجهات المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاع الحكومي والخاص بما يحقق أكبر قدر من الفائدة لهذه المؤسسات.
وعقدت اللجنة منذ إنشائها وحتى الوقت الحاضر تسعة اجتماعات أسفرت عن عن العديد من المخرجات والتوصيات أهمها التالي:-

اعتماد تعريف موحد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين في قرار رقم (117) لسنة 2010.

تشكيل قاعدة للمعلومات الشاملة الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث توفر كافة المعلومات وتكون مرجعاً لذوي الإختصاص في هذا الجانب .
مناقشة دراسة جدوى تأسيس مركز تنمية الصادرات البحرينية والذي يهدف إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير.
بحث مقترح انشاء البوابة الإلكترونية للمؤسسات متناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين.
الإطار العام لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تضمّن الواقع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وأبرز الثغرات الموجوده في كل من: السياسات الحكومية ، ومبادرات تطوير رواد الأعمال ، وكيفية الحصول على تمويل مالي ، وسبل دخول الأسواق ، إضافة إلى سبل تطوير التكنولوجيا المستخدمة في هذه المؤسسات .
تم اعداد ورشة عمل بالتعاون مع تمكين، وبنك البحرين للتنمية، واليونيدو حول الاطار العام للجنة التنسيقية الرئيسية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2011-2014 حضر فيه 20 شركة من ممثلوا القطاع الخاص وذلك حسب توجيهات اللجنة.

مجموعة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة – بنك البحرين للتنمية

شاركت ادارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة والتجارة في مجموعة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وهي داعمة للجنة التنسيقية العليا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يترأسها وزير الصناعة والتجارة، بحيث قامت هذه المجموعة برفع المقترحات لتنفيذ القرارات الصادرة من اللجنة العليا والتي يرئسها سعادة وزير الصناعة والتجارة. وعقدت المجموعة ثلاثة اجتماعات خلال عام 2011.

لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرفة تجارة وصناعة البحرين

شاركت ادارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة والتجارة في لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرفة تجارة وصناعة البحرين والتي تهدف إلى التنسيق بين الجهات المعنية بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص لتوفير مختلف سبل الدعم وتقديم مجموعة من برامج التدريب والندوات وورش العمل. وعقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات خلال عام 2011.

برنامج تدريب وتأهيل رواد الأعمال:

ساهمت إدارة الصناعات الصغيرة الحرفية بوزارة الصناعة والتجارة في تنمية وتدريب رواد الأعمال بما يتماشى مع توجهات حكومة البحرين وتنفيذ الاستراتيجيات التطويرية للوزارة من أجل تسهيل عملية تنويع القاعدة الاقتصادية في البحرين عبر تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يُسهم في تحقيق المزيد من الاستثمارات وتوفير فرص العمل للمواطنين في البحرين. وتهدف مثل هذه البرامج إلى صقل مهارات المشاركين من رواد الأعمال وتقديم المشورة في سبيل تطوير و تحسين أداء مشاريعهم المستقبلية.

حيث شاركت الادارة في برنامج تدريب وتأهيل رواد الأعمال الذي تقوم بتنفيذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، وتم منذ بداية عام 2011 وحتى ديسمبر 2011 تدريب 7 دفعات من رواد

الأعمال بمجموع 103 متدرب، كما شاركت الادارة في برنامج تدريب رواد الأعمال الذي ينفذه بنك البحرين للتنمية وقد تم تدريب 6 دفعات من رواد الأعمال من بداية عام 2011 وحتى نهاية 2011 بمجموع 69 متدرباً.

هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات

اهم مؤشرات الاداء لهيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات لعام 2011
حظي معرض الجواهر العربية 2011 الذي اقيم تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر بمشاركة دولية من خلال مشاركة 550 عارض، من 27 دولة وعلى مساحة 17 الف متر مربع.

تم خلال 2011 طرح مناقصات تعيين الشركات الاستشارية لمشروع مدينة المعارض الجديدة، على امل ان يتم التعيين في الأشهر القادمة والبدء في انشاء المدينة خلال الربع الاخير من 2012 والانتهاء من تنفيذ المشروع وافتتاح مدينة المعارض خلال عام 2015.

بلغ عدد العارضين المشاركين في المعارض التي أقيمت في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات نحو 1.868 عارض، وعدد المعارض والمؤتمرات والاجتماعات الكبرى المتنوعة 34، وإجمالي المساحة المؤجرة للفعاليات 1.7 مليون متر مربع، بالإضافة فقد بلغ اجمالي عدد ايام الحجوزات التي تم اعتمادها خلال العام 429 يوم.

تم مراجعة وضبط جميع بنود المصروفات المدرجة في الميزانية لعام 2011، مما ادى الى تحقيق توفير في المصاريف التشغيلية السنوية العامة تقدر بنسبة 8% مقارنه مع الميزانية المعتمدة لعام 2011 وكذلك نسبة انخفاض تساوي 8% مقارنة مع السنة المالية 2010.

فازت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات بجائزة وجهة الاعمال 2011 الرابع في قطاع الاجتماعات، الحوافز، المؤتمرات والمعارض Meeting, Incentives, Conference, Exhibition الذي تنظمه سنوياً مؤسسة "بزنس ديستينيشن" (Business Destinations) ومقرها بريطانيا.

شاركت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات في أعمال الملتقى الأول لقصص النجاح في القطاع الحكومي من خلال عرض تم تقديمه متعلق بالإداء المالي للهيئة.

قامت الهيئة بتنظيم وعقد المعرض الثالث للأغذية والضيافة والمعرض الاول للصحة والعافية ومعرض المحبة والولاء بالإضافة الى عقد وتنظيم اللقاء السابع لفريق البحرين تحت شعار "العمل معا لنرحب بالعالم".

ضمن مشروع تحسين وتطوير مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات تم تنفيذ العديد من المشاريع شمل تحديث تحديث ديكورات القاعات مخصصة لكبار الشخصيات (VIP Majlis)، والمداخل الرئيسية للقاعة رقم (1). و انظمة المراقبة الأمنية (CCTV) ونظم تقنية المعلومات المرئية والمسموعة.

انجازات هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات لعام 2011
قطاع المعارض والمؤتمرات والحوافز والاجتماعات:
بفضل دعم ومساندة القيادة والحكومة الموقرتين يولى وزير الصناعة والتجارة رئيس مجلس إدارة هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات الاهتمام والمتابعة لتطوير صناعة المعارض والمؤتمرات والحوافز والاجتماعات بالمملكة، من خلال مواصلة الخطط التي تسهم في النهوض بهذا القطاع المهم والحيوي لترويج وتسويق مملكة البحرين كمركز إقليمي، وفق الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لمملكة البحرين 2030 من اجل دعم الاقتصاد الوطني، وقد شهدت صناعة المعارض والمؤتمرات تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية على صعيد استقطاب المعارض والمؤتمرات والاجتماعات الهادفة

لترويج مملكة البحرين كمركز إقليمي مهم. على الرغم من المنافسة الشديدة التي تواجهها صناعة المعارض والمؤتمرات في المنطقة.

الاستراتيجية المستقبلية
أنشاء مدينة المعارض الجديدة:

تابع وزير الصناعة والتجارة إستراتيجية الوزارة الهادفة إلى الارتقاء بقطاع المعارض والمؤتمرات في مملكة البحرين لعامي 2011-2012، وبناءاً على ذلك فقد تم تأسيس شركة البحرين للمعارض والمؤتمرات في أغسطس 2010 كشركة مساهمه بحرينية ستقوم بتنفيذ المرحلة الاولى من مشروع مدينة المعارض الجديدة والتي سيتم انشائها في منطقة الصخير بالقرب من حلبة البحرين الدولية، علماً بأن التكلفة للمرحلة الأولى للمشروع تقدر حالياً بنحو 385 مليون دولار، ويهدف إنشاء هذا المشروع إلى إقامة مدينة معارض متكاملة للاجتماعات وبرامج الحوافز والمؤتمرات والمعارض ذات الاستخدامات المحددة بحسب اعلى المواصفات والتصاميم المعمارية ومجهزة بالتكنولوجيا الحديثة، لها القدرة الاستيعابية على استضافت المعارض والمؤتمرات والفعاليات الترفيهية الكبيرة والعالمية، وستشتمل المدينة على خدمات فندقية مربوطة بمركز المعارض والمؤتمرات وخدمات البيع بالتجزئة تضم مطاعم ومتاجر تجزئة ومراكز ترفيهية تضم صالة بولينغ وداراً للسينما.

وسيكون لمدينة المعارض الجديدة دوراً استراتيجياً في دعم الاقتصاد الوطني وسيساهم المشروع بشكل فاعل في خلق فرص عمل جديدة لأبناء البلاد خلال فترة التشييد، وفرص عمل دائمة بعد استكمال المشروع. ومن المؤمل تعيين الشركات الاستشارية والفنية للمشروع في بداية عام 2012 على امل البدء في انشاء المدينة خلال الربع الاخير من 2012 والانتهاء من تنفيذ المشروع وافتتاح مدينة المعارض خلال عام 2015.

معرض الجواهر العربية:

أن هذا الاهتمام من لدن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، ودعم سموه ومتابعته الكريمة الدائمة للقطاعات الصناعية والتجارية والاقتصادية، وعناية سموه الخاصة بقطاع صناعة المعارض والمؤتمرات، له الأثر البالغ في ازدهار الاقتصاد وتوسعة صناعة المعارض والمؤتمرات التي تعتبر ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني، وتمكن البحرين لأن تكون مركزاً مهماً لاجتذاب واحتضان المعارض الدولية المتخصصة.

أن رعاية سموه الكريمة وتشريفه افتتاح معرض الجواهر العربية منذ عام 1992وحتى عام 2011، وضع هذا المعرض على خارطة معارض الذهب والمجوهرات العالمية، وأصبح علامة مميزة في عالم المعارض العالمية، ونجح في جذب انتباه المجتمع الدولي لهذه الصناعة العريقة بمملكة البحرين، يعتبر معرض الجواهر العربية من أكبر وافخم المعارض في منطقة الشرق الأوسط، ويمثل هذا المعرض تظاهرة اقتصادية وتجارية سانحة لتجار الذهب والمجوهرات البحرينيين والخليجيين لإقامة علاقات تجارية مع نظرائهم العارضين من مختلف دول العالم المشاركة في المعرض وإطلاع الزائرين على المستجدات في عالم تصاميم الذهب والمجوهرات والساعات الفاخرة.

حظي معرض الجواهر العربية 2011 بمشاركة دولية متميزة من خلال مشاركة 550 عارض، من 27 دولة وشمل أجنحة وطنية من مملكة البحرين، البرازيل، هونج كونج، جمهورية الهند، وماليزيا، عرضت مجموعات فاخرة من المجوهرات والأحجار الكريمة والتصميمات المبتدعة، ومن بين قائمة المشاركين في معرض هذا العام أشهر وأعرق الدور العالمية المتخصصة والمعروفة في صناعة الذهب

والمجوهرات والساعات الثمينة مثل شوبارد وشراين وهاري ونستون وهوبلو وبايتيك فيليب، وبياجيه وغيرها، ولم تقتصر المشاركة على دوار المجوهرات العالمية، إذ انه استقطب عدداً من التجار ومصنعي الذهب والمجوهرات في مملكة البحرين ومن بينها مركز البحرين للمجوهرات، مجوهرات آسيا، لآلي آل محمود، مجوهرات أي ج أم كوهجي، ومجوهرات الزين، وشركة الحواج، ومحلات حاتم، ومجوهرات ديفجي. وقد بلغ عدد زوار المعرض هذا العام 493.42 زائر، منهم 989.9 زائر قدموا من أكبر سوق للذهب والمجوهرات في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وعدداً مميز من الزوار قُدّموا من دولة الكويت، والإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، وسلطنة عمان، مما يعكس الأهمية والشهرة والثقة التي يتمتع بها معرض الجواهر العربية على مستوى دول مجلس التعاون، والسمعة الطبية التي حققها المعرض خلال مسيرته.

فعاليات المعارض والمؤتمرات:

على الرغم من الأحداث الاستثنائية غير المتوقعة التي شهدتها البلاد، فان وزارة الصناعة والتجارة ممثلة في هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات قامت بتذليل كافة الصعاب أمام الشركات المحلية والعالمية المنظمة للمعارض والمؤتمرات والفعاليات من أجل اقامتها كما هو مقرر او إعادة جدولتها واختيار الوقت والفترة المطلوبة لإقامتها لاحقاً، مما وفر فرص ايجابية لاستقطاب المزيد من الفعاليات الإقليمية والدولية في المستقبل.

أن عودة قطاع المعارض والمؤتمرات الى نشاطه المعتاد، هو مؤشر جيد ودليل على ثقة المستثمرين ورجال الأعمال للحكومة الرشيدة، وبمتانة الاقتصاد الوطني، والاستقرار الأمني التي تتمتع به مملكة البحرين، وما تطرحه الحكومة من فرص استثمارية وتنموية مستقبلية واعدة .

مؤشرات الاداء الرئيسية

بلغ عدد العارضين المشاركين في المعارض التي أقيمت خلال عام 2011 في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات نحو 1.868 عارض، وبلغ عدد المعارض والمؤتمرات والاجتماعات الكبرى المتنوعة 34.

كذلك فقد بلغ إجمالي المساحة المؤجرة للفعاليات التي أقيمت خلال 2011 في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات 1.7 مليون متر مربع، وبلغ اجمالي عدد ايام الحجوزات التي تم اعتمادها خلال العام 429 يوم، كما هو مبين أدناه:

إجمالي أيام التشغيل

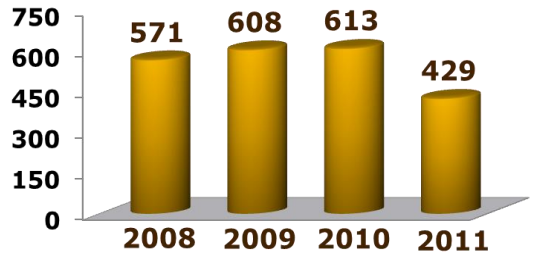

اجمالي المساحات المؤجرة
(مليون متر مربع)

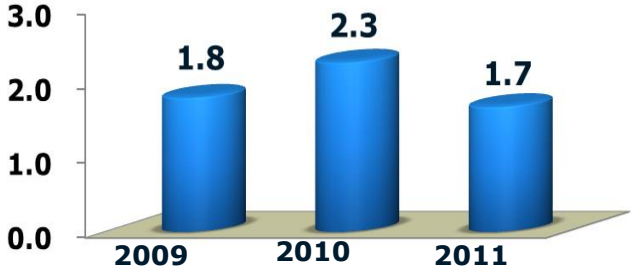

ترشيد المصاريف التشغيلية

استمرت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات خلال عام 2011 في ضبط وترشيد المصاريف التشغيلية، ونظراً الى انخفاض الايرادات المتوقعة والمدرجة لعام 2011 في الميزانية المالية والتى تقدر بنسبة 33% بسبب توقف اوتأجيل العديد من المعارض والفعاليات الكبرى التي كانت مدرجة في حجوزات مركز البحرين الدولي للمعرض والمؤتمرات والتي تأثرت بسبب الاحداث الاستثنائية التي مرت بها البلاد، فقد تم مراجعة وضبط جميع بنود المصروفات المدرجة في الميزانية لعام 2011، مما ادى الى تحقيق توفير في المصاريف التشغيلية السنوية العامة تقدر بنسبة 8% مقارنه مع الميزانية المعتمدة لعام 2011 وكذلك نسبة انخفاض تساوي 8% مقارنة مع السنة المالية 2010 كما هو مبين ادناه والذي سوف ينعكس ايجابياً على النتائج الختامية المالية المتوقعة لعام 2011.

ابرز المعارض الدولية والمؤتمرات الكبرى التي أقيمت في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات خلال 2011:

مؤتمر العالمي الاول لتأمل ولتعزيز الذات
(12 – 14 يناير)

The 1st International Meditation & Self Empowerment Conference

- **3.500** زائرا
- **99** عارضا
- **1.600** م²

معرض الصحة والعافية
(12– 14 يناير)

- 3.500 زائرا
- 65 عارضا
- 8 دولة
- 3.000 م²

صنع في منزلي
(12 – 14 أكتوبر)

- 500 زائرا
- 160 عارضا
- 10 دولة

معرض الخريف
(26 يناير – 3 فبراير)

- 200.105 زائرا
- 750 عارضا
- 28 دولة
- 16.000 م²

معرض الخليج للصناعات
(8 – 10 فبراير)

- 3.608 زائرا
- 86 عارضا
- 17 دولة

معرض الاغذية والضيافة
(8 – 10 فبراير)

- 5.000 زائرا
- 97 عارضا
- 14 دولة

معرض العقارات الهندي
(14 -15 أكتوبر)

مدينة الشباب
(19 يونيه – 31 يوليه)

صيف البحرين
(1 -31 يوليه)

معرض المحبة والولاء
(23- 30 مايو)

- 3.500 زائرا
- 99 عارضا

معرض ومؤتمر الشرق الاوسط السابع عشر للنفط والغاز
(26 – 28 سبتمبر)

- 7.200 زائرا
- 300 عارضا
- 40 دولة
- 16.000 م²

معرض الجواهر العربية
(22 – 26 نوفمبر)

- 45.000 زائرا
- 550 عارضا
- 27 دولة

منتدي استثمر في البحرين
(19 أغسطس)

- 2.500 زائرا
- 43 عارضا
- 12 دول

المعارض والمؤتمرات البارزة بالهيئة:

تحت رعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان ال خليفة رئيس الوزراء الموقر، نظمت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات المعرض الثالث للأغذية والضيافة لعام 2011، في الفترة من 8 – 10 فبراير 2011، وتم الاتفاق مع هيئة صندوق العمل "تمكين" في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في المعرض، وصاحب المعرض ورش عمل للمعنيين في قطاع الأغذية والضيافة، شملت صناعة الأغذية والتسويق تم الاتفاق عليها مع TUV Nord Middle East وهي هيئة ألمانية للفحص والاعتماد والتدريب، وقد بلغ عدد المشاركين في الورش أكثر من 97 شركة من مملكة البحرين، ومجموعة مختلفة من دول مجلس التعاون من المملكة العربية السعودية، ودولة الأمارات العربية المتحدة، وبريطانيا، تايلاند، سلوفاكيا، جمهورية الشيك، ويعتبر هذا المعرض أكبر تجمع في مجالات صناعة الأغذية والمشروبات والضيافة في مملكة البحرين.

تحت رعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان ال خليفة رئيس الوزراء الموقر استضافة هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات "معرض ومؤتمر الشرق الاوسط السابع عشر للنفط والغاز" (ميوس)، خلال الفترة من 25 – 28 سبتمبر 2011، حيث قامت الهيئة بالعمل مع شركة الادارة العربية للمعارض، الشركة المنظمة للمعرض في العمل علي احتضان المعرض في الفترة المعدلة والمطلوبه، وبتسخير جميع جهودها التشغيلية بالعمل مع الشركة المنظمة للمعرض ومع العارضين والمقاولين من اجل اتمام تشيد منصات العرض المختلفة في الوقت المحدد قبل الافتتاح الرسمي وبتوفير جميع الخدمات المطلوبة للعارضين والزوار طوال فترة المعرض.

تحت رعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان ال خليفة رئيس الوزراء الموقر استضافة هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات منتدى "استثمر في البحرين لعام 2011"، في يوم الاربعاء 19 أكتوبر 2011، والذي اقامته وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، وهيئة صندوق العمل "تمكين"، واتحاد غرف مجلس التعاون الخليجية، ومشاركة عدداً من المؤسسات المالية مثل البنك الإسلامي للتنمية واتحاد المصارف العربية. يأتي هذا المنتدى في سياق تطوير آليات الترويج والتسويق تماشياً مع التوجهات الاقتصادية لمملكة البحرين بالتعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية والخاصة، وحضر هذا المنتدي قرابة 1000 مشارك من داخل وخارج البحرين.

تحت رعاية سعادة الدكتور فيصل بن يعقوب الحمر وزير الصحة اقيم المعرض الاول للصحة والعافية 2011 الذي تنظمه هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات في مركز البحرين الدولي للمعرض والمؤتمرات خلال الفترة 12-14 يناير 2011. وصاحب المعرض المؤتمر العالمي الأول للتأمل وتعزيز الذات الذي نظمه مركز البحرين للتأمل وتطوير الذات. شارك في معرض ما يقارب 65 عارضاً وشارك في المعرض كل من المملكة العربية السعودية، الهند، تايلند، وقبرص حيث تنوعت الخدمات والمعروضات من منتجات طبيعية للعناية بالبشرة ومراكز الصحة واللياقة والجمال إلى جانب تواجد المستشفيات المتخصصة ومراكز الرعاية الصحية وأنواع الحمية واللياقة البدنية.

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ خالد بن حمد ال خليفة النائب الاول لرئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة ورئيس الاتحاد الملكي للفروسية وسباق القدرة الموقر، نظمت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات مهرجان المحبة والولاء خلال الفترة من 23 ولغاية 30 مايو 2011 بمركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات، بالتعاون مع مؤسسة الأيام للنشر، وبدعم من هيئة صندوق العمل "تمكين"، وشاركت فيه مختلف القطاعات الصناعي والتجاري والسياحي والخدمي ممثلة في 55 مؤسسة صغيرة

ومتوسطة، وكان لوزارة التنمية الاجتماعية دوراً بارزاً في دعمها لمشاركات الأسر المنتجة والجمعيات الأهلية، وصاحب المهرجان عدة فعاليات منها مسابقات للأطفال والكبار من الحضور وفرقة الليوه، وحفل بهيج في ختام المهرجان وزعت فيه الشهادات والجوائز التقديرية على المشاركين والداعمين للمهرجان.

احتضن مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات عدد من الفعاليات منها "صيف البحرين 2011" التي نظمتها وزارة الثقافة خلال الفترة من 1- 31 يوليو 2011، وصاحب الفعالية عروض وأمسيات فنية عالمية. بالإضافة نظمت المؤسسة العامة للشباب والرياضة بالتعاون مع هيئة صندوق العمل "تمكين" في القاعة رقم 2 بمركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات فعاليات برنامج المدينة الشبابية الصيفية 2030، خلال الفترة من 3 يوليو – 7 أغسطس 2011.

طورت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات الموقع الإلكتروني الخاص بها على شبكة الإنترنت بصورة حديثة وشيقة، تحتوي الصفحة الرئيسية للموقع على ملامح عديدة من مملكة البحرين والهيئة، ومعلومات عامة عن الهيئة ومركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات، وجدول المعارض، وأخبار المعارض والمؤتمرات والحوافز والاجتماعات ومجموعة من الصور التي تعبر عن المعالم الأثرية والمناطق السياحية في المملكة وإمكانية الاطلاع على ،والخدمات وصور ومعلومات لصالات العرض والمؤتمرات، ومن الصفحات الجديدة المضافة استمارة الحجز الالكتروني، وربط موقع الهيئة بمواقع ترتبط بصناعة المعارض، والاقتصاد، والسياحة بمملكة البحرين.

تم الترتيب لتوقيع اتفاقية تفاهم بين هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات وهيئة صندوق العمل "تمكين" بموجب هذه الاتفاقية تكون "تمكين" الشريك الاستراتيجي في جميع المعارض والفعاليات المتخصصة التي تقيمها الهيئة خلال 2012، لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتسويق منتجاتها في السوق المحلي والخارجي، ضمن مساحة محجوزة ومتفق عليها سلفاً.

الانجازات التي حققتها الهيئة عام 2011:
حصول الهيئة على جائزة وجهة الاعمال 2011

فازت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات بجائزة وجهة الاعمال 2011 الرابع في قطاع الاجتماعات، الحوافز، المؤتمرات والمعارض Meeting, Incentives, Conference, Exhibition الذي تنظمه سنوياً مؤسسة "بزنس ديستينيشن" (Business Destinations) ومقرها بريطانيا وقد تم منح الجائزة للهيئة تقديراً لمساهمتها الكبيرة عبر السنوات الماضية في تنمية سياحة الاعمال في مملكة البحرين ولعملها المستمر لجعل البحرين الوجه المفضلة والفريدة في قطاع المعارض والمؤتمرات والفعاليات.

وبهذه المناسبة فقد قامت الهيئة بالتعاون مع مؤسسة Business Destinations بنشر تقرير مفصل في مجلة "بزنس ديستينيشن"، يعكس الدور البارز لهيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات لتعزيز موقع البحرين كمركز فريد ولجعل مملكة البحرين الجهة المثلى لإقامة وتنظيم المعارض والمؤتمرات والفعاليات المتنوعة واقناع المنظمين بالنظر الى البحرين باعتبارها جهة استضافة متميزة لما تتمتع به بمكانه رائدة في سوق الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض وبفضل البنية التحتية والمعلوماتية المتميزة والاتصالات والتنظيم وقطاع الاعمال والفنادق والتجارة والتسهيلات العالمية المستوى وأسلوب الحياة المتعددة الثقافات وباقتصاد يتمتع بأقصى درجات الحرية فضلاً عن سهولة الوصول والاستفادة من موقع البحرين الاستراتيجي لمدخل الأسواق الهامة في المملكة العربية السعودية الشقيقة وشمال منطقة الخليج العربي.

بناءاً على توجيهات صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر، لتعزيز اقتصاد المعرفة والتبادل المعرفي بين مؤسسات القطاع العام، وتعزيز بناء الخبرات البحرينية في مجال ثقافة وممارسات التميز، وإن الاقتصاد المعرفي ورأس المال البشري هو منطلق قصص النجاح التي تسعى إليها المؤسسات الحكومية، شاركة هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات في أعمال الملتقى الأول لقصص النجاح في القطاع الحكومي من خلال عرض تم تقديمه متعلق بالإداء المالي للهيئة.

استضافة هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات اللقاء السابع لفريق البحرين تحت شعار "العمل معا لنرحب بالعالم"، حيث شارك في اللقاء أكثر من 40 مدعو من شركات قطاع الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض بمملكة البحرين، من اجل تعزيز التعاون المستمر بين القطاعين العام والخاص، للعمل على استقطاب المزيد من المعارض والمؤتمرات الدولية. وخلال اللقاء ألقى الدكتور سامح نمكي

عميد جامعة فيكتوريا في سويسرا ورئيس جمعية دراكر لدول الخليج حالياً ومؤسس كلية ماستريخت للإدارة، الذي استضافته الهيئة خصيصاً لهذا اللقاء عرضاً بعنوان "الاتجاهات الاستراتيجية وتطوير قطاع الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض، التخطيط الاستراتيجي وتنظيم المشاريع والأعمال التجارية الدولية".

في إطار تنفيذ إستراتيجية الهيئة في الشراكة والتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة في استقطاب وتشجيع مشاركة الشركات والمؤسسات التجارية الدولية في المعارض لما لها من دورً فاعلاً في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية المتعلقة بقطاع المعارض والمؤتمرات في مملكة البحرين. استقبلت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات السكرتير الاول لشئون الاقتصاد والتجارة لجمهورية الصين الشعبية السيد يانغ ويجيو في شهر أغسطس، حيث قام الرئيس التنفيذي بتقديم عرض عن هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات، بعدها قاما بجولة في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات للتعرف على الخدمات والمميزات والتسهيلات التي يقدمها المركز للمشاركين في المعارض.

تعزيز موقع مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات الإقليمي والدولي

قامت الهيئة بمواصلة العمل في تعزيز موقع مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات الإقليمي والدولي والمساهمة في اجتذاب المعارض والمؤتمرات الدولية المتخصصة، من خلال الترويج والنشر عن طريق الصحافة وابرز المجلات التجارية المتخصصة الدولية والإقليمية حيث تم نشر تقرير عن الهيئة في المجلد "The Report Bahrain 2011" الخاص بـ "The Oxford Business Group" وكذلك ابرز المجلات المحلية والإقليمية شملت Bahrain This Month، Signature Bahrain بالإضافة إلى توزيع اقراص دي في دي ضمن حملة الهيئة الإعلامية والتسويقية لابراز سمة (Challenge your expectations…Choose Bahrain) على الوفود الزائرة وكذلك خلال المشاركات الرسمية في الخارج.

شاركة الهيئة في فعاليات منتدى قطاع الاجتماعات وبرامج الحوافز والمؤتمرات والمعارض السنوي للاتحاد العالمي للمعــارض UFI, The Global Association of the Exhibition Industry، الذي عقد باسبانيا وقامت الهيئة بالتواصل والتعاون البناء مع المنظمات والرابطات المساندة للمعارض والمؤتمرات والتي لدى الهيئة عضوية فيها وتشمل الجمعية العالمية لمؤتمرات والاجتماعات (ICCA)، والرابطة الدولية لمراكز الكونغرس (AIPC)، وهذا الدور يعزز مكانه مملكة البحرين في المحافل الدولية ويتيح الفرصة في استضافة الهيئة للمعارض والمؤتمرات العالمية.

تدريب وتطوير الموارد البشرية

قامت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات بتوقيع اتفاقية للانضمام لبرنامج التطور في السلم الوظيفي للمرحلة الثانية مع هيئة صندوق العمل (تمكين)، وتم إرسال العديد من موظفي الهيئة لحضور دورات تدريبية في العديد من المجالات الادارية والفنية ومنها العلاقات العامة والكتابة الصحفية، واللغة الانجليزية، لمختلف الفئات وقد اجتاز موظفي الهيئة العديد من الدورات المقررة، مما سيساهم بنتائج إيجابية وتعزز في رفع الروح المعنوية للموظفين.

سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات وديوان الخدمة المدنية بشأن تطبيق وتحديث نظم ادارة الجودة ضمن تطوير الإداء المؤسسي في الهيئة والذي تم التنسيق بشأنه مع المختصين

في ديوان الخدمة المدنية، ما من شأنه توفير نفقات مالية مقارنة مع تنفيذ هذه المشروع من خلال شركة استشارية متخصصة في هذا المجال.

قامت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات بالتعاون الوثيق مع الهيئات الأكاديمية من اجل تهيئة الطلبة البحرينيين، وخاصة طلبة جامعة البحرين، وتم قبول العديد من الطلبة البحرينيين ضمن البرامج التدريبية، وعمل زيارات ميدانية للطلبة لإطلاعهم على عمل الهيئة وقطاع الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض.

التطوير المستمر لإعمال هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات

قامت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات بالتعاون مع جميع الجهات الحكومية وخاصة وزارة الداخلية لتوفير أقصى درجات الأمن لجميع الفعاليات التي تقام بمركز البحرين الدولي للمعارض، ومعالجة الحوادث التي تقع مثل السرقات أو الحوادث الأخرى. كذلك تم التعاون مع هيئة شئون الأعلام وتلفزيون البحرين للتغطية الإعلامية للفعاليات الكبرى التي تقام بمركز البحرين للمعارض والمؤتمرات. وقد تم تفعيل هذا التعاون من خلال التغطيات المباشرة وخاصة منها التي تستقطب اعداد كبيرة من العارضين والمشاركين والزوار الدوليين.

في اطار التطوير المستمر لإعمال الهيئة عينت الهيئة شركة استشارية بأعداد دراسة تخصصية تتعلق بالموقع التنافسي لمركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات ومقارنة موقع مركز المعارض مع المراكز المتوفرة في دول مجلس التعاون وقد قامت الشركة تقديم تقرير شامل يحتوي على مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تطوير عمل الهيئة وتعزيز موقعها التنافسي والاستدامة على المدى الطويل.

قامت الهيئة بعمل التدقيق الداخلي السنوي الشامل لعمليات الهيئة مما ساهم في اختيار الهيئة كأحد قصص النجاح المرشحين في برنامج التميز حيث استطاعت الهيئة من وضع سياسة الاتصالات وجدول الصلاحيات.

قامت الهيئة بالتعاون والتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية بشأن تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة بغرض الحصول على شهادة ISO 9001:2008 وذلك لرفع وتحسين الانتاجية وتخفيض النفقات في الهيئة.

تحسين وتطوير مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات

طورت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات برنامج نظم معلومات متخصص يساعد في الحفاظ على جميع المعلومات المتعلقة بالأصول والممتلكات الخاصة بالهيئة.

نظراً لما يمثله مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات من واجهة حضارية واعلامية واقتصادية لمملكة البحرين ويستقطب على مدار السنة المعارض والمؤتمرات الدولية والفعاليات المحلية، بالإضافة الى حضور كبار الشخصيات في الدولة ووزراء وسفراء ورجال أعمال من داخل وخارج البحرين، قامت الهيئة بتبني العديد من المشاريع المهمة ومن اجل تحسين الكفاءة التشغيلية والخدمات والاستمرار في

تطوير المركز وتم ترسيه عدة مناقصات من خلال مجلس المناقصات والمزيدات للمشاريع المعتمدة تنفيذها خلال عام 2011 وشملت:

تحديث ديكورات القاعات مخصصة لكبار الشخصيات (VIP Majlis)، والمداخل الرئيسية للقاعة رقم (1).

أيماناً من الهيئة بأهمية تقديم الخدمات المطلوبة للعارضين والزوار والمتسوقين قامت الهيئة بتحسين انظمة المراقبة الأمنية بما فيها وضع كاميرات تلفزيونية (CCTV) متطورة بمختلف مرافق مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات، والتي من شأنها المساهمة بشكل كبير في ضبط عمليات الامن والمراقبة والحفاظ على ممتلكاته وتمنح الامان للعارضين والزوار.

تطوير إجراءات نظم تقنية المعلومات المرئية والمسموعة في قاعات المؤتمرات، بما فيها استحداث دليل المستخدم الذي يحتوي على سياسة الهيئة في مجال تقنية المعلومات والأمن والحماية في سياق واجبات وظيفتهم، ووضع أسس ومعايير مبنية على أفضل الممارسات والمواصفات لمشروع تطوير وتحديث تقنية المعلومات والاتصالات.

قامت هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات بجدولة المشاريع المستقبلية حسب الأولوية ضمن الميزانية المتوفرة للمشاريع المقرر تنفيذها خلال2011- 2012 وتشمل:

تظليل قسم من مواقف سيارات الهيئة والزوار.
استبدال وصيانة مكيفات الصالة رقم 1.
تركيب إعلانات كبيرة في المحيط الخارجي لمركز المعارض.
تركيب شاشات عرض رقمية للمعلومات والإعلانات.
تركيب إضاءة نيون تجميلية حول مبنى مركز المعارض.
انشاء مصلى و دورات مياه في الصالة رقم 2.
اجهزة تفتيش وبوابات امنية للمداخل الرئيسية.
تزويد هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات بمولد كهربائي احتياطي للطوارئ تفادياً لأي انقطاع مفاجأ للتيار الكهربائي خصوصاً في أيام المعارض والفعاليات الكبرى.

قطاع التجارة

قطاع التجارة المحلية

أولاً: مشاريع وفعاليات جديدة بقطاع التجارة المحلية:

مشروع تطوير النظام الآلي لإصدار التراخيص التجارية: يعد هذا المشروع، مشروعا استراتيجيا لمملكة البحرين، حيث تشترك في هذا المشروع الوطني مع وزارة الصناعة والتجارة عدد كبير من الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة بالتراخيص التجارية والصناعية وبإشراف كل من مجلس التنمية الاقتصادية وهيئة الحكومة الإلكترونية، وقد تم انجاز الآتي حسب خطة العمل:

تم الانتهاء من تعيين شركة استشارية لدراسة الاحتياجات الأولية للمشروع واعادة هندسة الاجراءات.

تقييم النظام الآلي الحالي لوزارة الصناعة والتجارة من حيث التطبيقات والبنية التحتية.

اعداد مناقصة عامة لاختيار شركة لتنفيذ تطوير المشروع.

تم تقييم المناقصة العامة بالتعاون مع هيئة الحكومة الالكترونية ومجلس التنمية الاقتصادية، ومن المتوقع ترسيتها خلال شهر فبراير 2012.

مشروع انتقال قطاع التجارة المحلية: تم بنجاح الانتهاء من مشروع انتقال قطاع التجارة المحلية الى مبنى غرفة تجارة وصناعة البحرين "بيت التجار" وتأسيس مركز البحرين للمستثمرين (2) لتسجيل المؤسسات الفردية وتطبيق مفهوم المحطة الواحدة بتواجد الجهات الحكومية والقطاع الخاص ليتمكن قطاع التجارة المحلية من تقديم خدمة متميزة للمستثمرين.

كما تم إدخال بعض التحسينات على الخدمات المقدمة بمركز البحرين للمستثمرين (1) بمجمع السيف وذلك بهدف رفع العمر الافتراضي للمركز وتوفير البيئة المناسبة لتسجيل الشركات واستقطاب الاستثمارات.

دليل المستثمر للمؤسسات الفردية: تم اصدار كتيب عن دليل إجراءات التسجيل والتأشير للمؤسسات الفردية والذي يهدف الى تعريف المستثمرين بإجراءات تسجيل المؤسسات الفردية والتأشيرات، واجراءات التفتيش والمخالفات واجراءات تصحيحها، وهذا الدليل يؤسس لمصداقية وشفافية الاجراءات المتعلقة بتأسيس الأعمال التجارية أكثر من وقت مضى، ويقضي على الاجتهادات الشخصية أو يحد منها الى أدنى مستوى، وقد تم طباعة عدد 5000 نسخة ورقية من الكتيب و5000 نسخة الكترونية (قرص مدمج) للتوزيع على المستثمرين.

مشروع حوكمة الشركات: دشنت وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي ميثاق حوكمة الشركات والذي يهدف إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية في الادارة وارساء مبادئ الشفافية والافصاح مما يخدم المستثمرين ويعزز من سلامة البيئة التجارية في مملكة البحرين، ومن الانجازات خلال عام 2011 لهذا المشروع ما يلي:

طباعة 3 آلاف كتيب من الميثاق اضافة الى عمل 3 آلاف قرص مدمج باللغتين العربية والانجليزي لمبادئ ميثاق حوكمة الشركات.

مخاطبة ومتابعة 35 شركة من الشركات التي تمتلك فيها الحكومة نسبة 30% فأكثر للتأكد من مدى التزامها بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر ، والمتابعة مازالت مستمرة.

توفير مادة الاسمنت وضبط أسعاره: بذلت وزارة الصناعة والتجارة جهوداً كبيرة وملحوظة في المتابعة المستمرة مع موردي الإسمنت والمصانع المحلية لتوفير مادة الإسمنت لتفي باحتياجات السوق المحلية ،

بالأسعار المناسبة، والمراقبة مستمرة لتوفير الكميات المطلوبة والتأكد من عدم استغلال حاجة السوق لرفع أسعار الإسمنت السائدة في السوق المحلي.

ثانياً: سجلات المؤسسات الفردية والشركات:

اعتمد قطاع التجارة المحلية بوزارة الصناعة والتجارة طريقة جديدة لإعداد التقرير السنوي لعام 2011 وذلك برصد عدد السجلات التجارية العاملة (مجددة وغير مجددة فقط) والموجودة بقاعدة بيانات السجل التجاري، بينما كانت التقارير السابقة محتسبة على أساس السجلات التجارية المجددة منذ عام 2000 فصاعداً.

البيانات التراكمية للسجلات: بلغ عدد السجلات الإجمالية المقيدة في قاعدة بيانات السجل التجاري منذ بداية انشائه وحتى 2011/12/31 عدد 130,852 سجلاً تجارياً بزيادة قدرها 5,3% عما كانت عليه في عام 2010، ويبين الجدول التالي (جدول رقم 1) نسبة الزيادة:

جدول بعدد السجلات التراكمية
لغاية عام 2011 مقارنة بعام 2010

البيان	السجلات حتى نهاية عام 2011			السجلات حتى نهاية عام 2010			نسبة الزيادة / الانخفاض
	مؤسسات فردية	شركات	المجموع	مؤسسات فردية	شركات	المجموع	
مجموع السجلات العاملة	45,847	20,010	65,857	49,874	18,269	68,143	%3,4 -
مجموع السجلات الملغية التراكمية	59,027	5,968	64,995	50,596	5,554	56,150	%15,8
إجمالي السجلات	104,874	25,978	130,852	100,470	23,823	124,293	%5,3
رؤوس الأموال المستثمرة التراكمية بمليارات الدنانير	-	19,1	19,1	-	19,0	19,0	%0,4
نسبة السجلات المجددة من السجلات العاملة	%78,3	%77,4	%78,0	%72,5	%82,6	%75,2	%3,7

كما يتضح من الجدول السابق (جدول رقم 1) بأن السجلات التجارية العاملة (المجددة وغير المجددة) خلال عام 2011 قد بلغت 65,857 منشأة تجارية، منها 45,847 مؤسسة فردية، و20,010 شركة تجارية، وقد انخفض عدد السجلات التجارية العاملة خلال عام 2011 بنسبة 3,4% عن عام 2010 ، وذلك لقيام قطاع التجارة المحلية خلال عام 2011 بشطب أكثر من 6 آلاف قيد لمؤسسات فردية غير مجددة للسنوات 2008 وما قبلها.

كما يتضح ايضا أن رؤوس الأموال المباشرة المحلية والأجنبية التراكمية للشركات العاملة حتى نهاية عام 2011 قد بلغت 19,1 مليار دينار بحريني بزيادة طفيفة قدرها 0,4% عما كانت عليه في عام 2010.

السجلات الجديدة: تم خلال عام 2011 تسجيل 6,556 منشأة جديدة، منها 4,541 مؤسسة فردية، و 2,015 شركة تجارية، والجدول أدناه يشير إلى أن هناك انخفاض بنسبة 12,8% في إجمالي عدد المنشآت الجديدة المسجلة عما كانت عليه في عام 2010، وكان الانخفاض بنسبة 9,3% في عدد المؤسسات الفردية الجديدة، وبنسبة 19,8% في عدد الشركات التجارية الجديدة، ويرجع سبب الانخفاض في عدد المؤسسات والشركات التجارية الجديدة المسجلة خلال عام 2011 إلى الأزمة المالية العالمية من جهة، وإلى الأوضاع المحلية من جهة أخرى. والجدول الآتي يوضح عدد المنشآت الجديدة التي سجلت خلال عام 2011 مقارنة بعام 2010:

جدول بعدد المؤسسات الفردية والشركات التجارية الجديدة
المسجلة خلال عام 2011 مقارنة بعام 2010

البيـــــان	عام 2011	عام 2010	الفرق	نسبة الزيادة أو الانخفاض
مجموع السجلات الجديدة الصادرة (مؤسسات فردية وشركات)	6,556	7,519	963 -	%12,8 -
مجموع المؤسسات الفردية الجديدة	4,541	5,008	467 -	%9,3 -
السجلات رئيسية	1,614	1,887	273 -	%14,5 -
الفروع	2,927	3,121	194 -	%6,2 -
مجموع الشركات التجارية الجديدة	2,015	2,511	496 -	%19,8 -
السجلات رئيسية	1,205	1,459	254 -	%17,4 -
الفروع	810	1,052	242 -	%23,0 -

السجلات التجارية الملغية: تم خلال عام 2011 شطب 8,966 سجلاً لمؤسسات فردية وشركات تجارية بزيادة بنسبة 183% عن عام 2010 ، ويرجع ارتفاع عدد السجلات الملغية خلال عام 2011 إلى قيام قطاع التجارة المحلية بوزارة الصناعة والتجارة بشطب أكثر من 6 آلاف قيد لمؤسسات فردية شطباً إدارياً لعدم وجود محل قائم لهذه المؤسسات وعدم تجديدها لأكثر من سنتين. والجدول التالي يوضح عدد السجلات التي تم شطبها خلال الأعوام من 2008 - 2011 مع إيضاح أسباب الشطب المدرجة بقاعدة بيانات السجل التجاري:

جدول بعدد السجلات التي شطبت خلال الأعوام من 2008 - 2011

سبب الإلغاء لدى الوزارة	2008	2009	2010	2011
لترك العمل بالمحل واستيفائه شروط الإلغاء (يتم شطب القيد بطلب من صاحب السجل بعد التأكد من عدم وجود عمالة أجنبية على السجل وبعد دفع الرسوم المستحقة لكل من السجل التجاري وإدارة الصحة العامة).	2,391	2,119	2,168	2,019
ألغي السجل بأمر إداري من الوزارة (تقوم الإدارة المعنية بوزارة الصناعة والتجارة من تلقاء نفسها بإلغاء قيد المؤسسة أو الشركة من السجل التجاري لأسباب مختلفة ، وفي الغالب إذا ثبت لديها بأن المؤسسة أو الشركة قد تركت محلها التجاري ولم تقم بالتجديد لمدة طويلة).	3,067	888	113	6,045
عدم التجديد لأكثر من سنتين (يدرج هذا السبب إذا ألغي قيد المؤسسة أو الشركة بناء على طلب أصحابها، مع عدم قيامهم بدفع الرسوم المستحقة، ضمن اشتراطات معينة منها: عدم وجود عمالة أجنبية مستقدمة على السجل. عدم وجود فروع أو سجلات أخرى نشطة لدى صاحب السجل. إلزام صاحب السجل بتوقيع تعهد بدفع الرسوم المستحقة في حالة تقدمه بطلب لإعادة القيد أو فتح أي سجل آخر.	930	345	256	263
أمر قضائي (يتم شطب القيد على هذا الرمز إذا ورد أمر قضائي ببطلان إجراء تسجيل قيد واعتباره كأن لم يكن).	---	2	1	---
لوفاة التاجر	30	38	45	70

سبب الإلغاء لدى الوزارة	2008	2009	2010	2011
ألغي لترك العمل وعليه بلاغ عمالة أجنبية هاربة (يتم شطب القيد في حالة تقدم صاحب السجل بطلب إلغاء قيد محله التجاري وعليه عمالة هاربة قد تم اتخاذ إجراءات التبليغ عنها).	1	667	452	419
تصفية اختيارية (وهي التي تكون باتفاق الشركاء بالشركة على حلها وإنهاء نشاطها وقسمة أموالها فيما بينهم وفقا لما ورد بحق التأسيس ونضامها الاساسي).	48	93	114	138
تصفية إجبارية (وهي حل الشركة وانهاء نشاطها لأسباب خارجه عن إرادة الشركاء وتقسيم أموالها فيما بينهم وفقا لما ورد بعقد التأسيس ونظامها الاساسي).	10	17	14	---
تسجيل إفلاس (وهو توقف التاجر عن سداد ديونه التجارية أثر اضطراب أعماله المالية ويتقرر بحكم قضائي).	6	6	3	12
مجموع السجلات الملغية	6,483	4,175	3,166	8,966
نسبة الزيادة أو الانخفاض عن السنة السابقة	-	%35,6 -	%24,2 -	%183,2

المعاملات المنجزة: تم خلال العام 2011 استلام 74,647 معاملة، منها 4,568 لسجلات جديدة، و 70,079 للتأشيرات (من ضمنها فتح الفروع) بمعدل 302 معاملة في اليوم بواقع 247 يوم عمل في السنة. ويبين الجدول التالي مقارنة بين المعاملات المنجزة لعام 2011 مقارنة بعام 2010:

جدول بعدد معاملات التسجيل والتأشير في السجل التجاري
خلال عام 2011 مقارنة بعام 2010

البيـــــان	عام 2011	عام 2010	الفرق	نسبة الزيادة أو الانخفاض
مجموع المعاملات المستلمة (بما في ذلك طلبات التسجيل للمؤسسات الجديدة والشركات)	74,647	72,558	2,089	%2,9
مجموع طلبات التسجيل الجديد	4,568	5,322	754 -	%14,2
طلبات مستكملة	2,366	2,877	511 -	%17,8 -
طلبات ملغية أو مرفوضة من الجهات الرسمية	1,063	1,343	280 -	%20,8 -
طلبات تحت المتابعة	1,139	1,102	37	%3,4
مجموع طلبات التأشيرات (بما في ذلك طلبات فتح الفروع	70,079	67,236	2,843	%4,2
طلبات مستكملة	60,402	56,699	3,703	%6,5
طلبات ملغية أو مرفوضة من الجهات الرسمية	6,344	7,245	901 -	%12,4 -
طلبات تحت المتابعة	3,333	3,292	41	%1,2

البيـــــان	عام 2011	عام 2010	الفرق	نسبة الزيادة أو الانخفاض
معدل عدد المعاملات في اليوم	302	294	8	%2,7

ملكية المرأة للمؤسسات الفردية:

انخفضت نسبة ملكية المرأة للمؤسسات الفردية العاملة في عام 2011 إلى 38,5% حيث كانت النسبة 39,0% في عام 2010، ويرجع سبب الانخفاض إلى قيام قطاع التجارة المحلية بشطب قيد المؤسسات الفردية غير المجددة للسنوات من 2008 وما قبلها. والجدول التالي يوضح إجمالي عدد السجلات التجارية العائدة للرجل والمرأة:-

جدول بعدد المؤسسات الفردية الإجمالية العاملة والعائدة للذكور والإناث
خلال عام 2011 مقارنة بعام 2010

البيـــــان	عام 2011	عام 2010	نسبة الزيادة
المؤسسات العائدة للذكور	28,195	30,445	- %7,4
المؤسسات العائدة للإناث	17,652	19,429	- %9,2
المجموع	45,847	49,874	- %8,1
نسبة ملكية المرأة	%38,5	%39,0	- %0,5

ثانياً : التفتيش والرقابة التجارية:

قام قسم التفتيش التجاري بإنجاز عدة معاملات الكترونية إدارية خلال عام 2011، حيث اشتملت على تحرير وإدخال مخالفات أو إزالة مخالفات ووقف إجراءات وإصدار إشعارات إلى المؤسسات الفردية بتصحيح أوضاعها. حيث بلغ مجموع معاملات التفتيش 99 ألف معاملة تفتيشية بزيادة بنسبة 12,2% عما كانت عليه في عام 2010، ويعود السبب في ارتفاع عدد معاملات التفتيش إلى انتهاج نفس آلية العمل الجديدة التي تم اتباعها بقسم التفتيش التجاري مع بداية عام 2010. والجدول التالي يتضمن موجزاً لمجمل عمليات قسم التفتيش التجاري لعام 2011 مقارنة بعام 2010:

جدول بعمليات قسم التفتيش التجاري لعام 2011 مقارنة بعام 2010

البيـــــان	عام 2011	عام 2010	الفرق	نسبة الزيادة
مجموع معاملات التفتيش	98,725	87,969	10,756	%12,2
المخالفات المدرجة خلال العام	58,717	51,069	7,648	%15,0
المخالفات المرفوعة خلال العام	40,008	36,900	3,108	%8,42
الفحص بنظام الكهرباء	32,498	48,660	- 16,162	- %33,2
اصدار بطاقات التخليص	740	550	190	%34,5

متابعة القضايا	537	447	90	%20
محاضرات ارشادية	8	8	-	%0,0
إشعارات للمتأخرين عن التجديد حتى عام 2008	7,217	-	7,217	
إشعار بشطب السجلات غير المجددة لغاية 2008	6,888	-	6,888	

ثالثا: إنجازات ونتائج إدارة شئون الشركات:

1- أنشطة الفحص الآلي:

تتَبع إدارة شئون الشركات عدداً من طرق الرقابة الآلية على الشركات التجارية العاملة بمملكة البحرين وهذه الطرق تشمل الفحص بالعناوين للتأكد من أن الشركة المسجلة هي ذاتها التي تشغر نفس العنوان إضافة إلى إتباع الإدارة لآلية الفحص بنظام الكهرباء كوسيلة مساندة أخرى - عند الحاجة - للتأكد من أن الشركة قائمة وأنها في ذات العنوان المسجلة عليه. والجدول التالي يبين أنشطة الفحص الآلي التي قامت بها الإدارة خلال عام 2011 مقارنة مع عام 2010:-

السنة	عام 2011	عام 2010	نسبة الزيادة / الانخفاض
الفحص بالعناوين	1,845	700	%163
الفحص بنظام الكهرباء	1,650	700	%135
المجموع	3,495	1,400	%149

2- الإجراءات الإدارية:

إضافة لأنشطة الفحص الآلي التي تتبعها الإدارة فإنها تقوم أيضاً ببعض الإجراءات الإدارية بحق الشركات التجارية والتي تشمل إضافة مخالفات على الشركات لمخالفتها بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 والتي تقع ضمن اختصاص الإدارة.

ويوضح الجدول التالي الإجراءات الإدارية التي قامت الإدارة باتخاذها خلال عام 2011 مقارنة مع عام 2010.

جدول بعدد الإجراءات الإدارية المتخذة خلال عام 2011 مقارنة مع عام 2010

نوع الإجراء	عام 2011	عام 2010	نسبة التغير
إضافة مخالفات	11,345	5,669	%100,1
إزالة مخالفات	7,204	7,181	%0,3
وقف إجراءات	5,742	5,820	%1,3 -
شطب شركة	179	120	%49,2
طلب تصحيح الوضع المالي	265	82	%223,2
خطابات طلب عقد اجتماعات الجمعيات العمومية	516	333	%55,0
طلب تسليم التقارير المالية	8,295	7,093	%16,9
إشعارات طلب الحضور الشخصي	105	65	%61,5
المجموع	33,651	26,363	%27,6

3- الرقابة الميدانية:

تتولى إدارة شئون الشركات مهمة الرقابة على الشركات التجارية العاملة في مملكة البحرين وتقوم الإدارة بعمل زيارات ميدانية تفقدية لمواقع تلك الشركات للتأكد من شكوى أو موضوع معين.

كما تتولى الادارة أيضاً مهمة استلام تعيينات ضباط الامتثال لعمليات غسل الأموال من الشركات. والجدول التالي يوضح عدد الزيارات الميدانية التي تمت خلال عام 2011 مقارنة بعام 2010، كما يبين عدد تعيينات ضباط الامتثال لدى الشركات المستلمين خلال العام 2011 مقارنة بالعام 2010

نوع الزيارة	عام 2011	عام 2010	نسبة الزيادة / الانخفاض
زيارات ميدانية	112	98	%14.3
عدد ضباط الامتثال من قبل الشركات	2,059	1,683	%22.3

4- التقارير المالية:

سجلت إدارة شئون الشركات ارتفاعاً في أعداد التقارير المالية المستلمة وخصوصاً المدققة منها وتوضح البيانات التالية أعداد التقارير المالية – المدققة منها وغير المدققة – والتي استلمتها الإدارة خلال عام 2011 مقارنة بعام 2010.

السنة	عام 2011	عام 2010	نسبة الزيادة / الانخفاض
تقارير مالية مدققة	4,554	3,339	%36
غير مدققة	160	220	%27 -
المجموع	4,714	3,559	%32

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض عدد التقارير المالية غير المدققة هو مؤشر جيد حيث أن القانون يشترك تقديم تقرير مالي مدقق إلى وزارة الصناعة والتجارة.

5- مكاتب التدقيق ومدققي الحسابات:

يُعد التعامل مع المدققين ومكاتب تدقيق الحسابات من اختصاصات إدارة شئون الشركات وذلك من خلال استلام طلبات قيدهم والبت فيها والقيام بتجديد القيد للمدققين المسجلين لدى الإدارة كما أن الإدارة تعمل كمراقب لأعمال مكاتب تدقيق الحسابات.

وخلال عام 2011 استلمت الإدارة عدداً من طلبات القيد في سجل مدققي الحسابات والتي تتلخص فيما يلي مع المقارنة بنتائج عام 2010.

السنة	عام 2011	عام 2010	نسبة الزيادة / الانخفاض
الطلبات المستلمة للقيد في سجل مدققي الحسابات	71	67	%6
تسجيل جديد	13	8	%63

تجديد القيد	58	55	%5
المجموع	142	130	%9

6- اجتماعات الجمعيات العمومية:

تتولى إدارة شئون الشركات مهمة ترشيح موظف لتمثيل الوزارة في حضور جلسات الجمعيات العمومية المنعقدة للشركات التجارية، حيث حضر موظفوها 299 اجتماعاً خلال عام 2011 والتي تتلخص في الجدول التالي.

السنة	عام 2011	عام 2010	نسبة الزيادة / الانخفاض
جمعية عمومية عادية	220	261	%15,7 -
جمعية عمومية غير عادية	79	109	%27,5 -
جمعية تأسيسية	0	2	---
المجموع	299	372	%19,6 -

وقد تم إرسال عدد 516 خطاب للتذكير بعقد اجتماع الجمعية العمومية للشركات خلال العام 2011 مقارنة ب 333 خطاب خلال العام 2010

وتجدر الإشارة إلى إن حضور الجمعيات العمومية اختياري بالنسبة لممثلي وزارة الصناعة والتجارة بحسب القانون حيث تتلقى الادارة دعوات لحضور تلك الجمعيات وتقوم بدورها بإرسال مندوب بحسب توافر الموظفين المعنيين.

7- القضايا والشكاوى:

تقوم إدارة شئون الشركات بالبت في القضايا والشكاوى السابقة والجديدة الواردة للإدارة، واتخاذ الإجراء اللازم بشأنها حتى إغلاق تلك القضية أو الشكوى. والجدول التالي يلخص عدد الشكاوى التي تم البت فيها خلال عام 2011 مقارنة مع عام 2010:

النوع	عام 2011	عام 2010	نسبة الزيادة أو الانخفاض
قضايا / شكاوى جديدة – أفراد	10	46	- 78%
قضايا / شكاوى جديدة - جهات رسمية	19	25	- 24%
المجموع	29	71	- 59%

كما بلغ عدد القضايا الأخرى التي بتت فيها الإدارة خلال عام 2011م 49 قضية مقارنة بـ 77 قضية أخرى خلال العام 2010.

وتجدر الاشارة إلى أن انخفاض عدد الشكاوى هو مؤشر جيد حيث يدل ذلك على سلامة الوضع القانوني بالنسبة للشركات والمتعاملين معها.

رابعاً: الوكالات التجارية:

بالرغم من إصدار المرسوم بقانون رقم "8" لسنة 1998 والذي تم بموجبه رفع الحماية عن أصحاب الوكالات التجارية إلا إن رغبة بعض التجار ما زالت قائمة في تسجيل وتجديد وكالاتهم إيماناً منهم بأهمية الغطاء القانوني لهم. والجدول التالي يبين الوكالات الجديدة المسجلة والمجددة خلال عام 2011 مقارنة بعام 2010.

البيـــــان	عام 2011	عام 2010	الفرق	نسبة الزيادة / الانخفاض
مجموع الوكالات التجارية المسجلة	40	38	2	%5,2
الوكالات التجارية المجددة	762	738	24	%3,3
الوكالات التجارية المشطوبة	5	33	28-	- %84,8

خامساً: طلبات تنظيم المعارض والمؤتمرات:
تولت ادارة شئون الشركات مهمة جديدة هي متابعة طلبات تنظيم المعارض والمؤتمرات، والجدول التالي يلخص عدد الطلبات التي تم البت فيها خلال العام 2010 ونتيجة تلك الطلبات:-

البيان	عام 2011	عام 2010	نسبة الزيادة أو الانخفاض
مجموع الطلبات المستلمة	149	72	%106,9
عدد الطلبات المقبولة	86	59	%45,8
عدد الطلبات المرفوضة	27	13	%107,7
عدد الشكاوى المستلمة	6	3	%100,0

وفيما يلي الجداول التفصيلية للسجلات التجارية الصادرة خلال عام 2011 مقارنة بعام 2010 وحجم رؤوس الأموال المستثمرة في تلك الشركات:-

جدول بالمؤسسات والشركات التجارية الصادرة خلال عام 2011 مقارنة مع عام 2010

القطاع الاقتصادي	عدد السجلات الصادرة في عام 2011			عدد السجلات الصادرة خلال 2010			عدد السجلات العاملة حتى 2011/12/31			نسبة الزيادة أو الانخفاض في عدد السجلات الصادرة في 2011 عن عام 2010	نسبة السجلات بالقطاع إلى إجمالي السجلات
	مؤسسات فردية	شركات	المجموع	مؤسسات فردية	شركات	المجموع	مؤسسات فردية	شركات	المجموع		
الزراعة والصيد والحراجة	24	15	39	24	17	41	171	84	255	%4,9 -	%4,0
صيد الأسماك	2	1	3	1	1	2	8	10	18	%50,0	%0.00
التعدين واستغلال المحاجر		11	11		6	6	11	70	81	%83,3	%0,1
الصناعات التحويلية	408	204	612	504	228	732	6,347	1,817	8,164	%16,4 -	%12,4
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1	6	7	1	3	4	11	23	34	%75,0	%0,1
الإنشاءات	393	320	713	659	251	910	6,622	1,964	8,586	%21,6 -	%13,0
تجارة الجملة والتجزئة إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	2,429	596	3,025	2,476	818	3,294	21,321	6,602	27,923	%8,2 -	%42,4
الفنادق والمطاعم	370	87	457	365	113	478	3,097	1,074	4,171	%4,4 -	%6,3
النقل والتخزين والاتصالات	99	89	188	115	154	269	1,057	904	1,961	%30,1 -	%3,0
الوساطة المالية	6	185	191	6	282	288	51	2,165	2,216	%33,7 -	%3,4
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	390	436	826	421	560	981	3,586	4,760	8,346	%15,8 -	%12,7
التعليم	5	8	13	6	6	12	46	77	123	%8,3	%0,2
الصحة والعمل الاجتماعي	6	2	8	7	8	15	18	49	67	%46,7 -	%0,1
أنشطة الخدمات المجتمعية ، والاجتماعية والشخصية الأخرى	408	54	462	400	56	456	3,499	408	3,907	%1,3	%5,9
سجلات غير مصنفة		1	1	23	8	31	2	3	5	%96,8 -	%0,0
المجمـــوع	4,541	2,015	6,556	5,008	2,511	7,519	45,847	20,010	65,857	%12,8 -	%100

عدد الشركات العاملة ورؤوس أموالها في عام 2011 مقارنة بعام 2010 حسب أنواع الشركات والقطاعات الاقتصادية:-

الجدول التالي يوضح بأن عدد الشركات التجارية الرئيسية العاملة التراكمية لغاية عام 2011 (دون الفروع) قد زادت بعدد 1,078 شركة عما كانت عليه في عام 2010 أي بزيادة بنسبة 8,8% عن عام 2010، وهذه الزيادة تتمثل في تسجيل 1,205 شركة جديدة تم تسجيلها خلال العام، واستبعاد 127 شركة لتحويل بعضها إلى مؤسسات فردية وتصفية وشطب البعض الآخر.

أما حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية فقد زادت خلال عام 2011 بمبلغ 84,2 مليون دينار بحريني أي بنسبة بسيطة جداً وقدرها 0,4% عما كانت عليه في عام 2010، وهذه الزيادة تمثل رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة خلال عام 2011 وقدرها 113,5 مليون دينار بحريني، والانخفاض الإجمالي في رؤوس أموال الشركات القائمة، فقد شهد عام 2011 تراجعاً بمبلغ 29,2 مليون ديناراً نتيجة لقيام عدد من الشركات القائمة بتخفيض رؤوس أموالها في عام 2011 عما كانت عليه في عام 2010 ، (على سبيل المثال قامت مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب بتخفيض رأسمالها بمبلغ 268 مليون دينار تقريباً، وبيت التمويل الخليجي (ش.م.ب.) بتخفيض رأسماله بمبلغ 179 مليون دينار تقريباً، وقد تقلص إجمالي الانخفاض في رؤوس أموال الشركات القائمة بسبب قيام عدد من الشركات الاخرى بزيادة رؤوس أموالها بما خفف من تأثير التخفيض في رأسمال الشركتين المذكورتين).

جدول برؤوس أموال الشركات التجارية (العاملة) التراكمية مع بيان عددها في عام 2011 مقارنة بعام 2010

(حسب الشكل القانوني للشركات)

نـــوع الشركـــة	الشركات التجارية العاملة لغاية 2011/12/31		الشركات التجارية العاملة لغاية 2010/12/31		نسبة الزيادة / الانخفاض	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
مساهمة بحرينية عامة	47	4,086,302,826	47	4,523,863,865	%0,0	%9,7 -
شركة ذات مسئولية محدودة	7,743	1,860,607,886	7,077	2,096,534,413	%9,4	%11,3 -
فرع لشركة أجنبية	1072	-	1,015	-	%5,6	-
شركة مساهمة بحرينية مقفلة	919	12,276,398,661	912	11,554,872,735	%0,8	%6,2
تضامن	890	39,246,184	857	38,125,984	%3,9	%2,9
تضامن مهنية متخصصة	19	1,937,000	18	487,000	%5,6	%297,7
توصية بسيطة	93	9,177,839	93	9,072,839	%0,0	%1,2
شركة الشخص الواحد	2,537	780,050,420	2,223	746,534,545	%14,1	%4,5
المجموع	13,320	19,053,720,815	12,242	18,969,491,381	%8,8	%0,4

أما الجدول التالي فيوضح حجم الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية، حيث يتضح أن نسبة الاستثمارات في قطاع الوساطة المالية يستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الاستثمارات في مملكة البحرين حيث يمثل ما نسبته 64,9% يليه قطاع الأنشطة العقارية والإيجارية حيث يبلغ ما نسبته 10,3% ، ويأتي قطاع النقل والتخزين والاتصالات في المرتبة الثالثة حيث تبلغ نسبته 7,2% من حجم الاستثمار.

كشف برؤوس أموال الشركات مع بيان عددها في عام 2011 مقارنة بعام 2010 (حسب القطاعات الاقتصادية)

أسم المجموعة	2011/12/31		2010/12/31		نسبة الزيادة / الانخفاض		نسبة القطاع إلى إجمالي الاستثمار
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	
الزراعة والصيد والحراجة	60	2,871,000	53	2,641,000	%13,2	%8,7	%0,0
صيد الأسماك	6	664,350	5	644,350	%20,0	%3,1	%0,0
التعدين واستغلال المحاجر	55	369,001,846	47	368,531,846	%17,0	%0,1	%1,9
الصناعات التحويلية	974	799,010,876	916	593,307,926	%6,3	%34,7	%4,2
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	20	35,068,000	14	34,918,000	%42,9	%0,4	%0,2
الإنشاءات	1,573	312,223,989	1,309	293,223,214	%20,2	%6,5	%1,6
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية	3,314	618,364,988	3,037	902,709,880	%9,1	%31,5 -	%3,2
الفنادق والمطاعم	420	102,018,141	391	101,992,641	%7,4	%0,0	%0,5
النقل والتخزين والاتصالات	545	1,376,242,893	523	862,994,543	%4,2	%59,5	%7,2
الوساطة المالية	1,758	12,360,453,832	1,688	12,673,123,762	%4,1	%2,5 -	%64,9
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	4,195	1,970,481,176	3,879	2,044,928,045	%8,1	%3,6 -	%10,3
التعليم	50	8,646,200	48	8,206,200	%4,2	%5,4	%0,0
الصحة والعمل الاجتماعي	49	22,383,385	47	22,263,385	%4,3	%0,5	%0,1
أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	165	26,688,237	146	17,423,764	%13,0	%53,2	%0,1
سجلات غير مصنفة	136	1,049,601,903	139	1,042,582,826	%2,2 -	%0,7	%5,5
المجموع	13,320	19,053,720,815	12,242	18,969,491,381	%8,8	%0,4	%100

<u>عدد ورؤوس أموال الشركات المسجلة لعام 2011 مصنفة حسب أنواعها مقارنة بعام 2010</u>

عدد الشركات التي تم تسجيلها خلال عام 2011 بلغت 1.205 شركة متنوعة وقد بلغ مجموع رأسمالها 113,455,676 دينار بحريني متضمناً رأس المال بالدينار البحريني والذي بلغ 77,712,900 ديناراً بحرينياً ورأس المال بالعملات الأجنبية والذي بلغ 35,742,776 دينار بحريني، كما يتضح من الجدول التالي.

كشف بعدد ورؤوس أموال الشركات المسجلة لعام 2011 ومصنفة حسب أنواعها مقارنة بعام 2010

نوع الشركة	عدد الشركات ورؤوس الأموال المسجلة خلال عام 2011	عدد الشركات ورؤوس الأموال المسجلة خلال عام 2010

	مجموع الشركات الجديدة		شركات مسجلة برأسمال بحريني		شركات مسجلة برأسمال أجنبي (محول بالدينار البحريني)		مجموع الشركات الجديدة		شركات مسجلة برأسمال بحريني		شركات مسجلة برأسمال أجنبي (محول بالدينار البحريني)	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
شركة ذات مسئولية محدودة	728	67,939,676	722	38,228,900	6	29,710,776	840	46,526,624	835	44,823,900	5	1,702,724
فروع الشركات الاجنبية	88	-	-	-	88	-	95	-	-	-	95	-
المساهمة المقفلة	28	19,984,000	25	13,952,000	3	6,032,000	49	32,464,931	43	21,229,200	6	11,235,731
تضامن	41	670,000	41	670,000	-	-	93	1,372,400	93	1,372,400		
توصية بسيطة	1	250,000	1	250,000	-	-						
الشخص الواحد	319	24,612,000	319	24,612,000	-	-	382	139,365,669	382	139,365,669		
المجموع	1,205	113,455,676	1,108	77,712,900	97	35,742,776	1,459	219,729,624	1,353	206,791,169	106	12,938,455

ويعتبر عام 2011 هو الأقل في حجم رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات الجديدة التي سجلت منذ عام 2005، ويرجع سبب الانخفاض إلى الأزمة المالية والعقارية التي لا تزال مهيمنة على اقتصاديات الأسواق العالمية بشكل عام وأسواق المنطقة بشكل خاص، وإلى الظروف المحلية التي تمر بها مملكة البحرين. (وبالمقارنة بعام 2010 فقد تم تسجيل 1,459 شركة متنوعة برأسمال قدره 219,729,624 دينار بحريني).

كشف برؤوس أموال الشركات المضافة خلال السنوات من 2005 لغاية 2011

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رؤوس الأموال للشركات الجديدة	204,277,086	1,976,521,774	1,866,219,653	1,220,940,858	969,950,246	219,729,624	113,455,676
زيادة أو تخفيض في رؤوس أموال الشركات القائمة ورؤوس أموال المؤسسات الفردية المتحولة إلى شركات	289,773,822	1,203,683,359	967,941,233	1,559,429,352	790,307,255	1,548,911,668	29,226,241-
مجموع رؤوس الأموال المضافة خلال العام	494,050,908	3,180,205,133	2,834,160,886	2,780,370,210	1,760,257,501	1,768,641,292	84,229,435

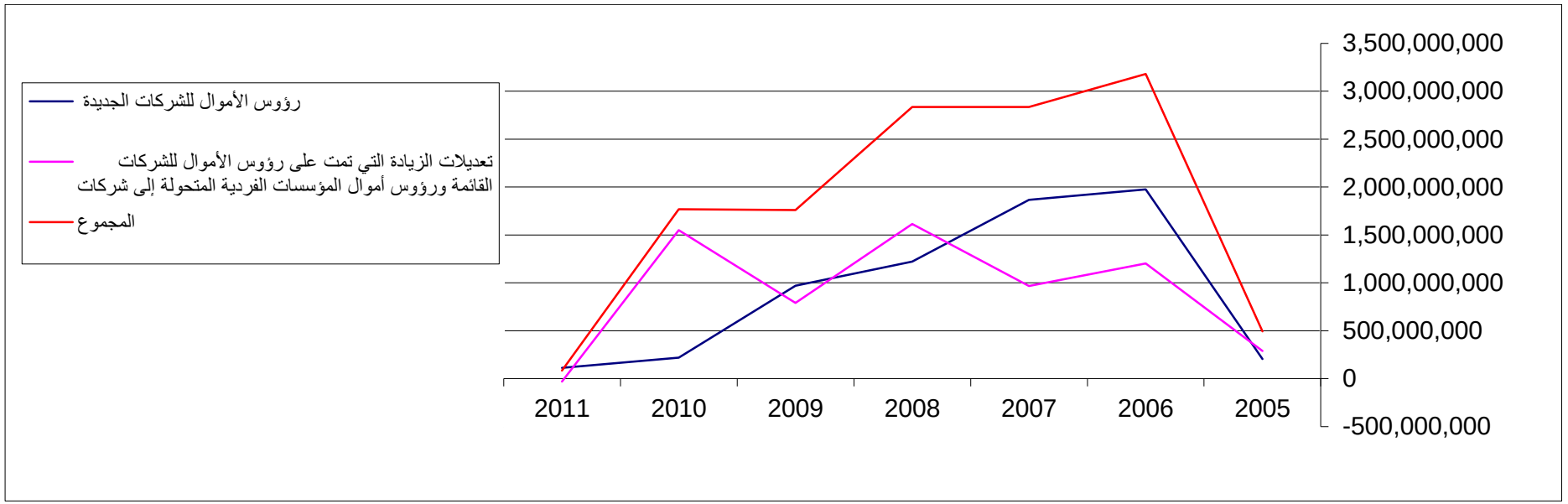

كشف بالسجلات التجارية الصادرة خلال السنوات من 2001 لغاية 2011

	عام 2001	عام 2002	عام 2003	عام 2004	عام 2005	عام 2006	عام 2007	عام 2008	عام 2009	عام 2010	عام 2011
المؤسسات الفردية	2,803	3,108	4.003	4,319	5,559	6,526	5,216	4,151	4,278	5,008	4,541
الشركات	417	555	594	793	1,223	1,655	2,205	2,579	1,997	2,511	2,015
المجموع	3,220	3,663	4,597	5,112	6,782	8,181	7,421	6,730	6,275	7,519	6,556

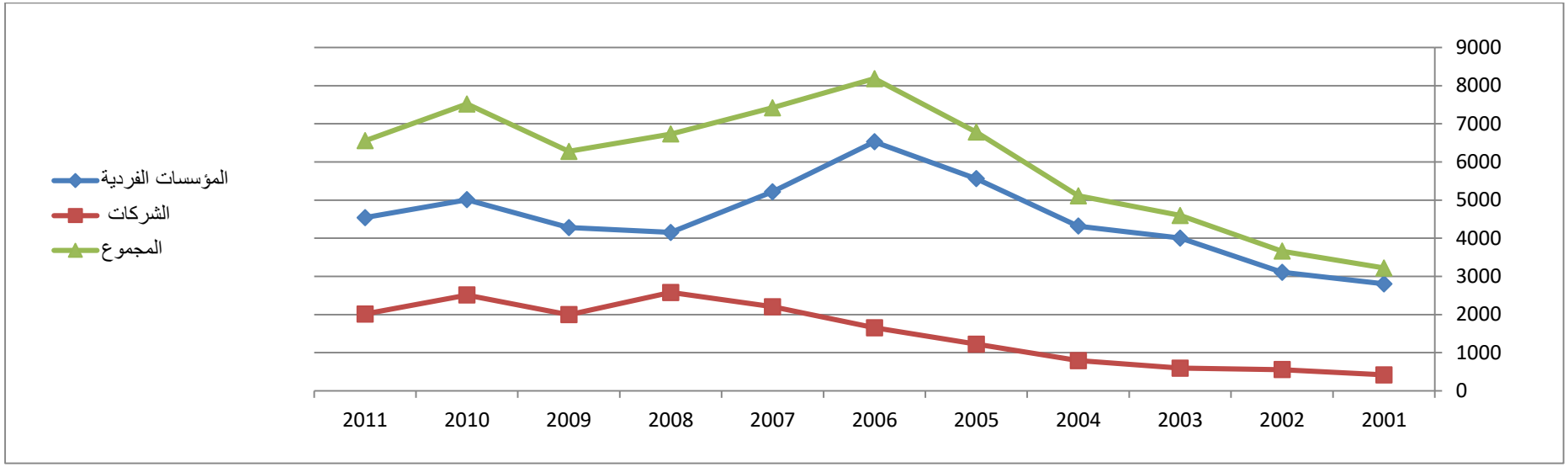
المؤسسات الفردية
الشركات
المجموع
9000
8000
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
2011
2010
2009
2008
2007
2006
2005
2004
2003
2002
2001

كشف بنشاط الوكالات التجارية خلال السنوات من 2005 لغاية 2011

البيـــــان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مجموع الوكالات التجارية الجديدة	63	66	52	32	28	38	40
الوكالات التجارية المجددة خلال العام	1,253	1,053	840	770	888	738	762

الخلاصة:
يعتبر هذا الانجاز الذي قامت به وزارة الصناعة والتجارة متمثلة بقطاع التجارة المحلية بالايجابي ويقيم بالجيد حسب تقييمنا للوضع الاقتصادي التي تمر بها المنطقة والعالم أجمع، وان وزارة الصناعة والتجارة تعمل جاهدة بتوفير الخدمات والتسهيلات لاستقامة عمليات التسجيل والتجديد والمراقبة على القطاع التجاري بالمملكة وعليه نتقدم بالانجازات بشكل مختصروهي على النحو الآتي:

تم انجاز المرحلة ألالى من مشروع تطوير النظام الآلي لإصدار التراخيص التجارية والذي تشترك فيه وزارة الصناعة والتجارة مع جميع الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة بالتراخيص التجارية والصناعية وبإشراف كل من مجلس التنمية الاقتصادية ودعم من هيئة الحكومة الإلكترونية، حيث تم الانتهاء من الآتي:-
تعيين شركة استشارية لدراسة الاحتياجات الأولية للمشروع، وإعادة هندسة الاجراءات.
تقييم النظام الآلي الحالي لوزارة الصناعة والتجارة "المستثمر الالكتروني" من حيث التطبيقات والبنية التحتية.
اعداد مناقصة عامة لاختيار شركة لتنفيذ تطوير المشروع.
تقييم وترسية المناقصة العامة.
بلغ مجموع عدد السجلات التراكمية العاملة 65,857 سجلاً تجارياً للعام 2011 بانخفاض بنسبة 3,4% عما كانت عليه في عام 2010، حيث تم إلغاء مجموعة كبيرة من السجلات غير المجددة لغاية 2008 وذلك بسبب تشديد الرقابة والتفتيش عليها.
تم شطب عدد 8,966 سجلاً تجارياً للمؤسسات الفردية والشركات التجارية في عام 2011 بزيادة قدرها 183,2% عن عام 2010، حيث بلغ مجموع عدد السجلات الملغية التراكمية 64,995 سجلاً تجارياً بزيادة بنسبة 15,8% عما كانت عليه في عام 2010 بسبب تكثيف الرقابة والمتابعة و التفتيش والرقابة على السجلات غير النشطة.
بلغ حجم رؤوس الأموال التراكمية المستثمرة في الشركات العاملة 19,1 مليار دينار بحريني لعام 2011 بزيادة بنسبة قدرها 0.4% عما كانت عليه في عام 2010 للشركات العاملة فقط، والانخفاض راجع لسبب تخفيض رأسمال كل من مجموعة البركة المصرفية بمبلغ 268 مليون دينار وبيت التمويل الخليجي بمبلغ 179 مليون دينار بحريني.
تم تسجيل 2,015 ترخيصاً للشركات بأنواعها وأشكالها القانونية خلال عام 2011، كما تم تسجيل 4,541 ترخيصاً لمؤسسات فردية خلال عام 2011 وبالتالي فان العدد يعتبر جيداً وايجابي وفي تقدم مستمر بغض النظر عن الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية.
تم استلام 74,647 معاملة تسجيل أو تأشير في السجل التجاري في عام 2011، بمعدل 302 معاملة يومياً أي بزيادة بنسبة 2,9% عن عام 2010، وبالتالي فان عمليات التسجيل التجاري والتأشير عليها مستمرة بشكل ايجابي.
قامت إدارة السجل التجاري بإنجاز 98,725 معاملة تفتيش الكترونية وإدارية بزيادة قدرها 12,2% عن عام 2010 بسبب تكثيف الحملات التفتيشية والمتابعة المستمرة بعد تطوير نظام التفتيش الالكتروني وتحسن الإمكانيات الإدارية.
قامت إدارة شئون الشركات باتخاذ 38,100 إجراءً إدارياً على الشركات المخالفة بزيادة بنسبة قدرها 37% عن عام 2010 بسبب تكثيف عملية التفتيش والمراقبة المستمرة.
حضر ممثلو إدارة شئون الشركات عدد 299 اجتماعاً للجمعيات العمومية للشركات العامة والمقفلة لعام 2011 للشركات التي تطلب حضور ممثلي وزارة الصناعة والتجارة كون الحضور اختياري، وبالتالي حضور ممثلي الوزارة في تطور مستمر.

و الجدول الآتي عبارة عن ملخص للإحصائيات المذكورة بالتقرير والملخص التنفيذي اعلاه:

جدول مقارنة بالإنجازات المشار إليها بالملخص التنفيذي للسنوات من 2008 –2010

البيان	2008	2009	2010	2011
عدد السجلات العاملة التراكمية	62,581	64,264	68,143	65,857
عدد السجلات الملغية التراكمية	47,896	52,490	56,150	64,995
رؤوس الأموال المستثمرة التراكمية (بمليارات الدنانير)	15,3	17,0	19,0	19,1
التراخيص التجارية الجديدة (شركات)	2,579	1,997	2,511	2,015
التراخيص التجارية الجديدة (المؤسسات الفردية)	4,141	4,278	5,008	4,541
السجلات الملغية خلال العام	6,483	4,175	3,166	8,966
نسبة ملكية المرأة للمؤسسات الفردية	% 38,3	% 38,9	% 39,0	%38,5
معاملات التسجيل و التأشير بالسجل التجاري	67,063	67,093	72,558	74,647
المعاملات الإلكترونية لقسم التفتيش التجاري	46,348	41,090	87,969	98,725
تسجيل الوكالات التجارية الجديدة	32	28	38	40
تجديد الوكالات التجارية	770	888	738	762
الإجراءات الرقابية الإدارية للشركات التجارية بقسم التحليل و الرقابة المالية	31,505	25,947	26,363	33,651
إجراء التحليلات على التقارير المالية المستلمة من الشركات التجارية	2,251	3,221	3,559	4,714
حضور اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات التجارية	378	384	372	299

إدارة حماية المستهلك

اولاً : قسم خدمات المستهلك

1. شكاوى المستهلكين :

تلقى قسم خدمات المستهلك شكاوى عديدة من المواطنين والمقيمين بلغت 311 شكوى لعام 2011م. إذ سجلت الشكاوى نسبة انخفاض بواقع 3.71- % بالمقارنة لنفس الفترة للعام المنصرم، في حيث تم التوصل لحل 270 شكوى بنسبة 87%، ولم يتم التوصل لحل 41 شكوى بنسبة 13%.

تركزت أغلب الشكاوى بالأجهزة الالكترونية والكهربائية حيث بلغ عددها 134 شكوى يليها الشكاوى المصنفة بـ"الأخرى" وقد بلغ عددها 54 شكوى توزعت في مواضيع عدة مثل عقود عضوية اشتراك، تامين صحي، سواء الخدمة و بيع التبغ على الأطفال، يليها شكاوى المواد الغذائية 50 شكوى ، ثم السيارات وخدماتها حيث بلغ عددها 26 شكوى، ثم البناء حيث بلغ عددها 18 شكوى، يليها مواد الأثاث حيث بلغ عددها 13 شكوى، ثم الملابس 13 شكاوى،ثم الشكاوي السياحية حيث بلغ عددها 3 شكاوى.

وحيث أن معظم الشكاوى قد تركزت في الأجهزة الالكترونية والكهربائية فان قسم خدمات المستهلك يوصي قسم الدراسات والبحوث بضرورة معرفة أسباب الزيادة لمثل هذه الشكاوي، وكما نوصي بضرورة تكثيف التثقيف والتوعية من خلال عمل المطويات الإرشادية وإلقاء المحاضرات لتوعية المستهلكين.

الشكل يبين الشكاوى ونسبها المئوية لعام 2011

الشهر	شكاوى 2011	شكاوى 2010	الفرق	النسبة %
يناير	29	30	1-	3.3-
فبراير	26	33	7-	21.2-
مارس	7	31	24-	77.4-
ابريل	16	21	5-	23.8-
مايو	30	23	7	30.4
يونيو	28	28	-	-
يوليو	25	27	2-	7.4-
أغسطس	23	50	27-	54-
سبتمبر	36	20	16	80
أكتوبر	44	23	21	91.3
نوفمبر	22	20	2	10
ديسمبر	25	17	7	47
المجموع	**311**	**323**	**12-**	3.71-

2. المسوحات الميدانية :

مسح في الأسواق المركزية لرصد أسعار الخضروات والفواكه والأسماك بشكل يومي، أسبوعي وشهري للفترة من يناير وحتى ديسمبر 2011.

مسح في أسواق المملكة والمجمعات التجارية للتأكد من تطبيق القرار رقم 51 بشأن الضوابط الخاصة بالتخفيضات التجارية والتأكد من أن المحلات التجارية مرخصة لعمل ومستوفية لشروط.

مسح عشوائي في الأسواق على البرادات للتأكد من تثبيت الأسعار على الرف تطبيقاً للقرار رقم (1) لسنة 2007م بشأن جوب إعلان أسعار السلع عند البيع بالتجزئة، حيث تبين من خلال الجولات بان معظم المحلات ملتزمة بتثبيت الأسعار على السلع.

مسح في أسواق المملكة للتأكد من توافر عصير Rita، وذلك بناء على خطاب من وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه بسلطنة عمان حيث أثبتت التحاليل المخبرية عدم صلاحية العصير للاستهلاك الآدمي.

مسح في الأسواق على بعض الصيدليات والبرادات للتأكد من خلوها من منتج مراضع صينية تحمل العلامة التجارية (CAMERA) المصنعة في الصين وذلك على اثر تعميم صادر من الهيئة العامة للغذاء والدواء بالمملكة العربية السعودية والتي تبين من خلال الفحص أنها مصنعة من مادة بولي فينيل كلوريد بخلاف ماهو مسجل على العبوة من أنها مصنعة من السيلكون حيث تبين بعد المسح خلو أسواق المملكة من هذا المنتج.

مسح في الأسواق للتأكد من وجود زعفران مغشوش بمواد ملونة بناءً على خطاب وزارة الخارجية البحرينية والوارد من مدير إدارة الصحة بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تبين عدم وجود هذا المنتج في الأسواق.

مسح على بعض البرادات الكبرى في المملكة للتحقق من توافر المواد الغذائية الرمضانية، حيث تبين توافر المواد في جميع المحلات وبوفرة.

مسح في الأسواق على للتأكد من وجود العاب مسدسات أطفال تحوي على تسجيل صوتي مخل بالآداب العامة، حيث تم ضبط عدد 9 مسدسات.

3. التخفيضات التجارية :

قام القسم خلال عام 2011م بإصدار (1820) طلب ترخيص بالإعلان عن تخفيضات تجارية وفقاً للقرار رقم (51) لسنة 2007 بشأن الضوابط الخاصة بالتخفيضات الصادر بتاريخ 12 شعبان 1428هـ الموافق 26 أغسطس 2007م.

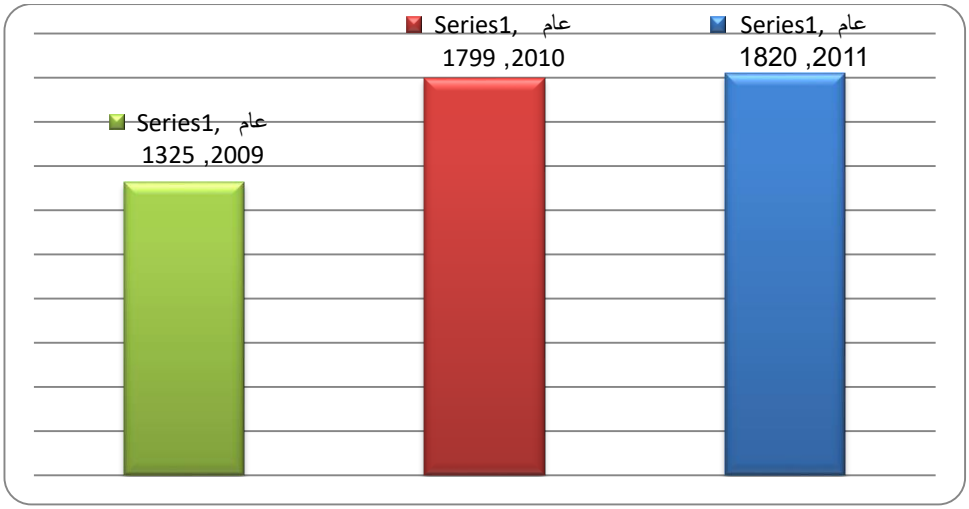

الشكل يبين عدد طلبات ترخيص التخفيضات

4. صرف بطاقة الطحين المدعوم :

قام القسم خلال عام 2011 بصرف 529 بطاقة دعم الطحين للمخابز الشعبية و 47 للمخابز الإلية وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء بتاريخ 10 فبراير 2008 والمتعلق بخفض سعر كيس الطحين زنة 50 كيلوجرام من 3,700 دينار إلى السعر المخفض والبالغ 2,000.

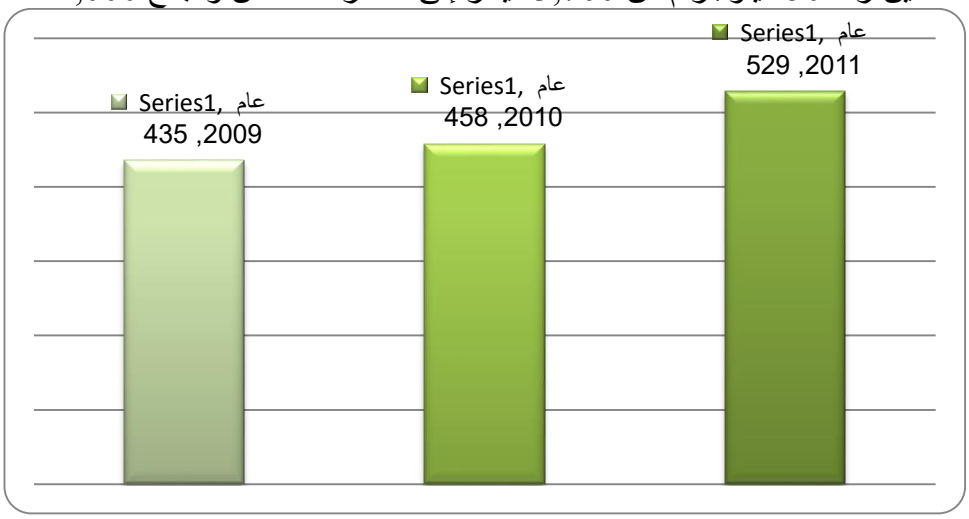

الشكل يبين عدد صرف بطاقات الطحين للمخابز الشعبية

5. تحديث صفحة الإدارة على موقع الوزارة :

في ظل التوجه الحكومي لتفعيل دور الحكومة الالكترونية لتسهيل الخدمات العامة يقوم القسم بعملية تحديث موقع الإدارة بشكل يومي بحيث يشمل هذا التحديث أخر الإحصائيات المتعلقة بالأسعار اليومية والشهرية، وكما يتم تحديث أخر القرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن وإضافة الاستمارات للخدمات الذي تقدمها الإدارة للمستهلكين والتجار.

ثانياً :قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي

1. التقارير والمذكرات:

إدراكاً من قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي بإدارة حماية المستهلك بأهمية متابعة ودراسة التغيرات في مختلف المواضيع والقضايا المتعلقة بالأمن الغذائي وأسعار السلع الاستهلاكية في الأسواق المحلية والخارجية واستئصال الممارسات التجارية الغير نزيهة من الأسواق المحلية كالممارسات الاحتكارية والغش التجاري وتحديث القوانين المعمول بها في هذا المجال وعرضاً لأهم المواضيع التي تهم المستهلك على الساحة المحلية، تم إعداد مجموعة من التقارير ذات الصلة وهي كالتالي:

المساهمة بالمعلومات اللازمة في دراسة إعادة هيكلة الدعم للحوم الحمراء والدقيق التي تنفذها وزارة المالية بالتعاون مع البنك الدولي ديسمبر 2010 – يناير 2011.
تقرير حول دراسة احتياجات و تطلعات الأمن الغذائي في مملكة البحرين 18 يناير 2011.
تقرير حول ما تم تنفيذه من قرارات مجلس الوزراء المرتبطة بوزارة الصناعة والتجارة، والمتعلقة باستمرار تكثيف الحملات التفتيشية والرقابية والتي تمت الإفادة حولها 28 فبراير 2011.
تقرير حول تثبيت سعر الأساس للدعم الحكومي الغذائي المرتبط بالدواجن والدقيق لعام 2011 تم في مارس 2011.
تقرير حول مرئيات وزارة الصناعة والتجارة تجاه مشروع قانون حماية المستهلك المرفوع من وزارة الصناعة والتجارة 28 مارس 2011.
رفع مسودة رد الحكومة إلى وزير شئون مجلسي الشورى والنواب بشأن الاقتراح برغبة بخصوص بناء مخازن مركزية للمواد الغذائية 20 أبريل 2011.
الرد على مجلس الشورى بشأن مشروع قانون بتعديل البند "د" من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم "18" لسنة 1975 بتحديد الأسعار والرقابة عليها 5 مايو 2011.
تقرير مختصر حول شركات المواد الغذائية الرئيسية والفنادق والمجمعات التجارية بمملكة البحرين 30 يوليه 2011.
مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء الموقر بشأن شركات المواد الغذائية الرئيسية والفنادق والمجمعات التجارية بمملكة البحرين 4 أغسطس 2011.
تقرير بمقارنة مشروع قانون حماية المستهلك البحريني بنظيره الخليجي 28 سبتمبر 2011.
الرد على سؤال النائب عبد الله حويل بشأن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصناعة والتجارة للرقابة على الأسعار 15 نوفمبر 2011.
الرد على مجلس النواب بخصوص قرار مجلس الشورى بشأن مشروع قانون بتعديل البند "د" من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم "18" لسنة 1975 بتحديد الأسعار والرقابة عليها المصاغ بناءً على الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب 17 نوفمبر 2011.
الرد على الاقتراح برغبة لمجلس النواب بشأن إعادة هيكلة إدارة حماية المستهلك بوزارة الصناعة والتجارة، وزيادة أعداد القوى البشرية فيها، بما يتواكب مع الازدياد الكبير في عدد المحلات التجارية، وعدد السكان، والحاجة الملحة إلى وجود جهاز رقابي متكامل لمراقبة الأسعار والغش التجاري والاحتكار بتاريخ 12 ديسمبر 2011.
الرد على مجلس النواب بخصوص الاقتراح برغبة بشأن منح بطاقة تموينية للمواطنين بتاريخ 20 ديسمبر 2011.
الرد على سؤال النائب بمجلس النواب علي أحمد زايد حول موقف وزارة الصناعة والتجارة من ارتفاع الأسعار بشكل عام في الأسواق المحلية والإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد بتاريخ 22 ديسمبر 2011.

الرد على تقرير لجنة الشئون التشريعية والقانونية بمجلس النواب بخصوص مشروع بقانون بشأن مكافحة الغش التجاري "المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس الشورى" بتاريخ26 ديسمبر 2011.
إعداد مذكرة إلى مدير إدارة الموارد البشرية والمالية بتاريخ 4 يناير 2011 بشأن توفير البيانات المعنية بإعادة هيكلة الإيرادات والمصروفات العامة الخاصة بإدارة حماية المستهلك وفقاً للتعميم الصادر من مكتب معالي نائب رئيس مجلس الوزراء بخصوص متابعة قرارات إعادة هيكلة الإيرادات والمصروفات العامة رقم ن رو2010/614 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010.
إعداد مذكرة إلى الوكيل المساعد للمواصفات وحماية المستهلك بشان تقرير أداء إدارة حماية المستهلك لتنفيذ الميزانية للسنة المالية 2010 وفقاً للتعميم الصادر من وزارة المالية رقم و م م3/ت99-2011/02/138 المؤرخ في 22 مارس 2011.

إعداد مذكرة إلى مستشار مكتب سعادة وكيل وزارة الصناعة والتجارة لشئون التجارة حول الآليات والبرامج والإجراءات المناسبة التي اتخذتها إدارة حماية المستهلك لتنفيذ المسارات الجديدة والمعدلة الواردة في أهداف إستراتيجية التنمية الشاملة لدول مجلس التعاون بناء على الخطاب الموجه من وكيل وزارة المالية إلى وكيل وزارة الصناعة والتجارة لشئون التجارة رقم ت ق/2011/18/4 المؤرخ في 29 مارس 2011 بهذا الشأن.

إعداد مذكرة إلى وكيل وزارة الصناعة والتجارة لشئون التجارة لإفادته برأي إدارة حماية المستهلك حول موضوع استيراد اللحوم من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بتاريخ 10 أكتوبر 2011.

تقرير مرفوع إلى وكيل وزارة الصناعة والتجارة لشئون التجارة بشأن مشاريع إدارة حماية المستهلك المدرجة ضمن برنامج عمل الحكومة 2011-2014 وفقاً للتعميم الصادر من مكتب وكيل وزارة الصناعة والتجارة لشئون التجارة بتاريخ 13 يوليه 2011.

إعداد قائمة بالمعلومات المطلوبة لديوان الرقابة المالية والإدارية حول أداء إدارة حماية المستهلك وفقاً للرسالة المستلمة من وكيل الرقابة المالية الدكتور احمد إبراهيم البلوشي رقم م و/2011/030 المؤرخة في 28 نوفمبر 2011 بهذا الشأن.

إعداد مرئيات وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ 14 ديسمبر 2011 حول الاقتراح برغبة لمجلس النواب بشأن إعادة هيكلة إدارة حماية المستهلك ، وزيادة إعداد القوى البشرية فيها ، بما يتواكب مع ازدياد عدد المحلات التجارية ، وعدد السكان ، والحاجة الملحة إلى وجود جهاز رقابي متكامل لمراقبة الأسعار والغش التجاري والاحتكار رداً على خطاب وزير شئون مجلسي الشورى والنواب رقم 2693/و م ش ن/ 2011 المؤرخة في 28 نوفمبر 2011 بهذا الشأن.

2.الدراسات التعاقدية:

دراسة تعاقدية حول "قياس قوى الاحتكار في قطاع الأغذية الاستراتيجية" حيث تم التركيز على الأغذية الاستراتيجية وهي الأرز، الدقيق، السكر، اللحوم الحمراء الطازجة، الدواجن الطازجة، الأسماك الطازجة، الخضار والفاكهة الطازجة، الحليب المجفف وزيوت الطبخ. حيث تم الاتفاق مع مؤسسة ايبسوس لبحوث التسويق لتنفيذها وهي لا تزال قيد المراجعة بوزارة الصناعة والتجارة.

مراجعة الدراسة التعاقدية التي نفذتها وزارة المالية بالتعاون مع البنك الدولي بشأن "إلغاء الدعم الحكومي الموجه للحوم الحمراء" وإبداء وجهة نظر وزارة الصناعة والتجارة حولها.

3. الجانب القانوني من عمل قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي:

1.3 المشاريع القانونية التي يقوم قسم البحوث والتخطيط بمراجعتها ودراستها قانونياً والتي لا تزال قيد الدراسة:

مشروع قانون حماية المستهلك البحريني (المشروع المعد من قبل وزارة الصناعة والتجارة) حيث تم تحويل مشروع القانون من مجلس النواب لمجلس الشورى وقد تم التباحث مع ممثلي وزارة الصناعة والتجارة حوله. ومن المؤمل صدور القانون قبل أواخر عام 2012 نظراً لأن المشروع في مراحله النهائية بمجلسي الشورى والنواب.

مشروع قانون (نظام) حماية المستهلك الخليجي،حيث لا يزال قيد الدراسة بالأمانة العامة بدول المجلس والدول الأعضاء ومن المؤمل أن يتم الاتفاق بشأنه خلال العام 2012.

مشروع قانون مكافحة الغش التجاري الخليجي، حيث تم الاتفاق على مشروع القانون من قبل الدول الأعضاء بالأمانة العامة بدول المجلس ومن المؤمل أن يتم رفعه للمجلس الأعلى لاعتماده كقانون موحد على مستوى دول المجلس خلال عام 2012.

2.3 القرارات الوزارية التي عمل قسم البحوث والتخطيط على البحث فيها وصياغتها بالتعاون مع المستشار القانوني بالوزارة وتم إصدارها خلال عام 2012:

قرار وزاري رقم (17) لسنة 2011 بشأن وجوب إعلان أسعار السلع عند البيع بالتجزئة.
قرار وزاري رقم (22) لسنة 2011 بشأن حظر استيراد المواد الغذائية من بعض الدول بسبب التلوث الاشعاعي الناجم عن مفاعلات محطة (فوكوشيما) النووية في اليابان.
قرار وزاري رقم (108) لسنة 2011 بشأن حظر استيراد الخضروات الطازجة من بعض الدول الأوروبية بسبب التلوث بجرثومة الايكولاي.
قرار وزاري رقم (131) لسنة 2011 بشأن رفع الحظر عن استيراد الخضروات الطازجة من بعض الدول الأوروبية والابقاء على حظر مستنبتات البذور بسبب التلوث بجرثومة الايكولاي.
قرار وزاري رقم (155) لسنة 2011 بشأن وضع قواعد بيع اللحوم المدعومة.
قرار وزاري رقم (167) لسنة 2011 بشأن رفع الحظر عن استيراد الخضروات الطازجة من الدول الأوروبية.

3.3 الردود القانونية المتعلقة بالرأي القانوني لوزارة الصناعة والتجارة في بعض المقترحات القانونية المرفوعة من مجلسي الشورى والنواب:

رفع تقرير بمرئيات وزارة الصناعة والتجارة لمجلس الشورى بخصوص مشروع بقانون بشأن حماية المستهلك المرافق للمرسوم الملكي رقم "2" لسنة 2009 والمشروع بقانون بشأن حماية المستهلك المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس الشورى بتاريخ 3 مايو 2011.

تم الانتهاء من مراجعة مشروع قانون حماية المستهلك المرافق للمرسوم الملكي رقم "2" لسنة 2009 بمجلس الشورى وتم التصويت بالموافقة عليه وذلك بعد تعديل المادة (17) منه. حيث تمت إحالته بعد ذلك لمجلس النواب.

4.3 الردود القانونية للجنة حماية المستهلك الخليجية بالأمانة العامة بدول مجلس التعاون الخليجي:

تم رفع مرئيات مملكة البحرين للأمانة العامة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 24يوليه 2011حول مشروع قانون (نظام) مكافحة الغش التجاري الخليجي، والتي تلخصت في تعديل صياغة المادة (16) من مشروع القانون (النظام) وذلك حتى يتواءم مشروع القانون (النظام) مع اللائحة التنفيذية التي ستقوم الإدارة فيما بعد إقرار مشروع القانون (النظام) بإعدادها بالتعاون مع المستشار القانوني بالوزارة ودائرة الشئون القانونية.

4. الإحصائيات:

من منطلق حرص وزارة الصناعة والتجارة على متابعة التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع الغذائية الإستراتيجية في الأسواق المحلية، فقد تم إعداد مجموعة من التقارير المتعلقة بالأسعار وهي:

يقوم القسم بإعداد إحصائية دورية بمعدل إصدارين شهرياً يتم من خلالها مقارنة أسعار عينة من السلع الغذائية في أربع محلات تسوق وذلك رغبةً من وزارة الصناعة والتجارة في مواصلة مسيرة التعاطي الإيجابي الفاعل والمستمر مع المستهلكين ونشر الثقافة الاستهلاكية المبنية على الوعي السليم، حيث يتم نشر هذه المقارنة بالصحف الاقتصادية المحلية وعلى الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة. وتهدف إدارة حماية المستهلك من خلال ذلك فتح المجال أمام المستهلكين لاختيار ما يناسبهم من السلع وفقاً للأسعار المتباينة في السوق المحلي، وسيتم إعادة بلورة التصور الخاص بنشرة الأسعار لنشرها في موقع الوزارة بشكل أفضل خلال الربع الأول من العام 2012.

المشاركة بإثراء التقارير والردود الصحفية الخاصة بإدارة حماية المستهلك بمجموعة من الإحصائيات المدعومة بالتحليل العلمي لأسعار السلع الغذائية وتحديد مؤشرات التغير.

تزويد إدارة الرقابة التجارية بدولة الكويت الشقيقة و إدارة حماية المستهلك بدولة قطر ودائرة حماية المستهلك بسلطنة عمان بإحصائيات لعينة مختارة من السلع الاستهلاكية بناء على طلبهم وذلك إسهاما بتعزيز التعاون والتنسيق المستمر بين الإدارات المعنية بحماية المستهلك بدول الخليج.

5. مشاركة قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكى فى برنامج الجودة بوزارة الصناعة والتجارة:

يقوم قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي بمتابعة مهام ومسئوليات برنامج الجودة عبر لجنة الجودة الشاملة بالوزارة والتي تعنى بمتابعة دقة سير العمليات التي تنفذها الإدارة حسب أنظمة الآيزو وما يحتويه من برامج تتعلق بالتدقيق الداخلي والخارجي بالوزارة بالإضافة إلى تحسين وتطوير مستوى الأداء بإدارة حماية المستهلك.

6. علاقات الشراكة والتحالفات الإستراتيجية:

يقوم قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي بإعداد مذكرات التفاهم والاتفاقيات الدولية من منظور حماية المستهلك مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة حيث تم رفع عدد من مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجال حماية المستهلك مع بعض الدول الشقيقة والصديقة.

7. أعمال قسم البحوث والتخطيط الاستهلاكي المرتبطة بمشاريع الوزارة :

إعداد مرئيات إدارة حماية المستهلك بشأن الخطة الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية لمملكة البحرين " 2011-2014 " بناء على الخطاب المرسل من الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية رقم م ر ت/أ إ/01/587-11 المؤرخ في 9 يناير 2011 لسعادة وزير الصناعة والتجارة بهدف تحديث المبادرات ذات الأولوية للمملكة ومراجعة المبادرات الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية للأربع سنوات القادمة 2011-2014.

إعداد تقرير متابعة لتنفيذ برنامج عمل حكومة مملكة البحرين للفصل التشريعي الثالث " 2011-2014 " بإدراج المبادرات ومؤشرات الأداء المتعلقة بها وتاريخ البدء والانتهاء منها مع تحديد الميزانية المخصصة لها، وفقاً للخطاب المستلم من سعادة وزير الدولة لشئون المتابعة رقم د ر م/2321/20 المؤرخ في 21 ديسمبر 2010 بهذا الشأن.

تحديث بيانات خطة عمل المبادرات والمشاريع الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة المدرجة في برنامج عمل الحكومة "2011-2014 " وفقاً للتعميم الصادر من مكتب وكيل وزارة الصناعة والتجارة بشئون التجارة بتاريخ 31 يوليه 2011 بهذا الشأن.

إعداد تقرير شامل بشأن متابعة مرئيات حوار التوافق الوطني لوزارة الصناعة والتجارة بتاريخ 14 أغسطس 2011.
إعداد تقرير بشأن القوانين والتشريعات ذات العلاقة بمرئيات حوار التوافق الوطني المرتبطة بشئون التجارة ، بناء على توجيهات وكيل الوزارة لشئون التجارة بتاريخ 25 أغسطس 2011.

إعداد المتطلبات المعنية حول التبعات المالية المتوقعة للبرامج والمشاريع التنفيذية لتفعيل مرئيات حوار التوافق الوطني ، بناءً على تعميم رقم (10) لسنة 2011 الصادر من وزارة المالية بتاريخ 14 نوفمبر 2011 بهذا الشأن.

إعداد تقارير خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2011 حول وثيقة متابعة حوار التوافق الوطنية الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة واستمارة المتابعة المعنية ببرامج عمل الوزارة للسنوات 2011-2014.

المشاركة في إعداد متطلبات برنامج مركز البحرين للتميز من خلال تمثيل وزارة الصناعة والتجارة في فريق الاستشاريين ببرنامج الخبراء الوطنيين ، ومن جملة ما تم إعداده:
نموذج إدارة حماية المستهلك في تحديد أولويات فرص التحسين حسب مفاهيم برنامج البحرين للتميز بتاريخ 30 مايو 2011.
التقييم الذاتي لوزارة الصناعة والتجارة حسب معايير التميز بتاريخ 1 يونيه 2011.

إعداد تقرير التقييم الذاتي لوزارة التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان بتاريخ 2 يونيه 2011 بناءً على مخرجات متطلبات ورشة " التقييم الذاتي " الذي انعقد بفندق كروان بلازا خلال الفترة 20-21 ابريل 2011.

إعداد متطلبات التحكيم الثاني لوزارة الصناعة والتجارة بتاريخ 21 يونيه 2011.
إعداد متطلبات الملتقى الأول لقصص النجاح في القطاع الحكومي لوزارة الصناعة والتجارة بتاريخ 14 سبتمبر 2011.

تحديث مؤشرات الأداء لفرص التحسين لإدارة حماية المستهلك بتاريخ 30 نوفمبر 2011.

8. المشاركات التدريبية والمهام الرسمية :

تمثيل وزارة الصناعة والتجارة ضمن الفريق المعني بمتابعة تنفيذ برنامج عمل الحكومة للسنوات 2011-2014 ووثيقة حوار التوافق الوطني.
تمثيل وزارة الصناعة والتجارة ضمن فريق الاستشاريين ببرنامج الخبراء الوطنيين بمركز البحرين للتميز.

المشاركة في ندوة " التعايش المؤسسي " لمركز البحرين للتميز الذي أقيم بجامعة البحرين فرع مدينة عيسى بتاريخ 3 مارس 2011.

المشاركة في ورشة " التقييم الذاتي " لمركز البحرين للتميز الذي أقيم بفندق كروان بلازا بتاريخ 20-21 ابريل 2011.

المشاركة في ندوة " التوعية لبرنامج التحكيم الثاني " الذي أقيم بفندق الريجنسي بتاريخ 24 مايو 2011.

المشاركة ضمن أعضاء لجنة التحكيم الرئيسي الثانية للمؤسسات المشاركة في برنامج البحرين للتميز في الفترة من 23 يونيه إلى 4 يوليو 2011.

المشاركة ضمن أعضاء لجنة التحكيم الرئيسي للمؤسسات المشاركة في الملتقي الأول لقصص النجاح في القطاع الحكومي بتاريخ 4 أكتوبر 2011.

ثالثاً : التمكين الاستهلاكي
الفقرات التليفزيونية:
بالتعاون مع هيئة شئون الإعلام والتلفزيون تم تنفيذ عدد من القاءات و تقارير عن الإدارة و بثها من خلال برامج تلفزيون البحرين عن مهام الإدارة و أهم انجازاتها.
التصريحات و الردود الصحفية:
نشر تصريحات توعوية تتعلق بصحة وسلامة المستهلك في جميع الصحف المحلية الصادرة في مملكة البحرين.
متابعة ما ينشر في الصحف المحلية والخليجية بشكل يومي والتحقيق في المواضيع والشكاوي ذات العلاقة بحماية المستهلك والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتعاون مع الجهات المختصة ومن ثم نشر ما توصلت إليه الإدارة من نتائج.

تم إعداد و نشر30 رد صحفي في الصحف المحلية حول الهموم والقضايا التي تواجه المستهلك بهدف تذليل العقبات وإبراز الدور الذي تلعبه هذه الإدارة في خدمة المواطن والمستهلك ضمن القوانين الخاصة بحماية المستهلك.

المطبوعات التوعوية:

مطوية "في رمضان انت مستهلك واعي":
تحتوي على عبارات تذكيريـــــــة و توعوية لرب و ربة الأسرة عند التسوق لشراء احتياجات شهر رمضان، و تحوي جزء قابل للقطع عبارة عن جدول لقائمة التسوق و بها أسماء السلع و حجمها و العدد المطلوب شراءه مما يساعد المتسوق على حصر احتياجاته وعمل المقارنات اللازمة لاختيار السلعة الأنسب كما تحمل لمطوية أرقام الاتصال و البريد الالكتروني للإدارة للتواصل مع المستهلكين.
مطبوعات تحمل صور جذابة شخصيات الموقع الالكتروني الجديد لإدارة حماية المستهلك و الخاص بالأطفال: www.youngconsumer.bh:
الجدول الأسبوعي للحصص الدراسية.
ملصق للإسم (Label).
فانيلات للأطفال.
كتيبات تلوين تحوي صور شخصيات الموقع.

طباعة تقويم العام الجديد 2012م – 1433هـ :
في صورة تقويم مكتب، يحمل اسم إدارة حماية المستهلك، وأرقام الاتصال و البريد الالكتروني الخاص بالإدارة و دفتر لكتابة الملاحظات و كذلك بعض العبارات التوعوية.

تم توزيع المطويات والنشرات التوعوية التي أعدها القسم والتي تمس حياة المستهلك اليومية على عددا كبيرا من المستهلكين بمختلف مناطق المملكة لضمان وصول اكبر قدر من المعلومات لهم وهو الهدف المنشود المراد تحقيقه من القسم.

حملة شهر رمضان التوعوية:

تم التنسيق و الإعداد لتنفيذ حملة إعلامية تزامنا مع قرب شهر رمضان و التي تضمنت:

تم التنسيق لتوزيع 50,000 نسخة من مطوية ذات حجم A6 بها عبارات تذكيرية و توعوية لرب و ربة الأسرة عند التسوق لشراء احتياجات شهر رمضان على البرادات و الاسواق و المجمعات بالمملكة، و تحوي المطوية التي تم إعدادها من قبل قسم التمكين الاستهلاكي على جزء قابل للقطع عبارة عن جدول لقائمة التسوق و بها أسماء السلع و حجمها و العدد المطلوب شراءه.
توزيع أكياس الخبز المصنوعة من القماش على المراكز الاجتماعية بالمحافظات الخمس.
تصميم 10 لوحات إعلانية تم تثبيتها في اماكن بارزة في عدد من الشوارع الرئيسية بمملكة البحرين لمدة شهر كامل ابتداءً من منتصف شهر يوليو 2011م، و تحمل هذه اللوحات 5 نصائح و إرشادات التذكيرية للسلوكيات الاستهلاكية السليمة.
بعض الفقرات التليفزيونية و الإذاعية التي تتنوع بين لقاءات و تقارير توعوية استهلاكية تم التنسيق لها مع هيئة الإذاعة و التلفزيون.
بث إعلان من خلال إذاعة البحرين يتضمن عبارة توعوية ونصائح استهلاكية توعوية و كذلك الأرقام الخاصة بالإدارة.

التنسيق لتوزيع مطبوعة "لعبة السلم و الثعبان" الاستهلاكية على رياض الأطفال:

بالتعاون مع إدارة رياض الأطفال بوزارة التربية و التعليم تم التنسيق لتوزيع 500 نسخة من مطبوعة " لعبة السلم و الثعبان" التي صممها القسم على عدد من رياض الأطفال بالمملكة.

تدشين الموقع الكتروني خاص بالأطفال تابع لإدارة حماية المستهلك:

بعد موافقة سعادة وزير الصناعة و التجارة تم تنظيم حفل تدشين للموقع الالكتروني الجديد لإدارة حماية المستهلك والخاص بالأطفال و الشباب**www.youngconsumer.bh**و ذلك في يوم الخميس الموافق 17نوفمبر 2011م في مجمع السيف،حيث تضمن البرنامج مسابقات و جوائز للأطفال، توزيع كتيبات تلوين و فانيلات تحوي صور شخصيات الموقع، و كذلك تلوين الوجه و الحناء للأطفال.

يوم حماية المستهلك الخليجي و العالمي:

بموجب تبني الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوم الأول من مارس من كل عام كيوم لحماية المستهلك الخليجي و مشاركة المجتمع الدولي في يوم 15 مارس بالاحتفال بيوم حماية المستهلك العالمي وقد قام القسم بعدة فعاليات بهذه المناسبة منها:

إعداد كلمة سعادة د. حسن عبد الله فخرو وزير الصناعة والتجارة والتي نشرت في جميع الصحف المحلية الصادرة في المملكة، توجه فيها بتهنئة المستهلكين الكرام في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشكر فيها جميع العاملين بالأمانة العامة بدول الخليج العربية خاصة لجنة حماية المستهلك لخروجها بالتوصيات التي تصب في خدمة المستهلك الخليجي التي تصب في خدمة المستهلك الخليجي وأكد فيها سعادته على أن هذا اليوم يهدف إلى خدمة الصالح العام لمواطني دول مجلس التعاون أجمع من خلال بحث القضايا التي تهم المستهلك و الارتقاء بالوعي الاستهلاكي لدى المستهلكين ونشر ثقافة استهلاكية سليمة وتوفير حياة آمنة وصحية والعيش في بيئة خالية من كل أشكال الإضرار بالمجتمع.
تم إعداد خبر صحفي نشر في الصحف المحلية عن يوم حماية المستهلك والفعاليات المقامة في هذا اليوم والتعريف بهذا اليوم متضمناً نصائح للمستهلكين لتعريفهم وحثهم على إتباع السلوك الاستهلاكي السليم في كافة مجالات حياتهم اليومية.

المسابقة السنوية التوعوية لطلبة مدارس مملكة البحرين:

قامت الإدارة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم لتنظيم المسابقة السنوية لمدارس مملكة بجميع المستويات في مجالالرسم لهذا العام، إلا ان الظروف الأمنية في البلاد آن ذاك حالت دون تنفيذ المسابقة و تم تأجيلها للعام القادم.

اللجان الوطنية المشارك بها قسم الإرشاد و التثقيف الاستهلاكي:

لجنة التحقيق في أسباب نفوق الأسماك في سترة: المشكلة من وزارة شئون البلديات و الزراعة، و ممثلين عن وزارة الداخلية و الصناعة و التجارة و الصحة و الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية و البيئة و الحياة الفطرية.
لجنة تصنيف و ترخيص المستحضرات الاستهلاكية و الأغذية الصحية: المشكلة من وزارة الصحة متمثلة في إدارة الصحة العامة و وزارة الصناعة و التجارة متمثلة في وإدارة المواصفات والمقاييس بالوزارة لتوضيح الأمور المتعلقة بمصلحة المستهلك و كذلك الإدارة العامة للجمارك لوضع الضوابط لتصريح دخول هذه المواد المستجدة في ذلك الخصوص وبحث الآليات للرقابة المناسبة عليها.
لجنة صحة الموانئ.

المشاركة في مسابقة جائزة البحرين للمحتوى الالكتروني:

حيث فاز الموقع الالكتروني الجديد لإدارة حماية المستهلك والخاص بالأطفال و الشباب www.youngconsumer.bhبجائزة التعليم الالكتروني في مسابقة المحتوى الإلكتروني التي تنظمها الهيئة العامة للحكومة الالكترونية بمملكة البحرين.

المشاركات و الأنشطة والمهام الرسمية:

المشاركة في معرض الجواهر العربية 2011.
حضور ندوة "الازمة الاقتصادية العالمية و تأثيراتها على الأسرة العربية".
إعداد تقرير عن اجراءات وزارة الصناعة و التجارة عن السلع المستوردة من اليابان.
متابعة الهيكل التنظيمي لإدارة حماية المستهلك.
تنظيم فعالية توعوية بمركز سترة الصحي و مركز المحرق الشمالي الصحي.
المشاركة في مجلس توعوي بتنظيم من محافظة المحرق.
تزويد جامعة بوليتيكنيك البحرين بمطبوعات الادارة.
المشاركة في المعرض الصحي بمدرسة عراد الإعدادية للبنات.
التنسيق لاجتماع الفنادق ووكلاء السيارات مع مكتب الوكيل المساعد للمواصفات وحماية المستهلك.

رابعاً : التـــــــــرويـــج

الترويج عام 2011

بناءً على أمر وزير الصناعة والتجارة بنقل مهام قسم الترويج من هيئة البحرين للمؤتمرات والمعارض وإلحاقها بمهام إدارة حماية المستهلك ، فقد باشرت الإدارة تلك المهام من خلال منح التصاريح للحملات الترويجية واستلام الإيرادات والإشراف على السحوبات والقيام بجولات ميدانية بالأسواق . كما أن الإدارة تعمل بشكلٍ حثيث لاستكمال الجانب القانوني المتعلق بالترويج وما يتطلبه ذلك من إصدار قرارات وزارية بهذا الشأن .

وفيما يلي نستعرض أهم العمليات التي قام بها القسم خلال عام 2011م بتراخيص الحملات الترويجية.

الشـــهر	التصاريح الصادرة	السحوبات المجراة	إجمالي دخل

		بالشهر	التصاريح د.ب
يناير	14	40	3200/00
فبراير	30	21	3890/00
مارس	27	32	3465/00
ابريل	29	29	4320/00
مايو	56	34	3995/00
يونيو	63	45	6120/00
يوليو	63	37	7980/00
أغسطس	52	50	4880/00
سبتمبر	42	41	4055/00
أكتوبر	67	36	6315/00
نوفمبر	37	39	3315/00
ديسمبر	51	31	4930/00
المجموع	**486**	**435**	56465/00

جدول(1) يبين العمليات الإدارية الخاصة بقسم الترويج من عام 2011

أولاً: الأنشطة العامة لإدارة المواصفات والمقاييس

• شاركت في إطار العمل الخليجي المشترك التابع لهيئة التقييس الخليجية في دراسة كافة مسودات الاستراتيجية الثانية لهيئة التقييس للفترة من 2012 إلى 2014 والتي اعدها الفريق الخليجي المكلف بها حيث تم ارسال المرئيات والمقترحات حولها.

• قامت إدارة المواصفات والمقاييس بصفتها نقطة الاستعلام المسجلة بمنظمة التجارة العالمية لاتفاقية إزالة العوائق الفنية للتجارة ، بإعداد عدد من الإخطارات للمنظمة حول التشريعات التي تعتزم مملكة البحرين تطبيقها ولها تأثير على التجارة.

وقد أعدت الإدارة حتى نهاية هذا العام عدد 39 إخطار، فيما بلغ عدد الإخطارات التي أرسلت للمنظمة حتى نهاية عام 2010 عدد 52 إخطار ، و يعود الانخفاض في عدد الإخطارات إلى تأخر اعتماد خطط عمل اللجان السنوية وبالتالي تأخر الانتهاء من إنجاز مشاريع اللوائح الفنية المكلفة بإعدادها.

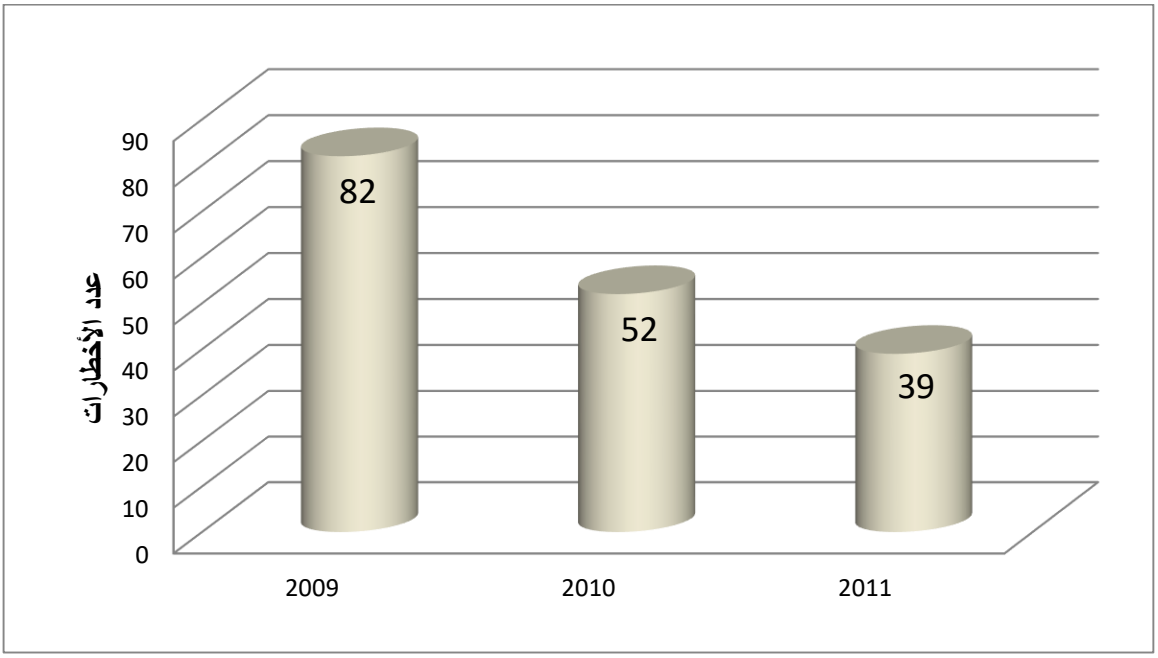

مقارنة بين عدد الإخطارات التي تم إعدادها في عامي 2010 و 2011

• قامت الإدارة وبالتنسيق مع اللجان المحلية المعنية بدراسة مشاريع المواصفات الدولية الخاصة بمنظمة الأيزو في مجال صناعة النفط والغاز. حيث تم عقد اجتماعات دورية لمناقشة المشاريع الدولية مع اللجنة المحلية المختصة والتصويت عليها دولياً. وقد شاركت الإدارة في عام 2011 بالتصويت على 43 مشروع مواصفة دولية باسم مملكة البحرين ، تفصيلها كالتالي :

- ISO/TC 67 - اللجنة الدولية للمواد والمعدات والهياكل البحرية المستخدمة في حفر الآبار 14 مشروع

- ISO/TC 193– اللجنة الدولية لمواصفات الغاز الطبيعي 5 مشاريع

- ISO/TC 28 - اللجنة الدولية لمواصفات المنتجات البترولية وزيوت التشحيم 24 مشروع

ضمن مهام مملكة البحرين كعضو عامل في هيئة التقييس الخليجية قامت الإدارة بدراسة مشروع إبرام مذكرة تفاهم بين هيئة التقييس الخليجية ومنظمات التقييس الاوروبية المتمثلة في اللجنة الاوروبية الكهروتقنية CENLEC والاتحاد الاوروبي لمواصفات الاتصالات ETSI واللجنة الاوروبية للتقييس CEN والتي سبق وان تم التوقيع على اتفاقية معها لتبني وبيع المواصفات الأوروبية ، حيث ابدت الإدارة عدم ممانعتها من إبرام الاتفاقية المذكورة اعلاه.

شاركت إدارة المواصفات والمقاييس في ورشة عمل خاصة بالسيارات تم عقدها في شهر نوفمبر بدولة الامارات العربية المتحدة، حيث شارك فيها ممثل البحرين في اللجنة الفرعية للمركبات والاطارات المهندس عباس المؤمن وبحضور وفد الاتحاد الياباني للسيارات (جاما) وممثلين من عده جهات في دول مجلس التعاون، حيث تم مناقشة الفرق بين الطرق الأوروبية والأمريكية في تصنيف المركبات ولوائح المكابح وبنود السلامة، كما تم استعراض المشاكل والاحصائيات المتعلقة بالحوادث ودراسة الحلول للحد منها.

ثانياً: قسم تطوير المواصفات والمعلومات

أ - مهام القسم في شأن تطوير المواصفات :

المشاركة في اجتماعات اللجان الفنية الخليجية

استضافت وزارة الصناعة والتجارة ممثلة في إدارة المواصفات والمقاييس الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية الخليجية لقطاع المواصفات الميكانيكية بالإضافة إلى الاجتماع الثامن للجنة الفرعية للمركبات والإطارات المنبثقة منها وذلك خلال شهر سبتمبر من هذا العام.

وقد تضمن الاجتماع الثاني عشر للجنة الرئيسية الميكانيكية مناقشة الملاحظات الواردة على مشاريع خطة اللجنة لعام 2011م ومناقشة الخطة المقترحة للجنة لعام 2012م. كما تناول الاجتماع الثامن للجنة الفرعية مناقشة العديد من المواضيع مثل الملاحظات التي يجب تضمينها لقائمة اللوائح الفنية الخليجية لشهادات المطابقة للمركبات لعام 2013م وموقف اللجنة من إعداد مواصفات للدراجات النارية ذات الثلاث عجلات والقوارب والمراكب والسيارات الرياضية والكلاسيكية المصنعة محلياً كما تم عقد اجتماع مع وفد شركات صناعة السيارات اليابانية (جاما) بين فيه الوفد دور ومهام جاما وقدم دراسة عن مدى تجانس اللوائح الفنية الخليجية مع اللوائح الفنية الدولية وخاصة الصادرة عن ECE.

ومن جانب آخر، شارك عدد من أخصائي المواصفات في حضور اجتماعات اللجان الفنية الخليجية ذات العلاقة بقطاعات الكيمياء والغزل والنسيج والبناء والتشييد والنفط والغاز بالإضافة إلى قطاعي الكهرباء والالكترونيات والأغذية والزراعة ، حيث قامت اللجان خلال هذه الاجتماعات بمناقشة مشاريع المواصفات القياسية المدرجة على برنامج عملها للعام الحالي وإقرار رفع العديد منها إلى الأمانة العامة لهيئة التقييس تمهيداً لاتخاذ إجراءات اعتمادها وإصدارها كمواصفات قياسية خليجية ولوائح فنية موحدة ، كما قامت تلك اللجان بمناقشة واعتماد خطط عملها للعام 2012م.

الجدير بالذكر أن اللجان الفنية تعقد اجتماعاتها بصورة دورية بمعدل مرتين في السنة ، بينما يتواصل أعضائها الكترونياً عبر منتدى خاص في موقع هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

دراسة مشاريع المواصفات الخليجية

قامت اللجان الفنية المحلية للمواصفات المناظرة للجان الفنية الخليجية التابعة لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدراسة عدد من مشاريع المواصفات واللوائح الفنية الخليجية والمدرجة ضمن خطط عمل اللجان الفنية الخليجية في مختلف القطاعات ، حيث تم اعتماد ما يقارب 1095 مشروع على المستوى الخليجي منها 1071 مشروع كمواصفة قياسية و24 مشروع كلائحة فنية وذلك ضمن اجتماعات المجلس الفني رقم 21 و23 واجتماع مجلس إدارة هيئة التقييس الخليجية رقم 14. وقد تم اعتماد جزء من هذه المشاريع على المستوى الوطني من قبل اللجنة الوطنية للمواصفات والمقاييس ومن المؤمل أن يتم اعتماد المتبقي منها ضمن الاجتماع القادم للجنة.

والجدير بالذكر ، أن العدد الكلي لمشاريع المواصفات القياسية واللوائح الفنية المعتمدة في هذا العام قد ازداد بنسبة مئوية مقدارها 40% مقارنة بالعام الماضي ، حيث كان عدد المشاريع المعتمدة في تلك الفترة (2010م) ما يقارب 641 مشروع. وتعود الزيادة إلى واقع اعتماد المشاريع المتبقية ضمن خطط اللجان لعام 2010م خلال هذا العام.

مقارنة بين عدد المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية المعتمدة ضمن عامي 2010 و 2011

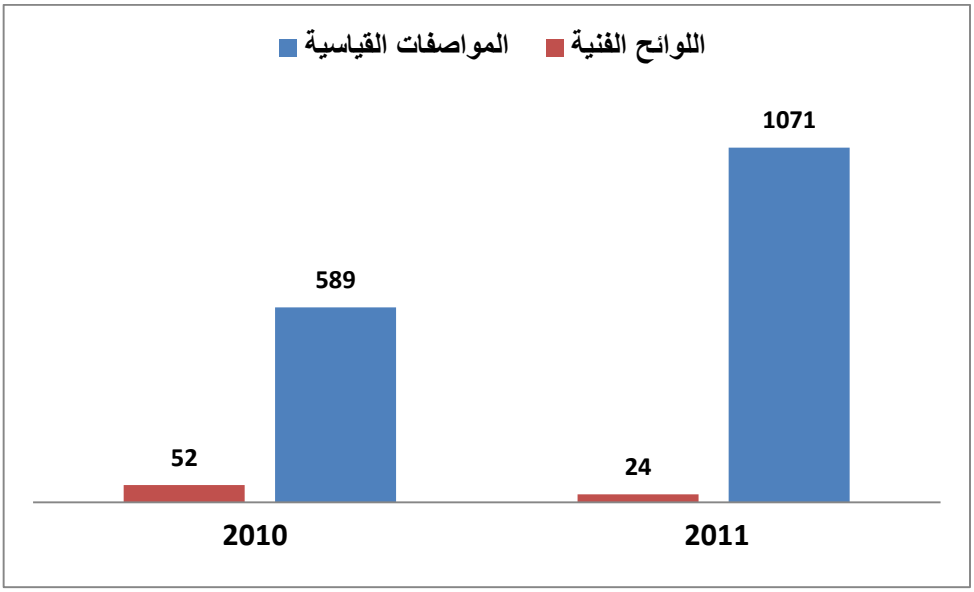

ب - مهام القسم في شأن المعلومات :

دراسة مشاريع المواصفات العربية:

ضمن حرص الإدارة في تعزيز العمل المشترك مع المنظمات المعنية بالتقييس مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، تسلم قسم تطوير المواصفات والمعلومات عدد 73 مشروع مواصفة عربية صادرة عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وقد تم توزيع المشاريع المستلمة على المؤسسات الحكومية والجهات الخاصة الموجودة داخل مملكة البحرين للدراسة وإبداء الرأي حولها. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع نسبة عدد المشاريع العربية في هذا العام الى 20 % تقريبا مقارنة بالعام الماضي وذلك لوجود موقع الكتروني يتم من خلاله نشر هذه المشاريع والتي كانت تنشر سابقا عن طريق البريد.

بيع المواصفات:

يقوم قسم المعلومات ببيع المواصفات القياسية الخليجية بعد أن يتم اعتمادها من قبل اللجنة الوطنية للمواصفات والمقاييس ونشرها في الجريدة الرسمية كمواصفات قياسية وطنية ، كما أنه وبموجب الاتفاقية الموقعة بين إدارة المواصفات والمقاييس بالوزارة والمعهد البريطاني للمواصفات (BSI) ، يقوم القسم بتوفير خدمة بيع المواصفات البريطانية. إضافة إلى ذلك ، يقوم القسم بتوفير خدمة بيع المواصفات والمطبوعات الدولية الصادرة عن منظمة التقييس الدولية والمنظمة الدولية الكهروتقنية (IEC) كما تقوم الإدارة ببيع وتبني المواصفات الصادرة من الجمعية الأمريكية للاختبار والمواد (ASTM) بناءً على مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين الطرفين.

نشاط القسم في هذا الخصوص ، حيث وصل عدد المواصفات التي بيعت خلال عام 2011 إلى 127 مواصفة. ويلاحظ ارتفاع عدد المواصفات عنها في العام الماضي والتي وصلت إلى 44 مواصفة فقط وبنسبة تزيد عن 65% تقريبا ، ويعزى ذلك لعدة أسباب منها سهولة آلية البيع، وتوفير المشورة من خلال عدة قنوات كالبريد الالكتروني والهاتف اضافة الى الحضور الشخصي للعميل.

الرد على الاستفسارات:

يتلقى قسم المعلومات العديد من الاستفسارات الواردة من داخل وخارج مملكة البحرين والمتعلقة بالاشتراطات الفنية والمواصفات المعمول بها في مملكة البحرين ، حيث يحرص القسم على ألا تزيد فترة الرد على هذه الاستفسارات أكثر من 3 أيام عمل من تاريخ ورودها ، إلا في الحالات التي ترتبط بجهات أخرى وبالتالي يتطلب الأمر المزيد من المتابعة والتنسيق.

وقد بلغ العدد الكلي للاستفسارات الواردة إلى الأقسام المختلفة خلال عام 2011م حوالي 451 استفساراً، مقارنة بالعدد الكلي للاستفسارات الواردة في نفس الفترة من العام الماضي والذي بلغ 335 استفساراً ، وقد ارتبطت اكثر الاستفسارات بمواصفات الاغذية وتطبيقها، مما يعكس الاهتمام المتنامي بأهمية المواصفات وتطبيقها.

مقارنة بين عدد الاستفسارات الواردة إلى اقسام الإدارة في عامي 2010 و 2011

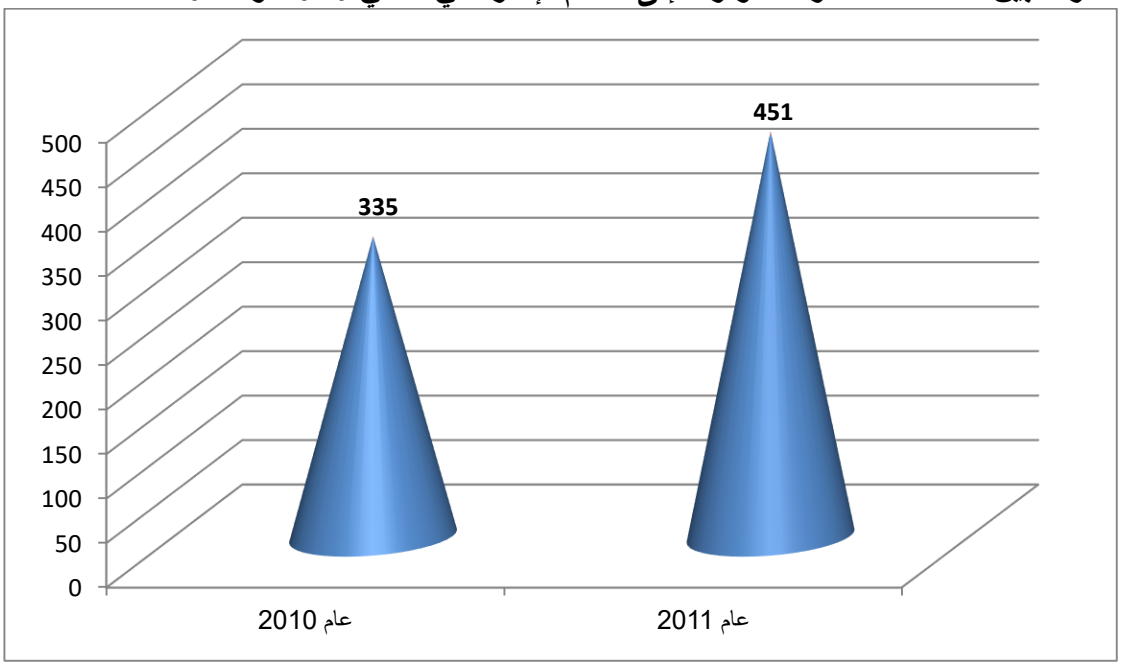

الخدمات المعلوماتية:

يقوم القسم بتطوير البرامج وقواعد البيانات المستخدمة في الإدارة بصفة مستمرة، كما يقوم باستحداث برامج وقواعد بيانات لتطوير الخدمات وتسهيلها للموظفين وللمراجعين في نفس الوقت، وذلك في اطار خطة لتطوير الخدمات في الادارة، وفي هذا الإطار قام القسم بعمل التالي

تحديث بيانات برنامج قاعدة معلومات القرارات الوزارية

بعد الانتهاء من اصدار البرنامج في العام الماضي يتم حاليا تحديث بيانات البرنامج أولا بأول، وتجدر الاشارة الى ان برنامج قاعدة معلومات القرارات الوزارية يتضمن بيانات للقوانين المتعلقة بالمواصفات والمقاييس والقرارات الوزارية الصادرة عن وزير الصناعة والتجارة والمتعلقة بتبني المواصفات واللوائح الفنية الخليجية واعتمادها كمواصفات وطنية ونشرها في الجريدة الرسمية، ويتيح هذا البرنامج خاصية البحث الالكتروني بأكثر من طريقة مما يسهل الوصول لأي قرار الكترونيا وخلال وقت وجيز.

تحديث بيانات قاعدة معلومات بيع المواصفات

يتم تحديث قاعدة بيانات بيع المواصفات اولا بأول من خلال إدراج المعلومات الخاصة ببيع المواصفات ليسهل معها عمل الاحصائيات البيانية والحصول على المعلومات الخاصة بعدد المواصفات التي تم بيعها والمبالغ التي تم تحصيلها وأنواع هذه المواصفات..

ومما يجدر ذكره بأن هذه القاعدة قد تم تطبيقها منذ بداية العام الجاري ليتم العمل بها بصفة دائمة.

تحديث بيانات قاعدة معلومات الرد على الاستفسارات

يتم تحديث قاعدة بيانات الرد على الاستفسارات التي وردت للإدارة وبشكل يومي حيث يسهل معها عمل الاحصائيات ومعرفة عدد الاستفسارات وانواعها ومتوسط الوقت اللازم للرد على هذه الاستفسارات، كما تجدر الاشارة الى ان هذه القاعدة قد تم الاعتماد عليها بشكل نهائي منذ بداية العام الجاري.

انشاء وتحديث صفحة للإدارة على موقع الوزارة الالكتروني:

تم انشاء صفحة الكترونية ضمن الموقع الخاص بالإدارة تشتمل على المعلومات الخاصة بالمواصفات وخطط اللجان الفنية، كما تشتمل على الجهات المانحة لشهادات الايزو بالإضافة الى الجهات الحاصلة على هذه الشهادات.

وتجدر الاشارة الى انه يتم تحديث هذه الصفحة كلما طرأت مستجدات.

ثالثاً: قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة

أ - مهام القسم في شأن تطبيق المواصفات:

المعاملات:

شهد قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة نمواً عاليا في عدد المعاملات التي تم تخليصها على المنافذ الجمركية لمملكة البحرين والخاضعة للرقابة من قبل إدارة المواصفات والمقاييس، حيث بلغت الزيادة في المعاملات 125% مقارنة بعام 2010.

شكلت معاملات الاسمنت النسبة الأكبر في عمليات التخليص على جميع المنافذ بنسبة بلغت34 % من مجموع المعاملات، تليها معاملات قطع الغيار بنسبة 22%، ومن ثم السيارات التي شكلت 16%.

يشكل ميناء خليفة بن سلمان المنفذ الرئيسي لدخول جميع المنتجات الخاضعة للرقابة فيما عدا الإسمنت الذي يعتبر جسر الملك فهد المنفذ الرئيسي له ، إذ يشكل هذا المنتج ما نسبته 68% من المنتجات التي ترد ويتم تخليصها من قبل إدارة المواصفات والمقاييس عبر المنفذ البري (جسر الملك فهد) . أما بالنسبة لمنفذ ميناء خليفة فإن قطع الغيار والسيارات سجلت اعلى نسبة استيراد من المعاملات التي تم تخليصها من قبل إدارة المواصفات والمقاييس فقد سجلت قطع الغيار 34% من إجمالي المعاملات التي تم تخليصها على المنفذ البحري – ميناء خليفة – أما السيارات فسجلت 25% .

التعهدات:

بعض المنتجات التي تخضع لرقابة إدارة المواصفات والمقاييس ترد لمنافذ المملكة من غير ان تستوفي الاشتراطات المطلوب توفيرها ، وبناء على طلب من التاجر يتم الإفساح عنها من خلال تحرير تعهد للتاجر لإعطائه مهلة لاستكمال الإجراءات الإدارية المطلوبة مثل توفير تقارير اختبار أو شهادات خليجية وغيرها. وفي حال عدم تمكنه من توفير ذلك فإن التعهد يلزم التاجر إما بإعادة تصدير الشحنة أو إعدامها تحت إشراف الإدارة. وفيما يلي بيان لعدد التعهدات الصادرة للمنتجات المختلفة التي تمت في عام 2011. علماً بأن القسم قد استكمل غلق 94% من التعهدات المحررة ، وجاري العمل على متابعة ما تبقى من التعهدات واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

أعمال التحقق من المطابقة :

شرعت إدارة المواصفات والمقاييس منذ 1 يناير 2011 بتنفيذ الإجراءات الرقابية الخليجية الموحدة على لعب الاطفال المستوردة بحسب اللائحة الخليجية للعب الأطفال، والتي تبنتها مملكة البحرين وصدر بشأنها القرار الوزاري رقم 109 لسنة 2010 والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 2973 بتاريخ 11 نوفمبر 2010. الى مملكة البحرين، وقد تم ذلك على مرحلتين :

المرحلة الأولى : هي الفترة الانتقالية التي استمرت من (1 يناير – 30 يونيو 2011) تم خلالها تطبيق إجراءات رقابية وفق ضوابط محددة متفق عليها بين دول مجلس التعاون اقتصرت على الإفساح عن منتجات لعب الأطفال بعد التحقق من استيفاءها للوثائق التي تثبت توفر متطلبات السلامة بها كتقارير الاختبارات أو شهادات المطابقة التي تبين إجراء الفحوصات اللازمة للتأكد من توفر اشتراطات السلامة في لعب الأطفال.
المرحلة الثانية : انتهاء الفترة الانتقالية التجريبية للإجراءات الرقابية على منتجات لعب الأطفال في 30 يونيه 2011. واعتباراً من 1 يوليه 2011 تم تنفيذ الإجراءات الرقابية بحسب اللائحة الخليجية للعب الأطفال التي تبنتها مملكة البحرين وصدر بشأنها القرار الوزاري رقم 109 لسنة 2010 والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 2973 بتاريخ 11 نوفمبر 2010 ، حيث تلزم اللائحة المستورد التأكد من وجود شارة المطابقة الخليجية على لعب الأطفال المستوردة، ومدلول هذه الشارة هي استيفاء المُصنع لمتطلبات السلامة الأساسية الوارد ذكرها في اللائحة وهذا ما يتم التحقق منه على المنافذ.
في إطار الشراكة القائمة بين إدارة المواصفات والمقاييس شؤون الجمارك بوزارة الداخلية ، أجرى القسم أعمال المتابعة والتنسيق مع الجمارك تمهيداً لتنفيذ الإجراءات الرقابية المعنية بلعب الأطفال بعد انتهاء الفترة الانتقالية في 30 يونيو 2011، حيث تم اطلاعهم على متطلبات البرنامج الرقابي للفترة القادمة وبيان دورة الجمارك بهذا الخصوص.
تم تمديد فترة تواجد موظفي إدارة المواصفات والمقاييس الذين يتولون الرقابة على المنتجات المستوردة على المنفذ البري لتشمل الفترة المسائية بالإضافة الى كل يوم سبت من الأسبوع ، وذلك بسبب توسيع نطاق تنفيذ البرنامج الرقابي على منتجات لتشمل منتجات أخرى مثل (الإسمنت ولعب الأطفال) وذلك ابتداءً من 1 يناير 2011.
قام قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة في شهر يونيو بدراسة موضوع امكانية دمج المواصفة الأمريكية والمواصفات الأوروبية في تطبيق لائحة لعب الاطفال الحالية التي كلفت لجنة المطابقة الخليجية الدول بهذه المهمة ، وقد قدم القسم ملخص لنتائج هذه الدراسة وتحميله على المنتدى الخليجي للمطابقة.
دراسة الوثائق الخليجية للمطابقة ، انجز قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة 100% من الوثائق المطلوب دراستها والتعليق عليها ضمن المنظومة الخليجية للتحقق من المطابقة ، إذ أنهى القسم دراسة الوثائق التالية :
دليل عمل لجنة جهات التعيين
مسودة دليل مشروع المنتجات الصناعية
مسودة لائحة لعب الاطفال الإصدار الثاني
دليل الاعتراف المتبادل لشهادات المطابقة وعلامات الجودة
مسودة لائحة الأجهزة الكهربائية ذات الجهد المنخفض
تم اعتماد الدليل الارشادي لنظام التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بسلامة المنتجات "عاجل" والدليل الارشادي للتعامل مع السلع الخاضعة للمنظومة التشريعية لضبط المنتجات بالمنافذ الجمركية في السوق الخليجية المشتركة في الاجتماع الواحد والأربعين للجنة الوطنية للمواصفات والمقاييس ، وجاري العمل على إصدار ونشر القرار الوزاري بشأنهما.

سحب العينات والتفتيش:
تم البدء بعملية سحب عينات مجموعة من لعب الاطفال تستهدف الفئة العمرية الاكثر عرضة للمخاطر والحوادث المتمثلة في السن ما بين 0 - 36 شهراً وذلك بغرض إرسالها للاختبار في مختبرات خارج المملكة من أجل التحقق من مدى مطابقتها للوائح الفنية الخليجية المعمول بها.

الحملات التفتيشية:

بعد شروع إدارة المواصفات والمقاييس بتنفيذ الإجراءات الخليجية الموحدة على لعب الأطفال على منافذ المملكة وذلك بحسب متطلبات اللائحة الخليجية للتحقق من المطابقة رقم (ب د 20507070) ، تم إجراء حملة تفتيشية على فترات منقطعة في النصف الأول من العام الجاري وذلك لمتابعة التعهدات المحررة على منتجات لعب الاطفال المستوردة ، وقد تم اتخاذ الإجراءات المناسبة حيال ما تم رصده من مخالفات.

اجرى قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة حملة لمدة 5 أيام عمل على بعض المحلات المعنية ببيع الخبز البلدي وذلك لتحقق من مدى التزام المحلات بالقرار الوزاري رقم 5 لسنة 1978بشأن تحديد أسعار بيع الخبز. وقد تبين من خلال نتائج الحملة بأن جميع المخابز التي تنتج الخبز البلدي لم تلتزم بالحدود المسموح بها بالنسبة لوزن الخبز، علماً بأن سعر الخبز كان ثابت في جميع المخابز وهو 20 فلس للرغيف الواحد. وقد رفع القسم مقترح تحديث القرار الوزاري رقم 5 لسنة 1978 بشأن تحديد أسعار بيع الخبز بما يواكب المستجدات الحاصلة والعمل جاري من قبل الإدارة المعنية - إدارة حماية المستهلك- بتولي متابعة هذه الدراسة.

نفذ قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة حملة تفتيشية على منتجات الاسمنت بهدف تقييم مدى فاعلية آلية الرقابة على منتجات الاسمنت بالإضافة إلى رفع الوعي الفني للتجار حول الطريقة السليمة لتخزين الاسمنت بحسب المتطلبات التي تنص عليها المواصفة المعتمدة له . وتم ذلك بالتعاون مع إدارة هندسة المواد بوزارة الاشغال . وقد بينت نتائج الحملة بأن المنتجات المتداولة جميعها تحمل العلامات التجارية المقبولة ما عدا علامة واحدة تم ضبطها وسحب عينات منها لفحصها للتحقق من مدى مطابقتها للمواصفات . وقد بينت نتائج الاختبار توفر متطلبات السلامة الأساسية في هذه العينات ، وتم معالجة جدر المشكلة والتي سببها خلل في اتباع الإجراءات وليس في سلامة المنتج ذاته .

الشكاوى:

زادت كفاءة قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة في البت في الشكوى الواردة إليه حول عدد من المنتجات، إذ ارتفعت نسبة الشكاوي الواردة إليه بنسبة 175 % عن عام 2010. فقد ورد إلى القسم 11 شكوى وتم إغلاق جميعها بعد أن يتم دراستها والتحقق منها والتواصل مع الجهات ذات العلاقة لحلها أو البت فيها. تفاصيل الشكاوى الواردة كما يلي :

شكوى بتاريخ 10 يناير 2011 بخصوص جهاز رياضي يستخدم للمشي تم شرائه من شركة أرض الرياضية وقد ذُكر على البطاقة الاعلامية بأن الجهاز يمكنه تحمل وزن اقصاه 181 كيلو، ولكن بدأت المشاكل تظهر على الجهاز لمن يستخدمه ووزنه 115 كيلو ، وعليه قام المشتري بالتواصل مع الشركة التي ارسلت مندوبها للفحص ولم يستطيع معرفة السبب. ماطلت الشركة في الموضوع خصوصاً مع قرب انتهاء فترة الضمان. وقد باشر قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة بالتواصل مع الطرفين وانتهت الشكوى بأن قامت الشركة بإصلاح الجهاز والتأكد المشتكي من عمل الجهاز بصورة سليمة.

شكوى بتاريخ 10 يناير 2011 بخصوص أواني الطبخ المصنوعة من مادة السليكون وحسب اقوال المشتكي بأنه الاواني تأثرت بالحرارة وذابت وصدر منها رائحة غير طبيعية بعد استخدامها، وعليه قامت الادارة باختبار المنتجات الذى أشار إليها المشتكي لتأكد من صحة الشكوى. وتبين بأن الرائحة التي صدرت هي رائحة طبيعية وهي التي عادة ما تكون مصاحبة لأي منتج جديد بالإضافة الى ان المنتج قد حافظ على شكله ولم يتأثر بالحرارة ولم يتغير لونه وعليه أغلقت الشكوى بعد أن تم التواصل مع المشتكي وإخباره بنتيجة الفحص.

شكوى بتاريخ 23 يناير 2011 بخصوص إطار سيارة تم شرائه في 8 أغسطس 2011 وخلال فترة الضمان تعطب الاطار ،وقد راجع المشتكي الكراج لاستبدال الاطار، إلا أن طلبه رفض فتوجه الى مركز الشرطة لعمل التقرير اللازم. تم تحويل المشتكي الى إدارة المواصفات

والمقاييس للبت في الشكوى، وبعد الاتصال بالوكيل مباشرة تم حل الاشكال الذي سببه التصرف الشخصي للعامل في الشركة ، وعليه تم استبدال الاطار بإطار جديد.
شكوى بتاريخ 14 فبراير 2011 بخصوص 4 اطارات لسيارة مازدا 2009- CX9 حيث تلفت في فترة الضمان ورفضت الوكالة استبدالها بداعي سوء الاستخدام، وقام القسم بالتواصل مع الوكيل وطلب تقرير فني لمعرفة الاسباب الفنية للتلف. وتبين من التقرير أن المشتكي كان يقود السيارة في ضغط 23 للإطارات علماً بأن التعليمات واضحة بخصوص ضغط الهواء المنصوص عليه لهذا النوع من الاطارات وهو 32 وعليه تم التواصل مع المشتكي لشرح الاسباب التي وردت في التقرير، واغلقت الشكوى.
شكوى بتاريخ 6 مارس 2011 بخصوص تلف احد الاطارات خلال 48 ساعة من التركيب ، وبعد الرجوع للمحل قام موظف بتحويل الشكوى للوكيل الذى رفض استبدال الاطار بعد معاينته للاطار. ووردت الشكوى إلى قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة الذي اطلع على لتقرير الفني وأجرى الفحص الظاهري للاطار. تبين بأن الاطار قد تعرض لضربة جانبية من قطعة حادة جداً تسببت في تلف الاطار وتسريب الهواء وهذا يعتبر خارج نطاق الضمان المعمول للاطار ، وأغلقت الشكوى على أثر التواصل مع المشتكى وشرح التقرير الفني.
شكوى بتاريخ 24 مايو 2011 بخصوص وجود اهتزازات شديدة في إطار جديدة تم شراءه من شركة إبراهيم خليل كانو تحمل العلامة التجارية "ميشلان" . وقد تواصل القسم مع الشركة بهذا الخصوص حيث تم حل الاشكال بعد موافقة المشتري على العرض الذي قدمته الشركة.
شكوى بتاريخ 10يوليو2011 وردت من قبل الهيئة الوطنية للنفط والغاز بخصوص بيع أسطوانات ومستلزمات توصيلات الغاز المسال غير مستوفية لاشتراطات السلامة في السوق الشعبي بمنطقة مدينة عيسى. وقد تم بهذا الخصوص إجراء حملة تفتيشية على المحلات التجارية في الأسواق الشعبية تبين من خلالها بأن معظم أسطوانات الغاز المباعة مصدرها المحلات التجارية المعروفة بتعبئة الغاز وتوزيعه والحاصلة على ترخيص تجاري، كما تبين أيضا بأن هيئة البلديات تتخذ إجراءات رقابية على هذه المحلات التجارية، فيما لم يتم العثور على أسطوانات غاز تباع في الفرشات الموجودة في السوق الشعبي. وعليه، تم إغلاق موضوع الشكوى بمخاطبة الهيئة الوطنية للنفط والغاز بشرح مخرجات الحملة التفتيشية والتوصيات المقترحة لتعزيز عملية الرقابة على اسطوانات الغاز المسال ، مع إرسال تقرير المسح الميداني.
شكوي بتاريخ 11 أغسطس 2011 بشأن وجود خلل في إطارات جديدة تحمل العلامة التجارية تويو ، وقد تم التواصل مع المعني ببيع الإطارات ، وبعد معاينة الخلل عرض البائع على المشتكي تعويضه بنسبة 60% من قيمة الإطارات ، الا ان المشتكي رفض العرض وطلب تعويض بنسبة 100% مع العلم بأن الاطار تم استخدامه لأكثر من خمس شهور . وعليه تم إقفال الشكوى بإخبار المشتكي بالتواصل مع البائع بشأن العرض المقدم له والذي ساهمت إدارة المواصفات والمقاييس في إيجاده.
شكوي بتاريخ 11 أكتوبر 2011 بخصوص زيت محرك تسبب في اعطال للمحرك وخزانات الوقود بعد استخدامه لمدة قصيرة، وقد تم تحويل الشكوى لإدارة حماية المستهلك كونها الجهة المعنية بمضمون الشكوى المرتبطة بجودة المنتج وقد تم التنسيق مع رئيس خدمات المستهلكين بإدارة حماية المستهلك في هذا الشأن.
شكوي بتاريخ 9 نوفمبر 2011 بخصوص إطارات دنلوب بشأن تآكل الاطراف الخارجية للإطارات بعد فترة قصيرة من الاستخدام (أقل من خمسة شهور) ، وعليه تم التواصل مع المعني ببيع الإطارات وفحص الاطارات من قبل الفني التابع لها بحضور ممثل الإدارة. وبعد المعاينة أكد الفني بأن الاطار يتمتع بالشكل الطبيعي له " إطارات ذات المداس المنخفض "، حيث تم أيضا مقارنة الإطارات موضع الشكوى مع اطارات جديده من نفس النوع وتبين بالفعل عدم صحة الشكوى المقدمة وأقتنع المستهلك بأن الإطارات سليمة.

شكوى بتاريخ 27 نوفمبر 2011 بخصوص غاز التبريد الخاص بالسيارات وحيث أن الجهة المختصة لمراقبة ما له صلة بالغازات الدفيئة هي الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئية والحياة القطرية ، فقد تم تحويل الشكوى إليها.

ب - مهام القسم في شأن ضمان الجودة :

تم التنسيق مع إدارة شؤون الشركات وادارة السجل التجاري لتحديث الإجراءات المعنية بدور إدارة المواصفات والمقاييس في عملية منح التصاريح للسجلات المرتبطة بخدمات تقديم شهادات انظمة الايزو العالمية أو الاستشارات في مجال تلك الشهادات ، حيث تم تطوير العملية لتكون اكثر وضوحا شمولية لأن العملية السابقة كانت تقتصر على نظام الايزو للجودة فقط. كما تم بدء العمل على تجهيز بروشور يتضمن شرحا مفصلا لمتطلبات الانشطة السابق ذكرها.

تم دراسة 17 طلب متعلق بفتح سجلات تجارية وإضافة أنشطة جديدة لممارسة أنشطة تقديم خدمات الاستشارات أو تدريب أو إصدار الشهادات في مجال أنظمة ومواصفات الآيزو ، وقد تم رفض طلب واحد من المجموع الكلي للطلبات التي تم تقديمها وذلك بسبب عدم استيفاء الاشتراطات المطلوبة لمنح هذا النوع من التراخيص.

ساهم قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة بدور فاعل ومحوري ضمن الفريق العامل في الوزارة لتجهيز وتطبيق أعمال برنامج مركز البحرين للتميز، سواء لمتابعة تنفيذ متطلبات المركز على مستوى إدارة المواصفات والمقاييس أو عبر التنسيق مع بقية إدارات شؤون التجارة لتطبيق البرنامج وإعداد التقارير.

استكمل قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة إحصائية منظمة الأيزو العالمية بشأن الجهات الحاصلة على شهادات نظام الأيزو للإدارة مثل الجودة أو سلامة الأغذية أو حماية البيئة أو أمن المعلومات وغيرها، وقد زود القسم منظمة الأيزو التقرير المطلوب بتاريخ 5 مايو 2011. وقد تم هذا العمل عبر تشكيل فريق لتنفيذ مشروع جمع البيانات وتحديثها. وقد بلغت عدد الجهات في مملكة البحرين الحاصلة على شهادات الايزو المختلفة 375 جهة بنسبة زيادة مقدارها 42 % عن عام 2010.

قام قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة في شهر مايو 2010 بالتواصل والمتابعة مع عدة جهات متخصصة في إصدار الشهادات الأيزو تمهيداً لأعمال التدقيق الخارجي للحصول على شهادة الايزو 9001 ، وقد تلقى القسم ردود من جهتين. وعلى اثر الردود تم التواصل مع إدارات وزارة الصناعة والتجارة لتجهيز المعلومات حسب طلب الجهتين.

تم الانتهاء من توقيع الاتفاقية مع الجهة المانحة لشهادة الأيسو لوزارة الصناعة والتجارة وذلك بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية والمالية للشروع بإجراء التدقيق الخارجي على إدارات الوزارة.

أشرف قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة على المرحلة الأولى من التدقيق الخارجي الذي أجرته الشركة المانحة للشهادة في نوفمبر 2011وذلك تمهيداً للتدقيق الشامل الذي يؤهل وزارة الصناعة والتجارة للحصول على شهادة الايزو 9001. وقد تابع القسم تنفيذ مخرجات التدقيق من حيث تصحيح وضع الملاحظات التي بينها المدقق والعمل على إعداد الترتيبات اللازمة قبل التدقيق الشامل مثل التجهيز لعملية التدقيق الداخلي ولعقد اجتماع المراجعة للإدارة العليا ، مع التواصل مع كافة إدارات الوزارة لشرح الاعمال المطلوب تنفيذها للمرحلة القادمة.

عمل قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة على إعداد ومتابعة تنفيذ خطة التدقيق الداخلي على إدارات وزارة الصناعة والتجارة لتكون في ديسمبر 2011. كما أعد القسم أيضا الخطة السنوية لإدارة نظام الجودة لعام 2012.

جـ - الفعاليات والمشاركات لقسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة :

شارك قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة في أعمال اللجنة الخليجية للتحقق من المطابقة حيث حضر ممثلي الإدارة في اللجنة المذكورة الاجتماع الحادي عشر بتاريخ 12 مارس 2011

، والاجتماع الثاني عشر بتاريخ 28 مايو 2011. حيث تم مناقشة جملة من المواضيع أهمها استعدادات الدول لتطبيق لائحة لعب الاطفال. كما نوقشت الأدلة واللوائح قيد الاعداد ، بالإضافة الى متابعة مخرجات فريقي العمل المعنيين بتحديث لائحة لعب الأطفال المعتمدة ولائحة الأجهزة الكهربائية ، وموضوع الإطار العام للنظام التشريعي لضبط المنتجات في دول المجلس.
شارك ممثل إدارة المواصفات والمقاييس في الاجتماع الرابع عشر اللجنة الإدارية والمالية لهيئة التقييس الخليجية في الفترة من 10-12 أبريل وكذلك في الاجتماع الخامس عشر للجنة في الفترة من 7-9 مايو 2011، حيث تم من خلالهما مراجعة مشروع الحساب الختامي للهيئة للعام المالي 2011 ورفع توصيه باعتماده بالإضافة الى مناقشة مشروع مسودة نظام شؤون الموظفين ورفع التوصيات النهائية بشأنه للمجلس الفني لهيئة التقييس الخليجية.
شارك ممثل إدارة المواصفات والمقاييس في اجتماع لجنة الشئون الخارجية والدفاع والأمن الوطني المنعقد في 3 أكتوبر 2011 وذلك لمناقشة مشروع قانون بإصدار قانون المرور المرافق للمرسوم الملكي رقم "20" لسنة 2008م.
شارك ممثل إدارة المواصفات والمقاييس في اجتماع اللجنة الخليجية التوجيهية لجهات التعيين المنعقد في الفترة من 20-21 نوفمبر 2011 والذي تم خلاله عرض لمهام وواجبات جهات التعيين ومناقشة بعض المواضيع الهامة مثل : التأمين المهني الواجب توافره على جهات تقويم المطابقة ، آليات التعاون بين جهات التعيين الحدود المناسبة لتكاليف عملية التعيين والتسجيل وغيرها من المواضيع ذات العلاقة.
استضاف القسم الاجتماع الثالث عشر للجنة الخليجية للتحقق من المطابقة في الفترة في الفترة من 2-3 أكتوبر 2011 تم خلاله مناقشة مواقف الدول من بعض الأدلة واللوائح المتعلقة بمشروع المنظومة التشريعية للتحقق من المطابقة بالإضافة الى التي هي في مرحلة الدراسة بالإضافة الى مواقف الدول الأعضاء من التطبيق الإلزامي للائحة لعب الأطفال وغيرها من المواضيع ذات العلاقة.
استضاف القسم ورشة عمل نظمتها الإدارة بالتنسيق والتعاون مع هيئة التقييس الخليجية والجمعية الامريكية للألعاب في الفترة 4-5 اكتوبر 2011، تم خلالها تعريف المشاركين بالمواصفات الامريكية ونظام التحقق من المطابقة المطبق في أمريكا فيما يخص لعب الأطفال .
وقدم قسم تطبيق المواصفات والمقاييس في تلك الورشة عرضا مرئيا حول الإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين لرفع جاهزيتها لتطبيق متطلبات لائحة لعب الاطفال مع بيان صعوبات تطبيق اللائحة وطرق التغلب عليها.
حقق قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة طفرة كبيره ونوعية في البرامج التوعوية والإعلامية المتعددة والرامية إلى إبراز أهمية الرقابة على المنتجات ودورها في حماية المستهلك والتاجر معاً ، حيث فاق القسم الخطة الاعلامية المقررة لعام 2011 إذ كان من المقرر تنفيذ 8 مواد اعلامية فيما تم انجاز 14 مادة بنسبة انجاز تبلغ 175% وفيما يلي ما تم عمله من برامج إعلامية :
خبر صحفي بخصوص انضمام هيئة التقييس الخليجية في المنظمة الدولية الاعتماد المختبرات " ILAC" كعضو منتسب فيها .
خبر صحفي في شهر مارس 2011 بشأن الإجراءات الرقابية الخليجية على لعب الأطفال . حيث تم التأكيد على بدء التطبيق الفعلي للبرنامج الرقابي من 1 يناير 2011 بالإضافة الى متطلبات بيان الإجراءات التي على مستوردي اللعب اتخاذها في المرحلة الانتقالية.
خبر في الصحافة المحلية حول قرب انتهاء المرحلة الانتقالية للرقابة على لعب الاطفال ، في مايو 2011 ، وتبين أهمية استعداد التجار للمرحلة الجديدة التي تستلزم وضع الشارة على اللعب للتمكن من افساحها.
نشر "إعلان هام" في الصحافة المحلية ، ويتضمن ضرورة التزام التجار بمتطلبات المرحلة الجديدة لدخول منتجات لعب الاطفال في المملكة ، يونيو 2011.

خبر صحفي بخصوص بدء تطبيق الاجراءات الرقابية الالزامية للرقابة على لعب الاطفال، في يوليو 2011.
نشر خبر صحفي في شهر سبتمبر يتناول المتطلبات الفنية التي تفرضها وزارة الصناعة والتجارة على منتج الإسمنت البورتلاندي والإجراءات الرقابية المتعلقة بالمنتج والمعمول بها على المنافذ الجمركية .
نشر تصريح صحفي في شهر أكتوبر عن الحملة تفتيشية على منتجات الاسمنت في الأسواق حيث تم الإشارة الى هدف الحملة ونتائجها والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الإدارة.
نشر خبر صحفي في شهر نوفمبر بشأن انطلاق الحملة التفتيشية المعنية بالأوزان والأطوال الخاصة بالمنتجات الورقية والألمنيوم وبعض المواد الاستهلاكية الحيوية، وقد تم ذلك بالتنسيق مع إدارة حماية المستهلك.
مطوية حول الموسوعة الخليجية الالكترونية التي تتناول معلومات حول المنشآت الحاصلة على شهادات نظم الإدارة التابعة لمنظمة الايزو.
مطوية حول شارة المطابقة الخليجية في شهر يونيو 2011، تتناول شكل ومتطلبات وضع الشارة على لعب الاطفال .
مقال باللغة الانجليزية في شهر يوليو 2011 لمجلة منظمة التقييس العالمية الايزو المعنية بالمستهلك ISO Consumer update حول تجربة تطبيق إجراءات الرقابة على لعب الاطفال في مملكة البحرين.
مطوية تعريفية بشأن المتطلبات الفنية الإلزامية للإسمنت والإجراءات التحضيرية التي يتعين على المستورد اتخاذها قبل البدء بتصنيع أو استيراد الإسمنت لمملكة البحرين بالإضافة الى الإجراءات المعمول بها على المنافذ الجمركية.
تنفيذاً لقرار مجلس إدارة هيئة التقييس بشأن قيام كل دولة من الدول الأعضاء بالمساهمة في برنامج التوعية التي تنشدها الهيئة من خلال تحملها إعداد وتصميم وطباعة وتوزيع مطوية واحدة سنوياً أو أكثر على الدول الأعضاء، تم إصدار مطوية عن الموسوعة الخليجية الإلكترونية تتضمن معلومات حول المنشآت الحاصلة على شهادات نظم الإدارة التابعة لمنظمة الايزو وجاي العمل على تعميمها على هيئة التقييس الخليجية وأجهزة التقييس بالدول الأعضاء.
خبر صحفي في شهر سبتمبر 2011 حول إحصائية منظمة الأيزو العالمية بشأن الجهات الحاصلة على شهادات نظام الأيزو للإدارة مثل الجودة أو سلامة الأغذية أو حماية البيئة أو أمن المعلومات وغيرها.
أعمال مركز البحرين للتميز، ضمن المتابعة التي يقوم بها قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة للأمور المتعلقة بتنفيذ متطلبات مركز البحرين للتميز فيما يخص إدارة المواصفات والمقاييس وكذلك الإدارات التابعة لشؤون التجارة في وزارة الصناعة والتجارة. فقد قام القسم بهذه المهام :
استكمل القسم متابعة تنفيذ متطلبات مركز البحرين للتميز لتحضير وزارة الصناعة والتجارة للتحكيم الثاني للمؤسسات في مرحلة التمكين حسب مفاهيم برنامج البحرين للتميز. وقامت وزارة الصناعة و التجارة بتقديم عرضها أمام لجنة التحكيم بتاريخ 21 يونيو 2011، كما وأعد القسم للجنة التحكيم خمس ملفات متكاملة عن التميز بالوزارة بتاريخ 15 يونيو 2011 .
بناء على طلب لجنة التحكيم في مركز البحرين للتميز في توثيق قصص النجاح في المؤسسات الحكومية استعدادا لعقد ملتقى افضل الممارسات ، وعلى ضوء اختيار المركز لقصة نحاج الرقابة على لعب الأطفال ، فقد أعد القسم في شهر يوليو 2011 عرضا مرئيا متكاملاً حول هذه القصة بحسب المنهجية التي طلبها المركز.
بناءً على طلب مركز البحرين للتميز للبيانات المتعلقة بعمليات التفتيش في وزارة الصناعة والتجارة ، فقد قام قسم تطبيق المواصفات وضمان الجودة بتجميع البيانات من كافة الإدارات المعنية بأعمال التفتيش لتبين مجالات وطبيعة التفتيش، طريقة التفتيش، الوقت المستغرق وأماكن

التفتيش ، المعوقات ، مع بيان عدد المفتشين ومؤهلاتهم، وقد تم تسليم البيانات كاملة إلى المركز بتاريخ 8 سبتمبر 2011.
استكمل القسم إعداد متطلبات مركز البحرين للتميز من خلال توفير الوثائق الاولية والمطلوبة لمختبر القياس. حيث تم تقديم المتطلبات عبر البريد الالكتروني لجميع إدارات وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ 7 ديسمبر 2011.

رابعاً: قسم المقاييس

تعتبر أنشطة قسم المقاييس مدخلاً مهماً لضمان القياس في المعاملات اليومية، وتنقسم أنشطته إلى فرعين أساسيين:
المترولوجيا القانونية: وتركز على الحاجة إلى تحقيق الثقة والإنصاف في القياسات التي تعني الناس مباشرة، خاصة تلك القياسات المتعلقة بالتجارة والصحة العامة والسلامة والمراقبة البيئية. وتشتمل على الإجراءات التشريعية والإدارية والتقنية كافة، التي تعمل على تحقيق جودة القياس ومصداقيته.
المترولوجيا الصناعية: وتركز على ضمان وجودة الأنشطة الصناعية المتعددة، وربط أجهزة ووحدات القياس بالنظام الدولي للقياس وذلك لتحقيق الانسجام بين جميع القياسات على المستوى العالمي وبالتالي إزالة العوائق الفنية أمام التجارة الدولية الناشئة بسبب الاختلاف في القياسات

1- الرقابة على أدوات القياس التجاري

ضمن إطار أنشطة المترولوجيا القانونية ، قام القسم منذ مطلع هذا العام في البدء بالرقابة على أدوات القياس المختلفة المستخدمة محلياً في التبادل التجاري والتي شملت على الأوزان والموازين والأمتار وأشرطة القياس وذلك عن طريق عمليات التفتيش والمعايرة والتحقق من دقة وسلامة هذه الأجهزة بالإضافة إلى استخدام الجهاز بالصورة القانونية الصحيحة. كما يقوم القسم بوسم الأجهزة باستخدام ملصق يبين تاريخ خضوعه للفحص. ويقوم القسم أيضاً بالرقابة على الواردات من أجهزة القياس من خلال التحقق من عينات مختارة من الورديات التي تدخل المملكة من خلال المنافذ (ميناء سلمان، مطار البحرين الدولي، جسر الملك فهد).

وقد بلغ عدد المحلات التي تم تغطيتها خلال عام 2011م 1359 محل وعدد أدوات القياس التي تم التحقق منها 2155 وتفصيلها كالتالي:

سنج	الكتروني	حساسة	منصة	تلقائي	كفتين	جسور	أمتار	أشرطة قياس
247	1460	0	91	325	5	25	0	2

2- شهادات المعايرة للمصانع والشركات:

استمرار لجهود إدارة المواصفات والمقاييس في تقديم الدعم الفني للشركات والمصانع المحلية، فإن قسم المقاييس واصل في هذا العام معايرة أجهزة القياس المستخدمة بالشركات والمصانع المحلية ومؤسسات القطاع العام وذلك بناءً على الطلبات المقدمة من جهتهم. وقد اشتملت الخدمة على معايرة الأوزان والموازين والأمتار وأشرطة القياس، بالإضافة إلى الورنيات والمايكرومتر، وذلك على اختلاف أنواعها وإحجامها ودرجة دقتها.
وقد بلغ عدد المصانع الطالبة للمعايرة خلال العام الحالي 40 طلب وبلغ عدد الشهادات التي اصدرتها إدارة المواصفات والمقاييس 230 شهادة.

إدارة التجارة الخارجية

تقوم إدارة العلاقات التجارية الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة وبالتنسيق مع الإدارات الأخرى المنضوية تحت وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين وكذلك مع الوزارات المعنية الأخرى ببذل قصارى جهدها من اجل الارتقاء وتطوير تجارة البحرين الخارجية وتعزيز دور البحرين كمركز رائد للتجارة والخدمات والمال والأعمال في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، حيث تمخضت هذه الجهود عن تعزيز هذا الدور الريادي الذي تقوم به البحرين وأسفر ذلك عن تطوير تجارة البحرين الخارجية مع العالم وتعزيز مركزها

التجاري إقليمياً ودولياً وخاصة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وانفتاحها على العالم وبالأخص اقتصاديا وتجارياً في ظل مبدأ الاقتصاد الحر0

اولا : الندوات والمؤتمرات والفعاليات التجارية:

تنظيم اجتماع المتابعة السابع لزيارة جلالة الملك المفدى الى المانيا بالبحرين في 13 ابريل 2011

التنظيم والمشاركة في الاجتماع الـ"14" للجنة الاقتصادية المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين-الخميس 21 ابريل 2011

التنظيم والمشاركة في زيارة سعادة وزير الصناعة والتجارة الى الولايات المتحدة الامريكية بمعية وزير العمل خلال الفترة من 26-29 يونيه 2011.

التنظيم والمشاركة في زيارة سعادة وزير الصناعة والتجارة الى المملكة المتحدة خلال الفترة من 1-5 يوليه 2011.

ثانياً: المرحلة الثالثة من مشروع تطوير تجارة البحرين الخارجية مع UNDP:

تعتبر إدارة العلاقات التجارية الخارجية هي الجهة المنسقة بين وزارة الصناعة والتجارة ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين حيث تم جلب عدد من الخبراء لإجراء الدراسات والبحوث حول المواضيع المتعلقة بكل إدارة ووضع خطط تدريبية لبناء القدرات في مجال التجارة الدولية لموظفي الحكومة ومنتسبي القطاع الخاص. حيث تم التوقيع على المرحلة الثالثة من البرنامج المشترك بين وزارة الصناعة والتجارة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الخاص بتطوير مقدرات التجارة في 27 مايو 2010، تم اختيار مدير للمشروع والعمل جاري حالياً لاختيار خبير للعلامات التجارية بالتنسيق مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين وتحديد الأولويات لتنفيذ الأنشطة للعام 2011 للإدارات الثلاثة التي سوف تستفيد من المشروع وهي إدارة العلاقات التجارية الخارجية، وإدارة الملكية الصناعية، وإدارة المواصفات والمقاييس.

ثالثا: التقارير التجارية:

قامت الإدارة بالإعداد ل 89 تقرير عن العلاقات التجارية والاقتصادية بين مملكة البحرين وعدد من الدول الشقيقة والصديقة حسب كشف التقارير المرفق.

رابعا: الاجتماعات والفعاليات التي شاركت فيها إدارة العلاقات التجارية الخارجية:

فيما يلي أهم الاجتماعات والفعاليات التي شاركت فيها الإدارة خلال الفترة من يناير – ديسمبر 2011

المشاركة الاجتماع بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين حول التكامل الاقتصادي في 26 يناير 2011.

الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بمتابعة آخر المستجدات حول مفاوضات مسودة اتفاقية تيسير التجارة في اطار المفاوضات الجارية حاليا بمنظمة التجارة العالمية بالرياض خلال الفترة من6 -7 فبراير 2011.

المشاركة في اجتماعات مركز البحرين للتميز بتاريخ 23 فبراير 2011.

المشاركة في الاجتماع الخامس للجنة متابعة تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة في مكتب الوزير بمنطقة السيف بتاريخ 7 فبراير 2011.
المشاركة في اجتماع الادارة العليا للجودة بتاريخ 3 مارس 2011.
المشاركة في اجتماعات مركز البحرين للتميز بتاريخ 23 و25 مايو 2011.
الاجتماع الثالث لفريق العمل المعني بمتابعة ودراسة مسودة اتفاقية تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية بالرياض خلال الفترة من 29-30 مايو 2011
الاجتماع الخامس والعشرون للجنة منظمة التجارة العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية العالمية بالرياض خلال الفترة من20-22 يونيه 2011
الاجتماع الثاني للجنة متطلبات الاتحاد الجمركي لدول المجلس في إطار منظمة التجارة العالمية بالرياض خلال الفترة من 5-6 يوليه 2011
الاجتماع الثالث للجنة متطلبات الاتحاد الجمركي لدول المجلس في إطار منظمة التجارة العالمية بالرياض خلال الفترة من 6-7 سبتمبر 2011.
دورة حول "النفاذ إلى أسواق المنتجات غير الزراعية" بابو ظبي خلال الفترة من 26-29 سبتمبر 2011
الاجتماع الاستثنائي للجنة الاتحاد الجمركي على هامش الاجتماع (36) للجنة وكلاء وزارات المالية بدول المجلس بابو ظبي خلال الفترة من 2-3 اكتوبر 2011
المشاركة في الدورة 27 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الاسلامي (الكومسيك) بإسطنبول خلال الفترة من 17-20 اكتوبر 2011.
التنظيم والمشاركة في الاجتماع الخامس عشر للجنة الاقتصادية المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين في 2 ديسمبر 2011.
الاجتماع السابع والعشرون للجنة منظمة التجارة العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض خلال الفترة من 26-28 ديسمبر 2011
المشاركة وتنظيم اجتماعات المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في مملكة البحرين خلال الفترة من 15-17 ديسمبر 2011.

إدارة الملكية الصناعية

أولاً – العلامات التجارية:

المعاملات للعلامات التجارية في جميع الفئات من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للعامين 2010 و2011:

الجدول التالي والرسم البياني يوضحان مقارنة بين حجم المعاملات للعامين 2010 و 2011، حيث تصاعد مجموع المعاملات الكلي لسنة 2011 والذي بلغ 28939 معاملة بنسبة 12,5% عن نظيره في عام 2010.

الشهر	السنة	الطلبات	التسجيل	النشر	التجديدات	التفتيش	التأشيرات	المجموع
يناير	2010	381	49	1027	216	84	263	2020
	2011	771	256	1348	191	160	308	3034
فبراير	2010	452	47	392	148	83	357	1479
	2011	752	283	0	115	121	239	1510
مارس	2010	798	16	0	152	128	398	1792
	2011	505	810	543	119	159	360	2496
أبريل	2010	588	301	1211	119	93	509	2821
	2011	668	828	1009	186	149	566	3406

مايو	2010	654	207	551	90	97	261	1860
	2011	535	846	0	123	131	558	2193
يونيه	2010	410	387	1658	44	272	189	2960
	2011	541	675	524	99	124	341	2304
يوليه	2010	649	467	396	109	92	247	1960
	2011	804	400	802	184	131	680	3001
أغسطس	2010	717	371	209	118	107	616	2138
	2011	845	171	1718	104	104	808	3750
سبتمبر	2010	502	258	345	146	86	416	1753
	2011	683	123	0	125	125	639	1695
أكتوبر	2010	482	1086	1335	115	138	471	3627
	2011	561	770	477	211	111	587	2631
نوفمبر	2010	579	783	1163	138	151	794	3608
	2011	916	196	592	216	100	899	2919
المجموع	2010	6212	3972	8287	1395	1331	4521	25718
	2011	7581	5358	7013	1667	1415	5905	28939

جدول يوضح حجم المعاملات للعلامات التجارية في جميع الفئات من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للعامين 2010 و2011

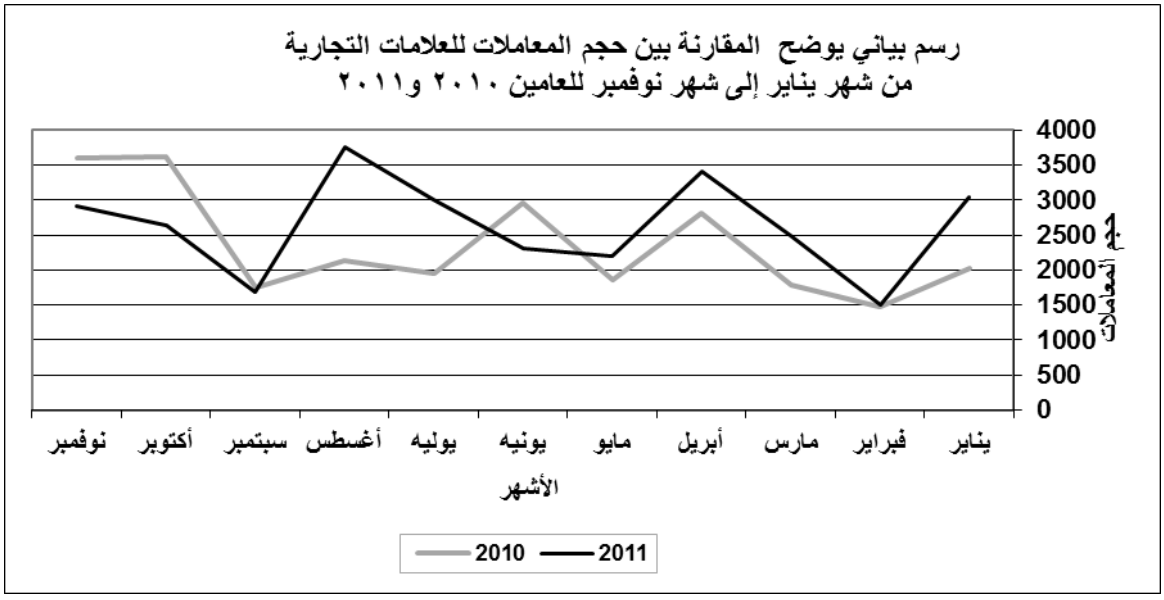

رسم بياني يوضح المقارنة بين حجم المعاملات للعلامات التجارية من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للعامين 2010 و2011

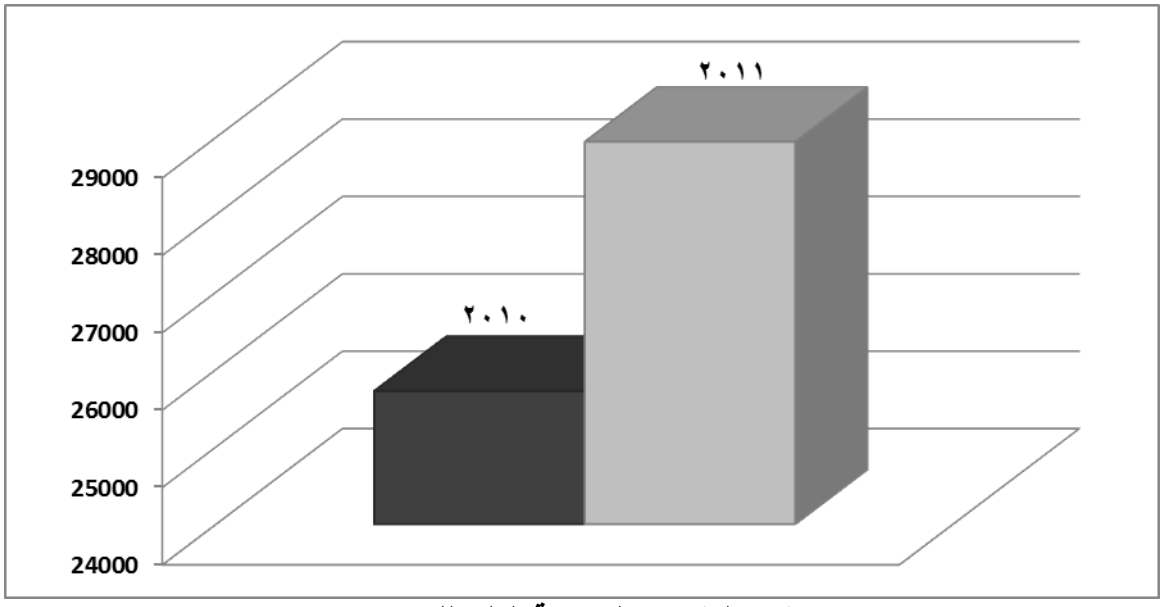

رسم بياني يوضح مجموع معاملات العلامات التجارية الكلي للعامين 2010 و2011

مقارنة بين الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لنظام بروتوكول مدريد لكل فئة والطلبات المحلية المقدمة إلى مكتب العلامات التجارية مباشرة لكل فئة من شهر يناير إلى شهر نوفمبر من العامين 2010 و 2011:

يلاحظ من الجدول والرسمان البيانيان التاليان ما يلي:
خلال عام 2011 تبين بأن عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لنظام بروتوكول مدريد قد تجاوزت عدد الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب العلامات بمعدل 67,2%.
ارتفاع نسبة عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لنظام بروتوكول مدريد خلال عام 2011 بنسبة 37,8% عن عام 2010، وارتفاع عدد الطلبات المحلية المقدمة من خلال مكتب العلامات التجارية بمملكة البحرين بنسبة 2,4% عن عام 2010.

الشهر	السنة	الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لنظام بروتوكول مدريد	الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب العلامات التجارية	المجموع الكلي لكل شهر
يناير	2010	200	181	381
	2011	499	272	771
فبراير	2010	271	181	452
	2011	557	194	751
مارس	2010	538	260	798
	2011	287	218	505
أبريل	2010	268	320	588
	2011	455	213	668
مايو	2010	376	278	654
	2011	238	297	535
يونيه	2010	153	257	410
	2011	153	388	541
يوليه	2010	363	286	649
	2011	557	247	804

أغسطس	2010	390	327	717
	2011	569	276	845
سبتمبر	2010	281	221	502
	2011	511	172	683
أكتوبر	2010	241	241	482
	2011	314	247	561
نوفمبر	2010	361	218	579
	2011	603	313	916
المجموع الكلي السنوي	2010	3442	2770	6212
	2011	4743	2837	7580

جدول يوضح حجم المعاملات للعلامات التجارية في جميع الفئات من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للعامين 2010 و2011

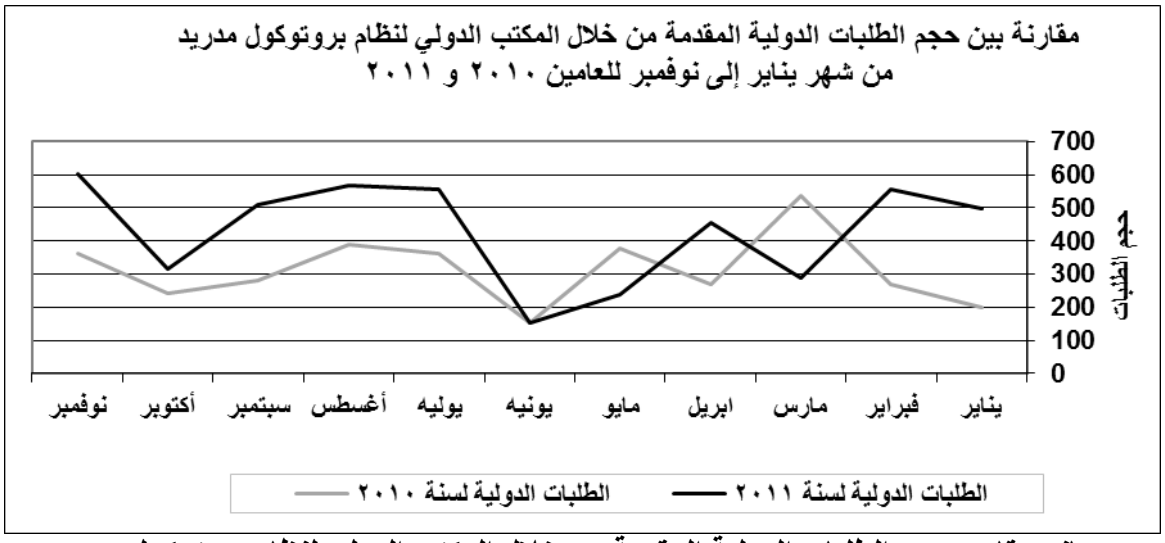

رسم بياني يقارن حجم الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لنظام بروتوكول مدريد من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للعامين 2010 و2011

رسم بياني يقارن حجم الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب العلامات التجارية من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للعاميين 2010 و2011

مقارنة بين عدد الاعتراضات من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للأعوام من 2010 إلى 2011:

يلاحظ من الجدول التالي والرسم البياني أن عدد الاعتراضات من شهر يناير إلى شهر نوفمبر لعام 2011 قد انخفضت بمعدل 9,5% مع نظيرتها في عام 2010.

الشهر	السنة	عدد الاعتراضات المقدمة		المجموع الكلي
		وطني	دولي	
يناير	2010	0	1	1
	2011	12	0	12
فبراير	2010	1	8	9
	2011	2	0	2
مارس	2010	0	14	14
	2011	11	0	11
أبريل	2010	4	0	5
	2011	1	0	1
مايو	2010	9	0	17
	2011	15	5	20
يونيه	2010	14	0	28
	2011	9	0	9
يوليه	2010	11	0	11
	2011	2	0	2
أغسطس	2010	13	0	13
	2011	8	2	10
سبتمبر	2010	0	0	0
	2011	2	1	3
أكتوبر	2010	1	0	1
	2011	5	0	5
نوفمبر	2010	5	0	5
	2011	4	0	4
المجموع الكلي السنوي	2010	58	23	81
	2011	71	3	74

جدول يوضح المقارنة لعدد الاعتراضات من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للأعوام من 2010 إلى 2011

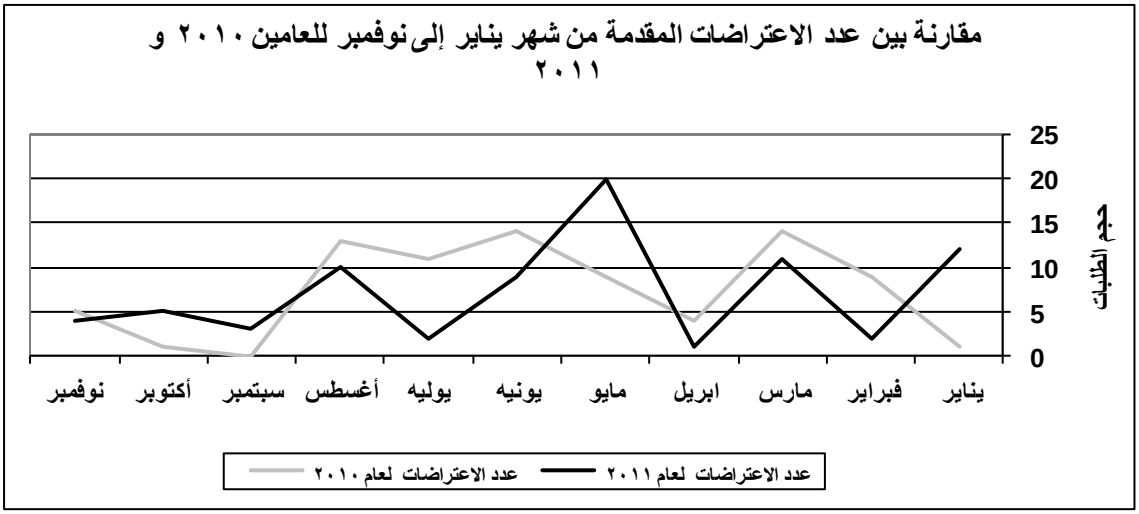

رسم بياني يوضح المقارنة لعدد الاعتراضات من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للأعوام من 2010 إلى 2011

مقارنة لعدد العلامات المرفوضة من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للعامين 2010 و2011:

يلاحظ من الجدول التالي والرسم البياني أن عدد العلامات المرفوضة من شهر يناير إلى شهر نوفمبر لعام 2011 قد انخفضت بمعدل 385,7% مع نظيرتها في عام 2010.

الشهر	السنة	عدد المرفوضات المقدمة		المجموع الكلي
		وطني	دولي	
يناير	2010	37	35	72
	2011	0	2	2
فبراير	2010	18	3	21
	2011	0	5	5
مارس	2010	1	15	16
	2011	10	0	10
أبريل	2010	15	5	20
	2011	7	0	7
مايو	2010	31	37	68
	2011	3	0	3
يونيه	2010	33	4	37
	2011	0	16	16
يوليه	2010	18	0	18
	2011	0	2	2
أغسطس	2010	6	0	6
	2011	0	3	3
سبتمبر	2010	24	4	28
	2011	0	12	12
أكتوبر	2010	10	2	12

	2011	1	2	3
نوفمبر	2010	7	1	8
	2011	0	0	0
المجموع الكلي السنوي	2010	200	106	306
	2011	21	42	63

جدول يوضح المقارنة لعدد المرفوضات من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للأعوام من 2010 إلى 2011

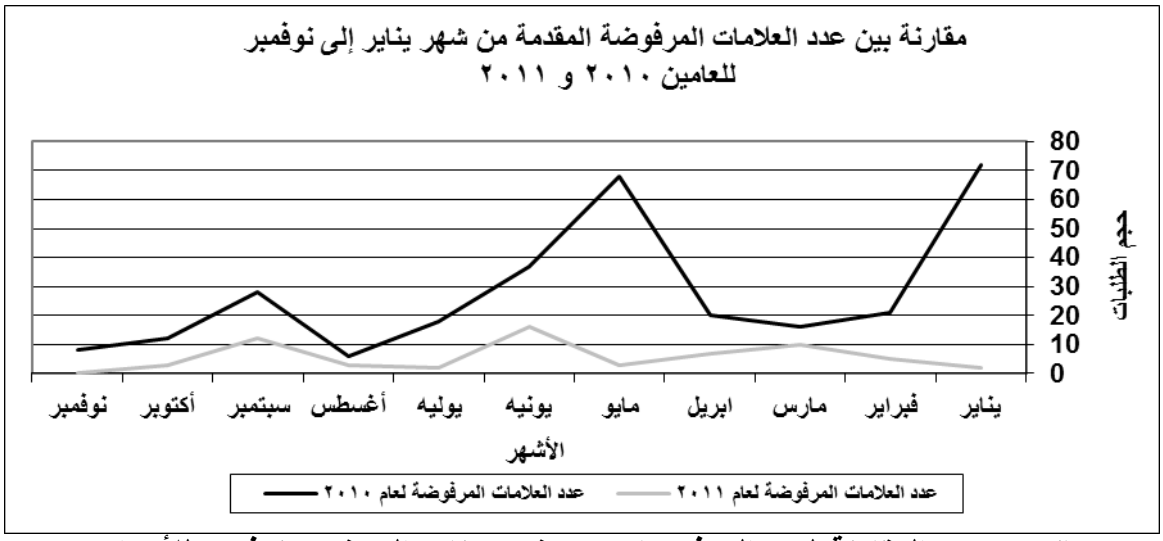

رسم بياني يوضح المقارنة لعدد المرفوضات من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للأعوام من 2010 إلى 2011

ثانياً: الرسوم والنماذج الصناعية:

مقارنة بين حجم المعاملات للرسوم والنماذج الصناعية من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للعامين من 2010 إلى 2011:

الجدول التالي والرسم البياني يوضحان مقارنة بين حجم المعاملات من شهر يناير إلى نوفمبر للعامين 2010 و 2011، حيث تصاعد مجموع المعاملات الكلي لسنة 2011 والذي بلغ 451 معاملة بنسبة 14,5% عن نظيره في عام 2010.

الشهر	السنة	الطلبات	التسجيل	النشر	التجديدات	التفتيش	التأشيرات	المجموع
يناير	2010	1	2	1	0	0	0	4
	2011	3	0	0	49	0	2	54
فبراير	2010	4	0	1	0	0	0	5
	2011	9	7	7	13	0	1	37
مارس	2010	2	3	1	0	0	0	6
	2011	9	0	0	3	0	1	13
أبريل	2010	1	8	0	4	0	0	13
	2011	3	0	0	13	0	0	16
مايو	2010	12	2	3	14	1	2	34
	2011	4	2	4	14	0	2	26
يونيه	2010	4	0	68	13	1	1	87
	2011	3	0	0	58	2	2	65
يوليه	2010	10	0	0	9	1	5	25
	2011	8	0	0	45	0	8	61

أغسطس	2010	0	2	1	9	0	0	12
	2011	5	40	40	19	0	0	104
سبتمبر	2010	3	4	4	18	2	11	42
	2011	7	0	0	19	0	3	29
أكتوبر	2010	5	69	2	42	0	4	122
	2011	1	7	7	9	0	1	25
نوفمبر	2010	13	1	4	20	0	8	46
	2011	3	4	1	13	0	0	21
المجموع	2010	55	91	83	129	5	31	394
	2011	55	60	59	255	2	20	451

جدول يوضح حجم المعاملات للرسوم والنماذج الصناعية من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للعامين من 2010 إلى 2011

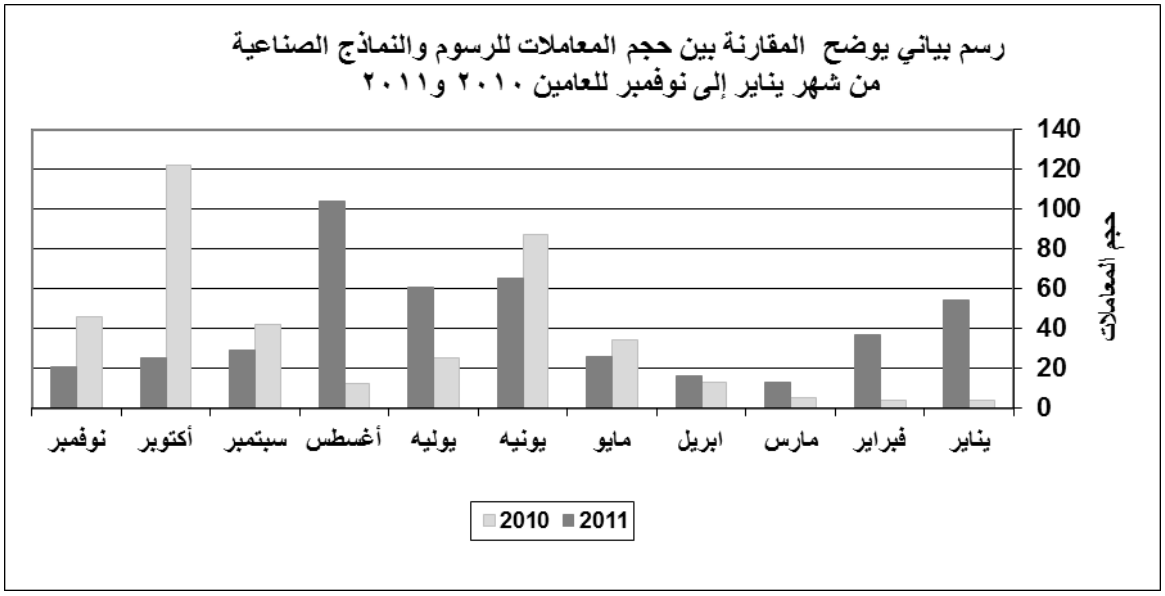

رسم بياني يوضح حجم المعاملات للرسوم والنماذج الصناعية من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للعامين من 2010 إلى 2011

ثالثاً– براءات الاختراع:

مقارنة بين حجم المعاملات لبراءات الاختراع من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للأعوام من 2010 إلى 2011:

الجدول التالي والرسم البياني يوضحان مقارنة بين حجم المعاملات خلال الربع الأول للعامين 2010 و 2011، حيث تصاعد مجموع المعاملات الكلي لسنة 2011 والذي بلغ 323 معاملة بنسبة 5,6% عن نظيره في عام 2010.

الشهر	السنة	الطلبات	التسجيل	النشر	التجديدات	التفتيش	التأشيرات	المجموع
يناير	2010	8	0	0	4	0	0	12
	2011	11	0	0	22	2	4	39
فبراير	2010	6	0	0	4	1	0	11
	2011	10	0	0	4	6	0	20
مارس	2010	11	0	0	9	0	41	61
	2011	10	2	0	15	0	1	28

أبريل	2010	10	0	0	6	10	0	26
	2011	24	0	1	7	4	2	38
مايو	2010	10	0	1	3	1	2	17
	2011	9	0	1	6	2	1	19
يونيه	2010	17	0	0	20	0	4	41
	2011	12	0	0	16	5	0	33
يوليه	2010	11	0	0	8	1	2	11
	2011	7	0	0	3	0	4	14
أغسطس	2010	11	2	2	8	11	0	34
	2011	4	0	0	7	2	0	13
سبتمبر	2010	10	0	0	33	0	11	54
	2011	11	0	1	25	14	1	52
أكتوبر	2010	7	0	2	5	0	1	15
	2011	12	0	7	10	9	1	39
نوفمبر	2010	10	0	0	3	0	0	13
	2011	12	0	1	6	8	1	28
المجموع	2010	111	2	5	103	24	61	306
	2011	122	2	11	121	52	15	323

جدول يوضح حجم المعاملات لبراءات الاختراع من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للأعوام من 2010 إلى 2011:

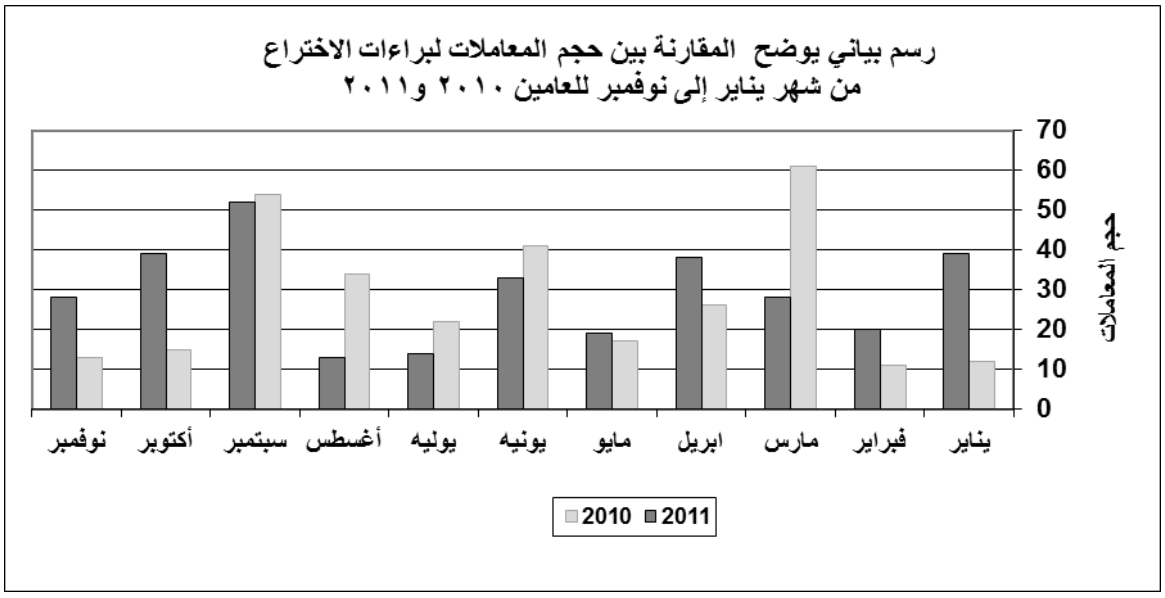

رسم بياني يوضح حجم المعاملات لبراءات الاختراع من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للأعوام من 2010 إلى 2011:

مقارنة بين الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات لكل فئة والطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب براءات الاختراع الوطني من شهر يناير إلى شهر نوفمبر من العامين 2010 و 2011:

يلاحظ من الجدول والرسمان البيانيان التاليان ما يلي:
خلال عام 2011 تبين بأن عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات والتي بلغت 119طلب قد تجاوزت عدد الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب براءات الاختراع الوطني والتي بلغت 3 طلبات.
ارتفاع نسبة عدد الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات خلال عام 2011 بنسبة 1,7% عن عام 2010، وارتفعت عدد الطلبات المحلية المقدمة من خلال مكتب براءات الاختراع الوطني بمملكة البحرين بنسبة 200% عن عام 2010.

الشهر	السنة	الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات	الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب براءات الاختراع الوطني	المجموع الكلي لكل شهر
يناير	2010	8	0	8
	2011	11	0	11
فبراير	2010	6	0	6
	2011	8	2	10
مارس	2010	11	0	11
	2011	9	1	10
أبريل	2010	9	1	10
	2011	24	0	24
مايو	2010	10	0	10
	2011	9	0	9
يونيه	2010	17	0	17
	2011	12	0	12
يوليه	2010	11	0	11
	2011	7	0	7
أغسطس	2010	11	0	11
	2011	4	0	4
سبتمبر	2010	10	0	10
	2011	11	0	11
أكتوبر	2010	7	0	7
	2011	12	0	12
نوفمبر	2010	9	1	10
	2011	12	0	12
المجموع الكلي السنوي	2010	117	1	118
	2011	119	3	122

جدول يوضح حجم المعاملات لبراءات الاختراع من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للعامين 2010 و 2011

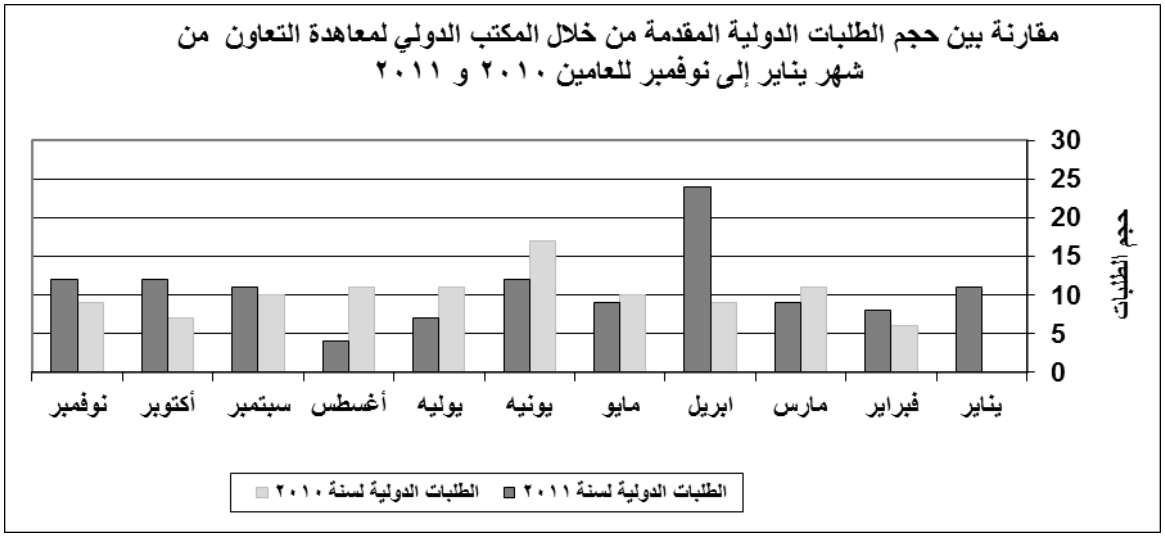

رسم بياني يقارن حجم الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات
من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للعاميين 2010 و 2011

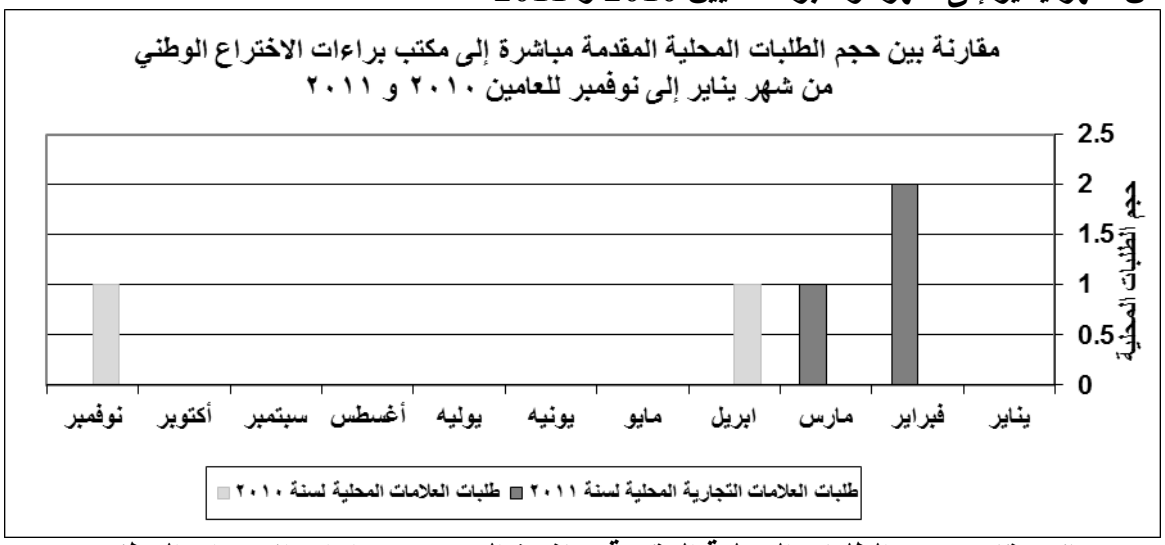

رسم بياني يقارن حجم الطلبات المحلية المقدمة مباشرة إلى مكتب براءات الاختراع الوطني من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للعاميين 2010 و2011

رابعاً: مقارنة لعدد الشكاوي المقدمة من شهر يناير إلى شهر نوفمبر بين الأعوام 2010 و2011:

يلاحظ من الجدول التالي والرسم البياني انخفاض عدد شكاوي التقليد من شهر يناير إلى شهر نوفمبر لعام 2011 بمعدل 25% مع نظيرتها في عام 2010، وقد يعود ذلك الانخفاض إلى وعي التجار بأهمية العلامات التجارية وعدم التعدي على حقوق الآخرين.

الشهر	السنة	شكوى تقليد بشأن العلامات التجارية	شكوى تقليد بشأن براءات الاختراع	شكوى تقليد بشأن الرسوم والنماذج الصناعية	المجموع الكلي لكل شهر
يناير	2010	7	0	0	7
	2011	3	0	0	3
فبراير	2010	2	0	0	2
	2011	0	0	0	0
مارس	2010	39	0	0	39
	2011	16	0	0	16
أبريل	2010	0	1	0	1
	2011	0	0	0	0
مايو	2010	0	0	0	0
	2011	1	0	0	1
يونيه	2010	2	1	0	3
	2011	6	1	0	7
يوليه	2010	19	0	0	19
	2011	0	0	0	0
أغسطس	2010	1	0	0	1
	2011	1	0	0	1
سبتمبر	2010	2	0	0	2
	2011	14	0	0	14
أكتوبر	2010	2	0	0	2
	2011	27	0	0	27
نوفمبر	2010	14	0	0	14
	2011	2	0	0	2
المجموع الكلي السنوي	2010	88	2	0	90
	2011	71	1	0	72

جدول يوضح المقارنة لعدد الشكاوي المقدمة من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للأعوام من 2010 إلى 2011

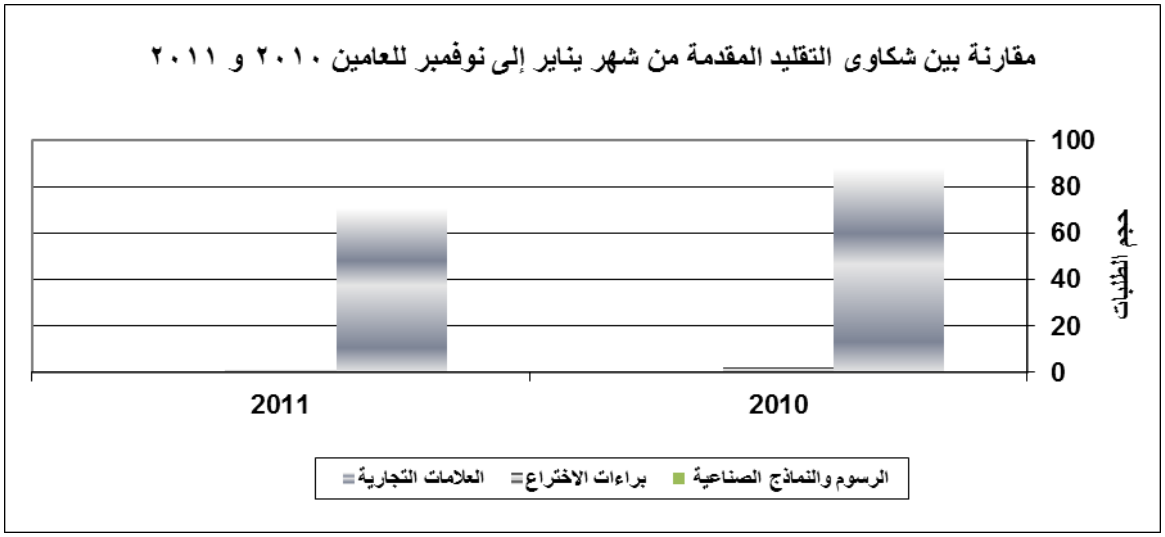

رسم بياني يوضح المقارنة لعدد الشكاوي المقدمة في فروع إدارة الملكية الصناعية من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للأعوام من 2010 إلى 2011

خامساً: مقارنة للإيراد السنوي خلال الربع السنوي الأول من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للأعوام من 2007 إلى 2011:

يلاحظ من الجدول التالي والرسم البياني أن نسبة الإيراد السنوي لعام 2011 قد ازدادت بما يعادل 68,1% عن متوسط عدد السنوات الأربعة السابقة، حيث بلغ متوسط نسبة الإيراد للأعوام من 2007 إلى 2010 نحو 785281,25، وازدادت بمعدل 17,3% عن عام 2010. كما وأن إدارة الملكية الصناعية لم تستلم بعد المبالغ المستحقة عن الطلبات الدولية المقدمة من خلال المكتب الدولي لنظام بروتوكول مدريد لشهر نوفمبر لعام 2011 والتي من المتوقع أن تستلمها الإدارة خلال الأشهر القادمة والتي قد تؤدي إلى ازدياد الإيراد.

الشهر	الإيراد بالدينار البحريني				
	2007	2008	2009	2010	2011
يناير	40219	8.100228	89.82201	69724	112431
فبراير	61150	5.52089	44.83222	87761	94920
مارس	58587	1.103336	82.109409	77456	132528
أبريل	42958	124751.8	108085.6	98497	148651
مايو	40351.226	128997	101547.1	75492	137950
يونيه	53920.35	94118	120099	121079	159525
يوليه	66896.94	113655	80044.58	112602	126089
أغسطس	71262.32	106273.7	83832.15	102202	119496
سبتمبر	95991.76	109477.6	95002.96	97944	111635
أكتوبر	108977,08	5,133973	51,84040	141119,8	130279
نوفمبر	8,99233	9,146956	8,113540	8,141356	46597
المجموع	739548	1214587	1061756	1125234	1320101

جدول يوضح مقارنة لإيراد إدارة الملكية الصناعية من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للأعوام من 2007 إلى عام 2011

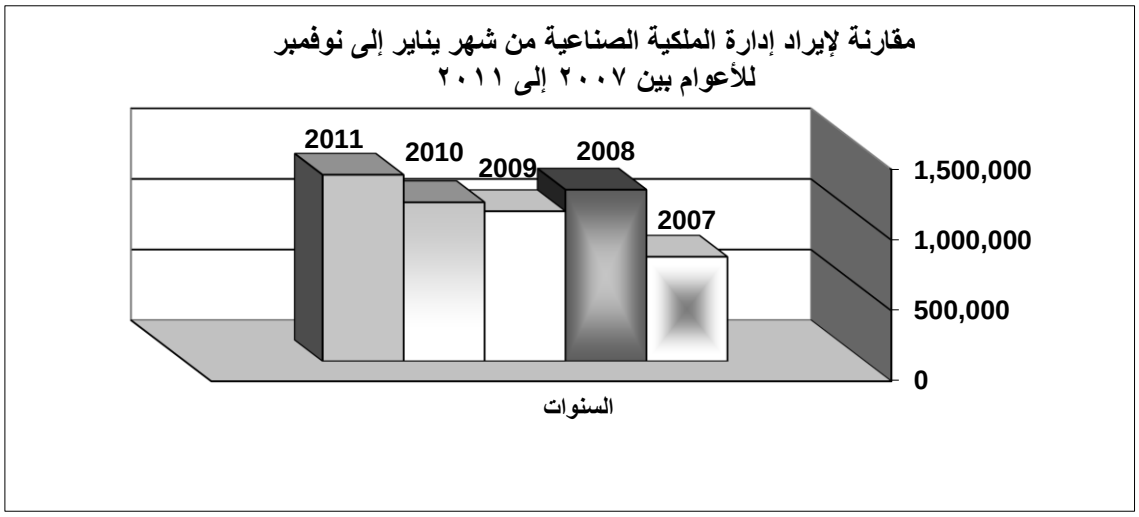

رسم بياني يبين المقارنة لإيراد الملكية الصناعية من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للأعوام من 2007 إلى 2011

سادساً: عدد المستفيدين من الخدمات التي تقدمها إدارة الملكية الصناعية وعدد المعاملات المنجزة من شهر يناير إلى شهر نوفمبر الأول للأعوام من 2007 إلى 2011:

الخدمات التي تقدمها إدارة الملكية الصناعية تشمل كافة القطاعات داخل وخارج مملكة البحرين، حيث يتم تسجيل الملكية الصناعية للأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة والعامة، وبالتالي فإن عدد المستفيدين يساوي عدد المعاملات المختلفة التي تم تقديمها. وقد بلغ العدد الكلي للمستفيدين من شهر يناير إلى شهر نوفمبر لعام 2011 حوالي 29713 مستفيد. علماً بأنه ليس بالضرورة أن يقدم طلب التسجيل أو التأشير الشخص نفسه وإنما من خلال وكيل تسجيل ملكية صناعية محلي.

هذا وقد ارتفعت نسبة المستفيدين من شهر يناير إلى شهر نوفمبر من عام 2011 بمعدل 39,6% عن متوسط عدد السنوات الأربعة السابقة ، حيث بلغ متوسط عدد المستفيدين من شهر يناير إلى نوفمبر للأعوام من 2007 إلى 2011 نحو 21278,25، كما وقد ارتفعت نسبة المستفيدين بمعدل 15,5% عن عام 2010.

السنة	الطلبات	التسجيل	النشر	التجديدات	التفتيش	التغييرات	المجموع الكلي
2007	8774	2781	2253	1144	1367	2341	18660
2008	9767	2752	3831	1155	1484	2866	21855
2009	7003	1871	3966	1348	1148	3544	18880
2010	6212	3972	8287	1395	1331	4521	25718
2011	7758	5420	7083	2043	1469	5940	29713
المجموع	39514	16796	25420	7085	6799	19212	114826

جدول يوضح حجم المعاملات لإدارة الملكية الصناعية من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للأعوام من 2007 إلى عام 2011

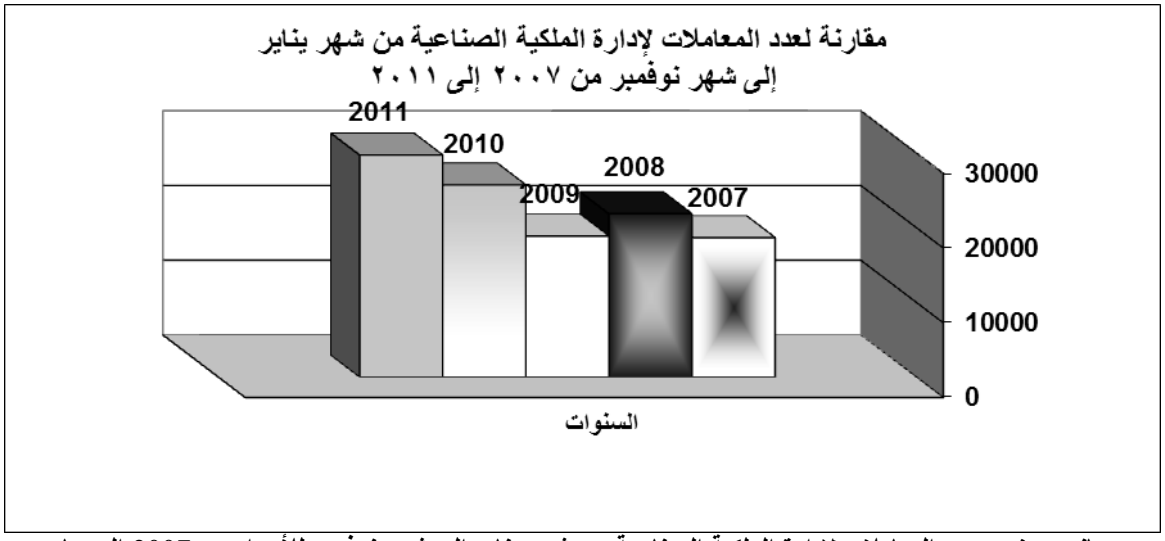

رسم بياني يوضح حجم المعاملات لإدارة الملكية الصناعية من شهر يناير إلى شهر نوفمبر للأعوام من 2007 إلى عام 2011

إدارة فحص المعادن والأحجار الكريمة

أولاً : قسم فحص ووسم المعادن الثمينة

الإنتاج :

بلغ مجموع الإنتاج الكلي لقسم فحص ووسم المعادن لعام 2011م ، من حيث عدد المصوغات 559,949 مصوغ ، ومن حيث الوزن 4,866,793.14 جرام (4,866 كيلو جرام - 4.9 طن تقريباً).

بمقارنة نسبة الإنتاج الكلي لقسم فحص ووسم المعادن من المعادن الثمينة للعامين 2010م و 2011م يلاحظ وجود نسبة نقصان ملحوظة ؛ حيث بلغت نسبة النقصان في أعداد المصوغات المقدمة للفحص والوسم بما معدله -22 % ، بينما بلغت نسبة النقص في أوزان المصوغات حوالي -30 % ، عن العام االمنصرم 2010. وذلك نتيجة للزيادة المضردة والغير مسبوقة في اسعار الذهب والمعادن الثمنية الأخرى ، إضافة للمتغيرات السياسية والأقتصادية التي تمر بها المنطقة والعالم بشكل عام.

رجوعاً لجدول الإنتاج أدناه ، يبدوا أيضاً وبشكل ملحوظ نسبة النقصان في أعداد وأوزان المشغولات المقدمة للفحص والوسم في القسم مقارنة بالنصف الأول من هذا العام وذلك كنتيجة طبيعية للضروف السياسية والأقتصادية التي اشرنا لها سابقاً.

الإنتاج الكلي لقسم فحص ووسم المعادن

النصف	H2-2011	H1-2011	H2-2010	H1-2010
العدد	267,415	292,534	389,108	412,275
النسبة	- 8.6 %	- 24.8 %	- 5.6 %	-
الوزن بالطن	2.31	2.56	3.12	3.13
النسبة	- 9.8 %	- 17.9 %	- 0.3 %	-

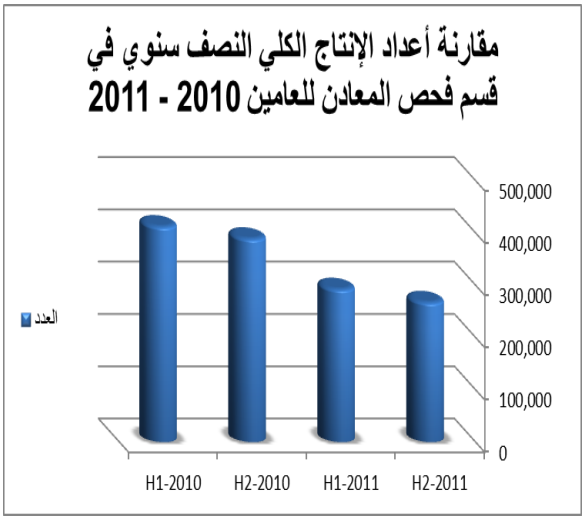

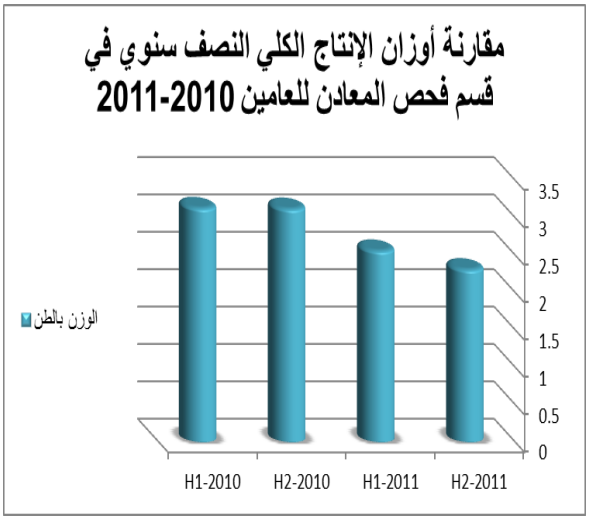

المصوغات المنجزة بتقنية الليزر

بلغ مجموع إنتاج القسم الكلي من المصوغات المنجزة بالليزر لعام 2011م ، من حيث العدد 37121 مصوغ ، ومن حيث الوزن 419433.8 جرام (419 كيلوجرام) ، أي ما يشكل 6.6 % من العدد الكلي للمصوغات المنجزة في العام نفسه ، ونسبة تعادل 8.6 % من أوزان المصوغات المنجزة في الفترة ذاتها ، وهو إنعكاس للتوجه العام نحو التحول لتطبيق مشروع الدمغ النظيف.

كما هو متوقع أيضاً تبين أن الإنتاج الكلي للقسم من المصوغات الموسومة بالليزر إنخفض نوعاً ما ، تناغماً مع الإداء العام لأسواق الذهب والمجوهرات العالمية والمحلية ، حيث بلغت نسبة - 13 % من حيث العدد ، و – 10 % من حيث الوزن مقارنة بالعام 2010م.

بالرغم من الإنخفاظ الكلي في أعداد وأوزان المصوغات المنجزة في القسم ، إلا أن نسبة المصوغات المنجزة بتقنية الليزر بالنسبة للمصوغات الكلية إرتفعت مقارنة بالعام 2010م ، حيث أن النسبة العددية إرتفعت من 4.7 % لتصل إلى 6.6 % ، وكذلك بالنسبة لأوزان المصوغات المنجزة بالليزر فقد أرتفعت من 7 % إلى 8.6 %. وهذا يدلل على أهمية هذه التقنية وما لها من أثر ملحوظ على جودة إنتاج القسم من الدمغة النظيفة والتي لاقت إستحساناً وإقبالاً ملحوظاً من قبل عملاء القسم.

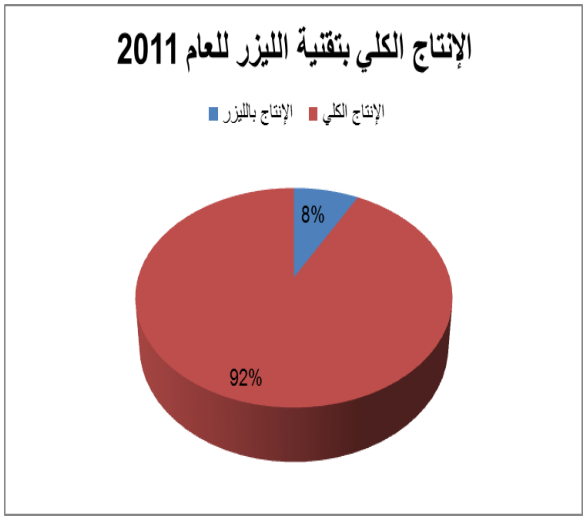

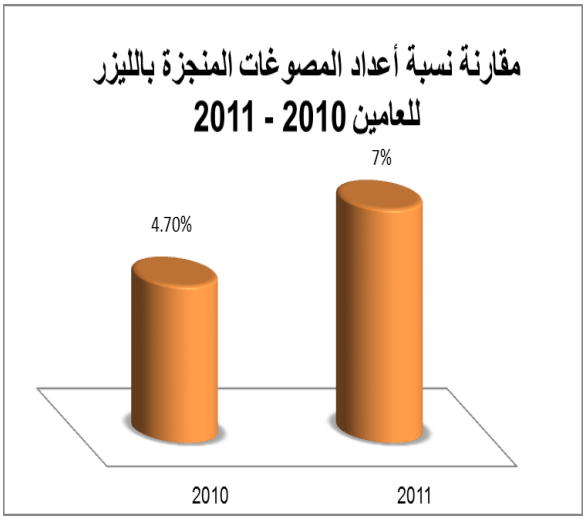

المصوغات المرفوضة والغير مجازة

بلغ المجموع الكلي للمصوغات المرفوضة والغير مجازة للدمغ في القسم للعام 2011م من حيث العدد 7780 مصوغ ، ومن حيث الوزن 69,415.94 جرام (70 كيلوجرام). وتعتبر غالبية المصوغات المرفوضة والغير مجازة من المصوغات الأجنبية المستوردة من خارج مملكة البحرين وذلك لعدم مطابقتها للمواصفات الفنية وإشتراطات التصنيع بحسب قانون مملكة البحرين.

تعادل نسبة المصوغات المرفوضة والغير مجازة حوالي 1.4 % تقريباً من مجموع المصوغات الإجمالي المقدم للفحص والوسم في قسم فحص ووسم المعادن للعام 2011م ، وبذلك تعتبر هذه

النسبة ثابتة في العامين الماضيين مما يدلل على الإستمرار في إستخدام التقنية الحديثة في تصنيع مشغولات المعادن الثمينة والإلتزام من قبل المصنعين والمستوردين بالأشتراطات الفنية الخاصة بالمعادن الثمينة في مملكة البحرين.

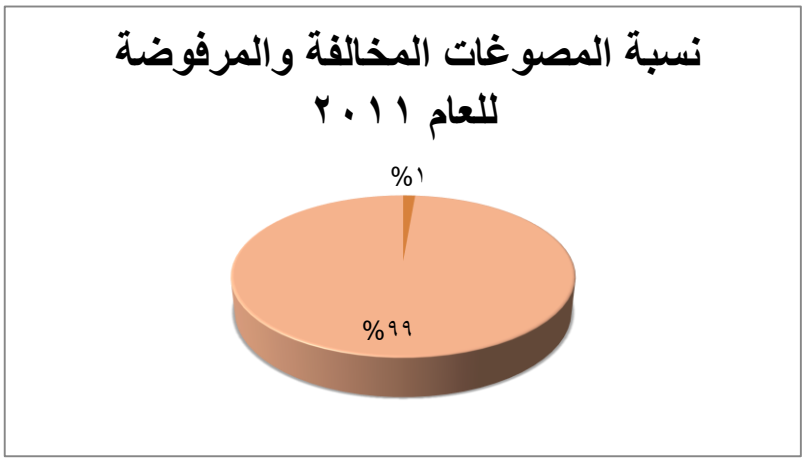

المصوغات المنجزة بالخدمة المستعجلة

بلغ المجموع الكلي للمصوغات المنجزة بالخدمة المستعجلة في العام 2011م من حيث العدد 4775 مصوغ ومن حيث الوزن 12521.655 (12 كيلوجرام) وهو ما مجموعه 0.85% من المجموع الكلي لأعداد المصوغات المنتجة في القسم للفترة ذاتها ، وللعلم تتيح هذه الخدمة للعملاء إمكانية إستلام مصوغاتهم في يوم العمل ذاته إذا استوفت الأشتراطات الخاصة بذلك.

بمقارنة نسبة أعداد المصوغات المنجزة بالخدمة المستعجلة للعام 2011م بالعام 2010م ، نلاحظ إرتفاعاً نسبياً بلغ مقداره 1.5% ، حيث كانت النسبة حوالي 0.7 % وارتفعت لتصل إلى 0.85% ، مما بدوره يدلل على التوجه لإحلال الدمغة النظيفة بلد الدمغة لتقليدية.

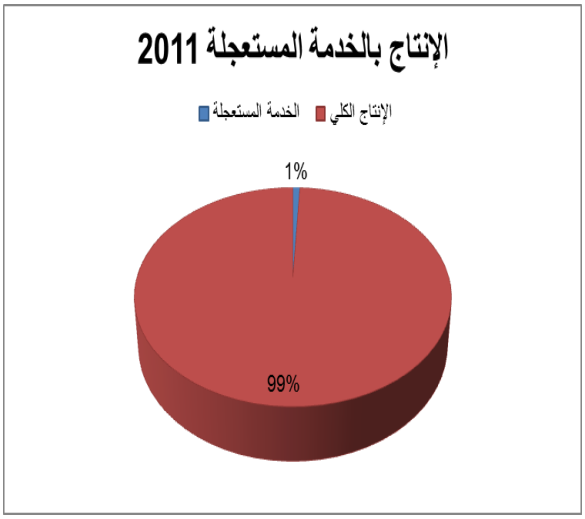

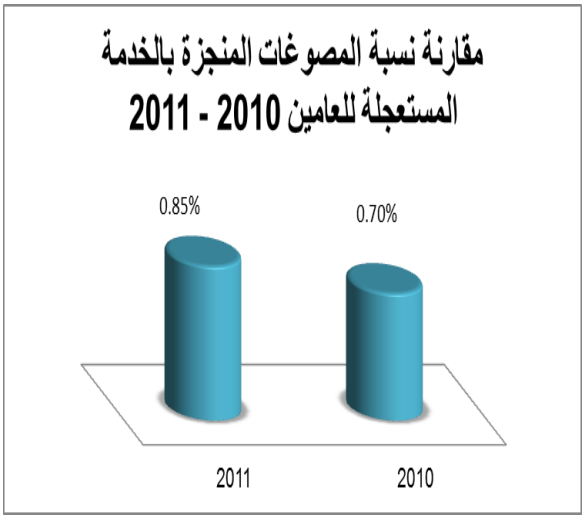

التفتيش:

بلغ مجموع الحملات التفتيشية التي قامت بها الإدارة على محلات الذهب والمجوهرات في مملكة البحرين للعام 2011 حوالي 37 حملة وبواقع 217 محل في محافظات المملكة الخمس ، والجدول التالي يبين عدد الحملات التفتيشية وعدد المحلات المشمولة خلال هذه الحملات بحسب توزيعها في المحافظات المختلفة.

الحملات التفتيشية للعام 2011					
المحافظة	العاصمة	المحرق	الوسطى	الجنوبية	الشمالية
عدد الحملات	27	3	2	2	3
عدد المحلات	163	17	11	11	15
النسبة %	75	8	5	5	7

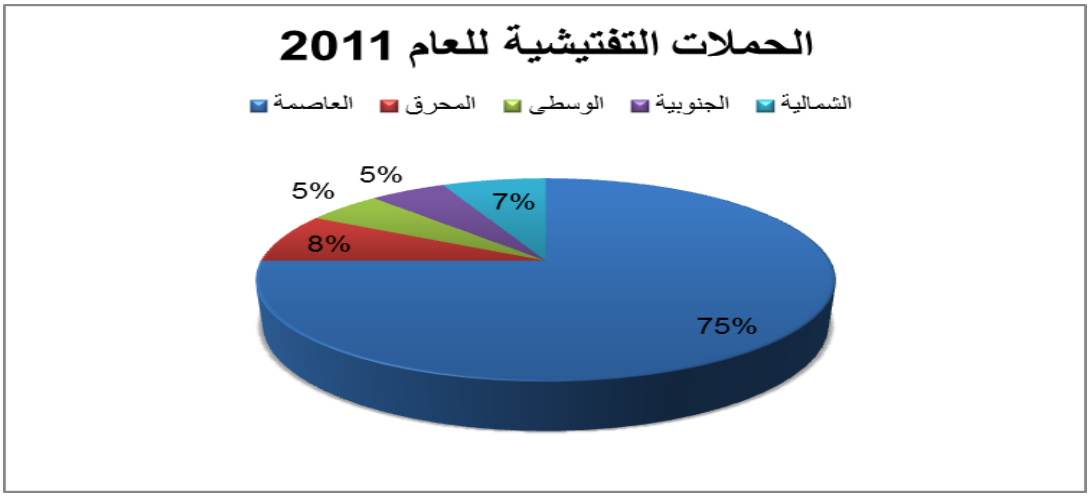

تنوعت حملات التفتيش للعام 2011م ، على حملات التفتيش المبرمجة والمقررة ضمن برنامج التفتيش وتلك العشوائية والمفاجئة بحسب مقتضيات طبيعة النشاط التجاري في سوق مملكة البحرين. حيث شملت الحملات التفتيش على ورش صناعة ومحلات تجارة وبيع مشغولات المعادن الثمينة المحلية والأجنبية للتدقيق على مطابقتها لمتطلبات الرقابة ووجود علامات الوسم الرسمي ، إضافة للمواصفات الفنية وإشتراطات التصنيع وفق قانون مملكة البحرين.

تم ضبط عدد من المخالفات بما مقداره 11 مخالفة لعرض مشغولات مختلفة بغرض العرض من غير وجود الدمغة الرسمية وبعد التحقيق تأكد بعدم إلمام عمال المبيعات بقوانين المملكة في هذا الصدد وطلب من صاحب العمل تقديم تعهد بعد تكرار ذلك. وتلافياً لتكرار حدوث لك التجاوزات تم الإجتماع بأكثر من صاحب محل مجوهرات وتبيان هذه التجاوزات وتوزيع كمية من نسخ قانون مملكة البحرين للرقابة على المعادن الثمينة.

تم مواصلة برنامج جمع عينات من الذهب الأجنبي المستورد ذو العيارات الدنيا (18 قيراط واقل) للتحقق من مطابقتها لأشتراطات الرقابة وبهدف مد سلطة الرقابة الكاملة عليها مستقبلاً بعد إستيفاء متطلبات هذا البرنامج.

كذلك تم مواصلة برنامج التحقق من مادة اللحام المستخدمة في صناعة المشغولات المحلية ، وذلك بجمع عينات من مادة اللحام من ورش التصنيع والتحقق من عياراتها القانونية وتصحيح أوضاع المخالفة منها وتسليمها لأصحابها.

تقديم الأستشارات الفنية لقطاع المجوهرات المحلي

في إطار الجهود التي تقوم بها الإدارة للرقي بقطاع صناعة وتجارة المعادن الثمينة والمجوهرات في مملكة البحرين ، قدمت الإدارة عدد من الخدمات للمعنيين بهذا القطاع وتتلخص في النقاط التالية:
توزيع طرق إعداد خلطات مادة اللحام المستخدمة في صناعة الذهب بعياراته المختلفة على أصحاب ورش صناعة المجوهرات المحلية.
تقديم الأحصائيات الخاصة بالإنتاج لأصحاب المجوهرات وبحسب كل سجل بناء على طلب العملاء.
توزيع النشرات التوعوية وكتيبات قانون الرقابة على محلات المجوهرات والمعادن الثمنية في المملكة.

ثانياً : فحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة
الإنتاج:
بلغ مجموع الأعمال الواردة لقسم فحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة عام 2011م (2580) عمل بغرض الفحص وبنسبة تقل عن عام 2010م بحوالي (10%) حيث بلغت عدد الأعمال وقتها (2869) عمل ، ويعزي هذا النقص الطفيف إلي ركود تجارة المجوهرات في النصف الأول من عام 2011 بسبب الأزمة السياسية التي مرة بها المملكة خلال تلك الفترة.

عدد الأعمال المفحوصة عام 2011 مقارنة بعام 2010

بلغ عدد اللؤلؤ الطبيعي المفحوص في عام 2011 ، 511512 لؤلؤة.
بلغ عدد اللؤلؤ المزروع المفحوص في عام 2011 ، 26777 لؤلؤة .
بلغ المجموع الكلي للؤلؤ المفحوص في عام 2011 ، 538289 لؤلؤة
بلغ عدد عقود اللؤلؤ المفحوصة 1298 عقد .
بلغ عدد الأحجار الطبيعية المفحوصة في عام 2011 ، 14393 حجر.
بلغ عدد الأحجار الصناعية المفحوصة في عام 2011 ، 112 حجر .
بلغ المجموع الكلي للأحجار المفحوصة في عام 2011 ، 14505 حجر .

3.1 جدول المشاريع والانجازات

حققت إدارة التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات عدد من الانجازات المهمة في عام 2011م، كجزء من استراتيجية العمل فيها. وفيما يلي سرد تفصيلي لأهم المشاريع التي أنجزت:

#	المشروع	تفاصيل المشروع	نسبة الإنجاز	طبيعة المشروع
.1	تحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات	تحديث الخوادم الرئيسية للوزارة وأنظمة التخزين والتشغيل من Win 2003 إلى Win 2008	%80	جديد
.2	ترقية قواعد البيانات	ترقية قواعد البيانات من Oracle 9i إلى Oracle11g لجميع أنظمة الوزارة	%100	جديد
.3	تطوير بيئة الاختبار باستخدام البيئة الافتراضية	تطوير بيئة الاختبار لأنظمة الوزارة باستخدام نظام Hyper-V لبيئة العمل بهدف توفير تكاليف الصيانة	%20	جديد
.4	تطوير بيئة العمل باستخدام البيئة الافتراضية	تطوير بيئة العمل لنظم الوزارة باستخدام نظام Hyper-V لبيئة العمل بهدف توفير تكاليف الصيانة	%80	جديد
.5	نظام التسجيل الصناعي	النظام الجديد يهدف لإصدار التراخيص الصناعية ومتابعة الإجراءات وأعداد التقارير والإحصائيات المتعلقة بعدد المصانع وأنشطتها والطاقة الإنتاجية والقوى العاملة فيها	%0	جديد
.6	نظام لإدارة التنمية الصناعية	تطوير نظام خاص بالإحصاءات والتقارير حول الإنتاج الصناعي. وتم الاستخدام الفعلي للنظام الجديد من قبل موظفي الإدارة	%100	جديد
.7	دراسة حماية أمن الشبكة المحلية لأنظمة الوزارة	عمل دراسة شاملة لحماية أنظمة الوزارة بواسطة شركات متخصصة في مجال الأمن المعلوماتي	%100	متكرر

#	المشروع	تفاصيل المشروع	نسبة الإنجاز	طبيعة المشروع
.8	تجديد واستبدال برنامج الحماية من الفيروسات Antivirus	شراء برنامج جديد للحماية من الفيروسات، بالإضافة إلى تجديد البرنامج الحالي للحماية وتطويره (لانتهاء فترة ترخيص البرنامج). وسيتم استبدال نظام الحماية الحالي بنظام MCAFEE والذي يشمل أيضا نظام الحماية من البريد الالكتروني المتطفل (غير المرغوب) بالاتفاق مع الجهاز المركزي للمعلومات	%100	متكرر
.9	التدقيق على سياسات الجدار الناري Firewall Policies	التدقيق على سياسات الجدار الناري الموجودة على جميع أجهزة الحماية في الوزارة	%80	جديد
.10	تحديث البنية التحتية للشبكة لبدالة الهواتف IP telephony	تحديث البنية التحتية للشبكة المحلية لتتناسب مع بدالة الهواتف	%100	جديد
.11	نظام حماية الشبكة المحلية Web filtering	تركيب نظام لحماية الشبكة المحلية من استخدامات الانترنت وحجب المواقع الضارة وإصدار تقارير حول استخدام الموظفين للأنترنت	%100	جديد
.12	تحديث أجهزة التشبيك لإدارة المناطق الصناعية	استبدال أجهزة التشبيك القديمة	%100	جديد
.13	تركيب جدار ناري لشبكة قطاع التجارة المحلية ببيت التجار	تركيب جدار ناري Firewall لحماية الشبكة المحلية لشبكة قطاع التجارة المحلية ببيت التجار	%100	جديد
.14	إعادة تجهز غرفة الحاسب الآلي في مركز البحرين للمستثمرين	استبدال أجهزة التشبيك الرئيسية والفرعية للمركز وكذلك وضع أرضية مناسبة لغرفة الحاسب الآلي كما يشمل تبديل أجهزة الخوادم الرئيسية	%90	جديد
.15	إعداد الشبكة المعزولة DMZ	إعداد الشبكة المعزولة DMZ ووضع الخوادم التي تقدم خدمات على الانترنت بها وذلك لحماية الشبكة الداخلية	%90	جديد

#	المشروع	تفاصيل المشروع	نسبة الإنجاز	طبيعة المشروع
.16	مشروع دراسة جدوى استخدام الشهادات الإلكترونية للمواقع الإلكترونية	بالتعاون مع شركة أنتركاي مونديال (ذ.م.م.) قامت الادارة بعمل دراسة جدوى تهدف الى تطبيق استخدام الشهادات الإلكترونية على مواقع التجارة الالكترونية البحرينية. بدأت الدراسة مطلع العام 2010 وتم أستلام تقرير الشركة الاستشارية في أوائل العام 2011.	%100	جديد
.17	تطوير موقع وزارة الصناعة والتجارة الالكتروني	تطوير وتحديث البوابة الالكترونية لوزارة الصناعة والتجارة www.moic.gov.bh	%100	متكرر
.18	استضافة وتطوير موقع اللؤلؤ والأحجار الكريمة	تطوير موقع يختص بمختبر اللؤلؤ و الاحجار الكريمة	%10	جديد
.19	استضافة وتطوير موقع "استثمر في البحرين"	تحديث صفحة استثمر في البحرين بالبيانات و المعلومات الخاصة بالمنتدى لعام 2011 www.moic.gov.bh/investinbahrain	%100	متكرر
.20	اطلاق موقع المستهلك الصغير وتطويره	تم اطلاق موقع المستهلك الصغير www.youngcosnumer.bh	%100	متكرر
.21	موقع الصناعات الحرفية والصغيرة	تطوير موقع خاص بالصناعات الحرفية والصغيرة في مملكة البحرين	%90	جديد
.22	حملة توعية طلبة مدارس المستقبل 2010-2011	توعية طلبة المدارس الحكومية في جميع المراحل التعليمية فيما يتعلق بمفهوم التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها في مملكة البحرين، بالإضافة إلى تطبيقات الأمن والسلامة عند استخدام الانترنت بالتعاون مع وحدة الأنشطة الطلابية بوزارة التربية والتعليم (للسنة السادسة على التوالي).	%100	متكرر

#	المشروع	تفاصيل المشروع	نسبة الإنجاز	طبيعة المشروع
.23	أسبوع الانترنت الخليجي 2011	يعقد سنوياً بهدف تسليط الضوء على أهم القضايا التي تخص الإنترنت في مجتمعات دول الخليج العربي. وتنطلق فعاليات الأسبوع تحت رعاية وزير الصناعة والتجارة، بالتعاون مع جمعية البحرين للأنترنت ورابطة مزودي خدمات المعلومات والاتصالات البحرينية ورابطة الانترنت الكويتية. شعار الأسبوع لعام 2011 " المواطن الالكتروني .. مجتمع المستقبل "	%100	متكرر
.24	فيلم أستثمر في البحرين	إعداد فيلم متخصص حول مجالات الاستثمار في مملكة البحرين باللغتين العربية والانجليزية يحتوى على آخر البيانات والإحصائيات حول الصناعة والتجارة وتحديث بياناته بشكل سنوي.	%100	متكرر
.25	إحصاءات التجارة الالكترونية	إحصاءات متكاملة حول حجم واتجاه التجارة الالكترونية في مملكة البحرين	%10	جديد
.26	منصة التوظيف والخدمات الالكترونية	منصة إعلامية الكترونية متكاملة في مركز البحرين للمستثمرين بمجمع السيف خاصة بمشروع التوظيف الالكتروني الذي تبنته الوزارة بالإضافة إلى ترويج الخدمات الالكترونية للرعاة باستخدام شاشات اللمس	%20	جديد

إدارة العلاقات العامة والإعلام :

دأبت إدارة العلاقات العامة والإعلام بالوزارة على إبراز جهود وزارة الصناعة والتجارة وسعيها المتواصل لتعزيز القطاع الإقتصادي في البلاد ، وذلك ضمن إختصاصها ومسئوليتها عن القطاعين الصناعي والتجاري وقطاع المعارض ، مسترشدة في هذا الجانب بتوجيهات سعادة وزير الصناعة والتجارة الدكتور حسن عبدالله فخرو ، والذي يشدد بشكل مستمر على أهمية الإعلام في إبراز الصورة الحضارية لمملكة البحرين والجهود التي تبذلها الحكومة الموقرة في المجال الإقتصادي بشكل عام .

وفي ظل هذا التوجه قامت الإدارة بتغطية فعاليات الوزارة وأنشطتها الكبيرة والتي تصب في جلها في هدف تعزيز الإقتصاد الوطني ورفع معدلات التنمية الإقتصادية في مملكة البحرين ، إضافة إلى تغطية إجتماعات سعادة وزير الصناعة والتجارة ومقابلاته وإستقباله لكبار المسئولين من داخل البحرين وخارجها ورجال الأعمال ، إضافة إلى الرد على جميع الشكاوي والإستفسارات الخاصة بالوزارة والتي ترد في الصحف اليومية ووسائل الإعلام عبر التعاون مع الإدارات المعنية في الوزارة ، حيث كان لكل هذه الجهود من قبل سعادة الوزير، وتوجيهاته السديدة لإدارة العلاقات العامة والإعلام الصدى الطيب والمؤثر والإيجابي ، حيث تلقى سعادته خطاب شكر من ديوان صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر ، يشكر فيها الوزارة والوزير على المتابعة الصحفية اليومية والردود السريعة لمشاكل المواطنين ، وهو الأمر الذي اثلج صدورنا وضاعف من مسئولياتنا كجهة مسئولة عن الإعلام كما إن توجيهات سعادته الدائمة للإدارة ومتابعته الشخصية لما تقوم به هي أكبر داعم لتعزيز عمل الإدارة والإرتقاء بأدائها العام .

ومن أبرز إنجازات إدارة العلاقات العامة والإعلام خلال العام 2011 ، بالإضافة الى رصد الصحافة اليومية وإعداد الملف اليومي للأخبار والموضوعات ذات الصلة بالوزارة ورفعه إلى سعادة الوزير والمسئولين بالوزارة ، وتحرير الأخبار الصحفية الخاصة بمكتب سعادة الوزير وإجتماعات سعادته ولقاءاته اليومية ، وتوفير متطلبات هذه الإجتماعات والتغطيات الصحفية لفعاليات الوزارة ، والتنسيق مع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لإستضافة بعض المسئولين في الوزارة لإجراء لقاءات مباشرة حول أعمالهم وإختصاصاتهم المباشرة ، وكذلك إعداد المذكرات المختلفة وبعض خطابات سعادة الوزير للفعاليات الكثيرة التي تقوم بها الوزارة برعاية كريمة من سعادة الوزير ، أو التي يشارك فيها سعادته من منطلق مسئولياته كوزير للصناعة والتجارة .

فقد قامت الإدارة بعدد من الإنجازات مثل :

أولاً : على الصعيد الإداري والإعلامي :

- إعداد وطباعة التقرير السنوي للوزارة للعام 2010 ، وتجهيز عدة نسخة لمجلس الوزراء الموقر .
- الترتيب لفعاليات توزيع الشهادات على رواد الأعمال المشاركين في الدورات التي تنظمها الوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" والتي تقام برعاية سعادة الوزير بشكل دوري
- الترتيب لزيارة الوفود الخارجية إلى مدينة سلمان الصناعية ومركز البحرين للمستثمرين بمجمع السيف ومعرض البحرين الدائم للصناعات الوطنية .
- الترتيب لعدد من اللقاءات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية مع بعض المسئولين بالوزارة .
- القيام بالترتيبات الإعلامية وترتيبات الإستضافة لفعالية " إستثمر في البحرين 2011 "
- القيام بالأمور المتعلقة بإستصدار " الفيز" والترتيب لإستقبال بعض ضيوف الوزارة او الخبراء أو الموظفين الأجانب لدى وصولهم إلى مطار البحرين الدولي .
- الترتيب والتنسيق مع الجهات المعنية لإحتفالات إفتتاح وتدشين عدداً من المواقع والمنشآت الصناعية التجارية مثل معرض الصين التجاري ، مصنع الخليج للمجسات الحرارية في BIIP ، معرض ومؤتمر الشرق الأوسط للبنية التحتية ، ورشى عمل حول مشروع نظام التسجيل والترخيص ، مؤتمر قانون التجارة ، شركة صلة الخليج ، مطعم هوت بوت بجزر أمواج ، أسواق الأسرة بجزر أمواج ، زيارة مصنع أسمنت الخليج العربي في منطقة الحد ، إفتتاح مركز المولدات الكهربائية ، وضع حجر الأساس لشركة RMA في BIIP ، إفتتاح معرض التخفيضات للشركات المتضررة بالأزمة، منتدى إستثمر في البحرين ، معرض عالم المرأة ، مصنع الزياني للبوليمر ، إفتتاح مطعم The Yellow Chili بمجمع السيف التجاري .

<u>على صعيد التدريب والتطوير المهني والفني :</u>

- المشاركة في المنتديات الإعلامية والملتقيات التدريبية التي ينظمها مجلس التنمية الإقتصادية للمسئولين في إدارات العلاقات العامة والإعلام بالمؤسسات الحكومية والهيئات التابعة لها ، وحضرتها مديرة الإدارة السيدة حنان سالم ، والسيدة خولة الزياني والسيدة نورة الجار ، والسيدة دلال جناحي ، بالإضافة إلى رئيس العلاقات العامة بالإدارة السيد أحمد محمود .

- المشاركة في دورة في الملتقى الخليجي الخامس لممارسي العلاقات العامة في شهر يونيو 2011 والتي حضرتها السيدة نورة أحمد الجار .

على الصعيد الإجتماعي :

- الإعداد والتنظيم للحفل السنوي بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية والمالية حيث قام سعادة الوزير بتكريم قدامى العاملين في الوزارة والذي أقيم في 28 ديسمبر 2011 .

- تنظيم حفل يوم المرأة البحرينية 28 ديسمبر 2011 ، تحت رعاية كريمة من سعادة الوزير ، حيث يتم تكريم عدد من موظفات في الوزارة ممن أمضوا خدمات طويلة .